الفصل الثالث

منهج التحقيق كما ينبغى أن يكون

المنهج: يدل معناه اللغوى على الطريق الواضح، والمنهاج كالمنهج فى المعنى[1]، وفى التنزيل ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[2].

والمنهج فى اصطلاح الباحثين من المناطقة: يدل على طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة فى العلم. أو هو طريق كسب المعرفة، أو هو علم التفكير.

وقد تطورت وسائل كسب المعرفة بتطور البشرية، وكل طور منها ينتفع بالجهود السابقة ويخطو بها خطوة جديدة على درب المعرفة، **وتكتسب المعرفة بأكثر من منهج، والذى يعنينا هنا هو :**

المنهج النقلى: الذى يعنى رواية الأخبار والنصوص ، ليوفّر الثقة بها، والاطمئنان إليها وهذا المنهج هو أساس الدراسات اللغوية، والأدبية، والتاريخية، التى تعتمد اعتمادًا جوهريا على ما نقل إليها من نصوص وأخبار مروية.

والنصوص.. قد تكون مسموعة بالنقل شفاها، أو مقروءة بالخط، أو مطبوعة، أو مصورة، أو منطوقة بالتسجيل، وقد كانت الرواية الشفوية أسبق الروايات فى التاريخ، ثم كان المخطوط أسبق من المطبوع، والمطبوع أسبق من المصور، وهو أسبق من المسجل الصوتى، وفى كل هذه الأحوال ينبغى الاطمئنان إلى سلامة المروىّ عن أىّ طريقٍ جاء.

فالرواية الشفوية – مثلا – عرضة لآفات مقصودة وغير مقصودة، من تحريف وانتحال، أو من سهو، ونسيان، وغفلة نظر.

والمخطوطات.. عرضة كذلك لأخطاء النساخ، والمفهرسين، ومنحولات المزيفين.

والنص المطبوع.. قد تلحق به آفة التزوير.

والنُّسَخ المصوَّرة.. يلحقها ما يكون لحق بأصلها الذى أخذت منه من تشويه وتزوير وتدليس، وقد يكون فيها شوائب فى ورق التصوير فيكون هناك نقط حيث لا نقط مثلا، وبريق يضلل حيث الوضوح فى الأصل.

---

(١) الأزهرى. تهذيب اللغة ٩/٦٢ ولسان العرب ٣/٣٠٦ والمعجم الوسيط.

(٢) سورة المائدة. الآية ٤٨.

والاعتماد على المصوَّرات.. يؤدِّ فى بعض الأحيان إلى خفاء كثير من المعالم التى يستعين بها المحقق على تقدير عمر المخطوطة وحالة الورق،ونوع المداد، والإصلاحات التى تمت فيها، وغير ذلك.

والتسجيل الصوتى.. يقتضى التحقق من صوت المتحدث.

وبحثنا هنا يتجه إلى تحقيق مخطوطات تراثنا، فيجب علينا أن نلم بقواعد المنهج النقلى للرواية الذى اهتم به علماء العرب، منذ عهد مبكر كما بينا، نظرًا لحاجتهم إلى ضبط المرويات من نصوص الحديث والسنة، وكذلك المرويات من تراث العرب، اللغوى والأدبى، فى عصر الفصحى، للحاجة إلى هذه المواد فى فهم كتاب الله وخدمته.

* * *

obeikandl.com

توثيق النص أو المخطوط

معنى توثيق النص أن نطمئن إلى أنه وثيقة، صحت نسبتها إلى مؤلفها وعصرها، فتعطينا أثرًا ماديًا: لمعجم ألفاظه، وأساليب أدائه، ونمط شخصيته، كما تعطينا فى نفس الوقت وثيقة من الوثائق المؤرِّخة لعصرها.

ويقتضى هذا ألا يكتفى فى التوثيق بصحة نسبة النص إلى صاحبه، بل ينبغى أن نطمئن كذلك إلى أن النص وصل إلينا كما تركه مؤلفه، فلم يلحق به تزوير، أو تحريف، أو حشو، أو إكمال.

والمرحلة الأولى: التى يجب أن نتبعها فى توثيق المخطوط هى أن نجرى عليه عملية التوثيق جملة: بالتثبت أولا من أن للمؤلف كتابا يحمل عنوان المخطوط المنسوب إليه، ويكون ذلك بالرجوع إلى ما جاء فى ثَبَت مؤلفاته فى كتب التراجم والطبقات، مع استقراء ما فى فهارس الكتب العربية التى تصل إلى عصر النص، من رصيد الكتب المؤلفة فى مادته وموضوعه، ومن تلك الفهارس: الفهرست لابن النديم إلى حوالى منتصف القرن الرابع، ثم كشف الظنون لحاجى خليفة إلى آخر القرن العاشر، ثم الفهارس الحديثة نسبيا مثل: فهارس بروكلمان، وفؤاد سزجين، ومعجم المطبوعات لسركيس، وفهارس دور الكتب، وخزائن المخطوطات. وقد يزاد على ذلك سؤال أهل العلم فى هذا الحقل عما يعرفونه من نسخ الكتاب المراد نشره.

فإذا لم نهتد إلى المخطوط فيما ذكرناه، فإن هذا لا يقطع بكونه منحولا للمؤلف، وإنما يحتاج الأمر فى مثل هذا الموقف إلى فحص متن المخطوط التماسًا لما يرجح نسبته إلى المؤلف، أو حمله عليه، وهذا هو ما يعرف بالنقد الداخلى[1]، وهذه مهمة بالغة الدقة تقتضى الخبرة بشخصية المؤلف، وأسلوبه، ومعجم ألفاظه، وطريقة استعمال المجاز، وأدوات الجر مثلا، والدراية بعصره وبيئته، بحيث لا يفوت الموثق التنبيه إلى عبارات أو آراء ليست مما يطمأن إلى نسبتها إلى المؤلف، والالتفات إلى أعلام ومواضع ودلالات، والألفاظ المتأخرة عن زمن المؤلف، أو غير معروفة فى بيئته.

والمرحلة الثانية: هى مرحلة المقابلة. فبعد الكشف عن النسخ الموجودة للكتاب يجب أن

---

(١) راجع مقدمة تحقيقنا لكتاب (رسالة فى علم الموسيقا) للصفدى.. ومقدمة تحقيقنا لكتاب (الأدب فى الدين) المنسوب إلى أبى حامد الغزالى. كتاب اليوم ١١ إبل سنة ١٩٩٠ - العدد ٣٠٧.

نقابل هذه النسخ، ونثبت الفروق عند الاختلاف، فإذا كانت هذه النسخ كثيرة جدا بحيث لا يمكننا مراجعتها كلها، فنختار أهمها وأنفسها، كما سنفصل ذلك فيما بعد. وبذلك نكون قد وثقنا النص، والعرب عرفوا مقابلة التوثيق منذ فجر الحضارة الإسلامية واعتبروا هذه المقابلة شيئا أساسيًا كما بينا.

قلنا: يجب أن يكون الكتاب صحيح النسبة، ولا يمكن أن يكون هناك تاريخ أدب لا يعتمد على النصوص، هذه النصوص قد تكون خطية كما عرفنا، ولهذا يجب أن تكون الخطوة الأولى هى البحث عن المخطوط، وهى ما يسميه المؤرخون الألمان باسم (Heuristik) وهى مأخوذة من كلمة يونانية تدل عن البحث عن المخطوطات أو الوثائق، فعلينا أن نجمع كل ما يمكن جمعه من النسخ موضع التحقيق أيًا كان نوع هذه النسخ، ونضعها جميعها فى مكان واحد ولتكن هى النسخ بعينها، أو على الأقل صورًا لما لا يمكن وضعه فى هذا المكان.

ولعل من البديهى أنه لا يمكن أن نعثر بوجه قاطع على جميع النسخ التى تخص كتابًا واحدا إلا على وجه تقريبى، وبالتجربة فإننا رأينا أنه مهما أجهد المحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من النسخ، فإنه قد يجد وراءه معقبًا يستطيع أن يظهر نسخا أخرى من كتابه، وذلك لأن الذى يستطيع المحقق أن يصنعه هو البحث فى الفهارس التى ذكرناها على ما بها من قصور وتقصير! ومع ذلك فهو ليس بمستطيع أن يبحث فيها كلها على وجه التدقيق، ويبقى بعد ذلك المكتبات الخاصة، وليس يمكن للمحقق أن يدعى إلمامًا تاما بما فيها، أو يفكر فى استيعاب ما تضمنته من نفائس المخطوطات، فمازلنا حتى الساعة تأتينا الأخبار بوجود نسخ مختلفة لصحيح البخارى وغيره من الكتب، ففى البلاد العربية الإسلامية الكثير جدًا من المكتبات الخاصة حوت نسخًا فريدة لنفائس المخطوطات العربية. هذه المكتبات يتوارثها أصحابها جيلاً بعد جيل.

فليس وراء المحقق بعد ما ذكرنا إلا أن يقارب البحث بمقارنة مجتهدة، ويسأل من يظن أنه يعرف عن هذا الكتاب المخطوط شيئا. لعله يحصل على نسخة تكون قد ندت عنه، بحيث يغلب على ظنه أنه قد حصل على قدر صالح مما يريد.

وإذا عرفنا أن المخطوطات اليوم لا تعار، وثبت لنا وجود نسخة خطية فى مكان ما، فالمفروض أن نسعى فى سبيل تصويرها على ميكروفيلم، نقرؤه أوَّ لا على قارئ الأفلام Reuder فإذا احتجنا إلى تكبيرها طلبنا تكبيرها.

ونضيف إلى هذه النسخ - إن أمكن - كل المصادر غير المباشرة التى تعيننا على التحقيق، كالمصادر التى استقى منها المؤلف، أو التى أخذت عن المؤلف.

ويستحسن توصيف النسخ التى أسقطها المحقق، ولم يعتمد عليها فى التحقيق من واقع

النسخ إن أمكن ذلك، فإن لم يمكنه توصيفها من الواقع، فليوصِّفها من الفهارس التى وصفتها وذكرت أماكن وجودها.

* * *

وقيمة النسخ الخطية لكتاب ما متفاوتة جدًا، فمنها ما لا قيمة له أصلًا فى تصحيح نص الكتاب، ومنها ما يعول عليه ويوثق به، ووظيفة المحقق أن يقدر قيمة كل نسخة من النسخ التى تقع له ويفاضل بين هذه النسخ، متبعا فى ذلك قواعد،لعل أهمها:

١ - النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة.

٢ - والقديمة أفضل من الحديثة.

٣ - وواضحة الخط أحسن من غير الواضحة.

٤ - والنسخ التى قوبلت بغيرها، ومثبت عليها هذه المقابلات، أحسن من التى لم تقابل.

وأحسن نسخةٍ تُعتمد للتحقيق: نسخة كتبها المؤلف بنفسه، فإنها تحمل شهادة الزمن على صحتها، وتكاد تلحقها فى الثقة: النسخة التى يكون المؤلف قد أشار بكتابتها، أو أملاها، أو أجازها،على أن يكون فى هذه النسخ ما يفيد اطلاع المؤلف عليها، أو إقراره لها، فإذا كتب له عليها سماعا أو عرضا، أو إجازة، أصبحت لا تقل عن النسخة الأصلية، وأمثال هذه النسخ يطلق عليها (الأمهات) ويمكن التحقّق من ذلك بملاحظة نوع الورق، والحبر، ودراسة خط المؤلف، وذلك من كتاباته الأخرى إن وجدت.

ويلى ذلك: النسخة التى قرئت على عالم نحرير، وخاصة إذا كان الذى قرأها عليه وعارضها لا يقل عنه علمًا وفضلا، ويصور ذلك من بعض الوجوه ما سبق أن ذكرته عن الجاحظ، أنه لما قدم من البصرة إلى بغداد فى بعض قدماته أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات فى وزارته للمعتصم نسخة من كتاب سيبويه، وأعلم بإحضارها بعض موظفيه قبل أن يحضرها مجلسه، فقال له ابن الزيات: أو ظننت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب؟! فقال الجاحظ: ما ظننت ذاك.. ولكنها بخط الفراء، ومقابلة الكسائى، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ، فقال له ابن الزيات: هذه أجل نسخة وجدت وأغربها. فأحضرها إليه فسربها ووقعت منه أجمل موقع.

وقد تعْرِض حالات: فنصادف نسخة متأخرة صحيحة مضبوطة تفْضُل نسخةً أقدم منها فيها تصحيفٌ أو تحريف. أو نسخة متأخرة جدًّا نسخت نسخًا جيّدا عن نسخة المؤلف رأسا، أو نسخة من عصر المؤلف، أو غير ذلك من الحالات الخاصة، فليكن هدف المحقق دائما - إذا لم يحصل على نسخة المؤلف - الحصول على أقرب شكل بعيد عن التصحيف والتحريف لما تركه المؤلف.

لأننا إذا اعتبرنا بقدم التاريخ، فقد نفاجأ بأن ناسخ أقدم النسخ مغمور أو ضعيف، ويتضح ذلك فى عدم إقامته للنص، أو عدم دقته، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوّغًا لتقديم النسخة، فقد نجد نسخة أحدث تاريخا منها، وكاتبها عالم دقيق، ويظهر ذلك فى حرصه وإشاراته إلى الأصل، فلا ريب فى تقديم هذه النسخة الأحدث تاريخا.

وإذا اعتبرنا بخطوط العلماء فقد توجد نسخة أخرى خالية من إشارات العلماء، ولكنها تمتاز بأنها أصح متنًا وأكمل مادة، ويظهر ذلك لدارسها وفاحصها.

ومثال ذلك كتاب (معجز أحمد) شرح ديوان المتنبى لأبى العلاء المعرى فإنه يوجد منه فى دار الكتب المصرية ثلاث نسخ إحداهن فى مكتبة قولة ٢٥ أدب، والثنتان مصورتان عن المتحف البريطانى وعليهما خطوط بعض العلماء[١].

غير أننا فضلنا اعتبار النسخة (رقم ٢٥ أدب قولة) أصلا للنسخ ويقابل بها لعدة اعتبارات لعل أهمها: أنها أكمل هذه النسخ وأدقها وأحسنها خطًا برغم حداثتها.

وعلى ذلك يستحسن مراعاة المبدأ العام، وهو الاعتماد على قدم التاريخ فى النسخ المعدة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض فى الثقة والاطمئنان، كصحة المتن، ودقة الكاتب، وقلة الإسقاط، فإذا ما توصَّل المحقق إلى أجود النسخ اتخذها عمادا للتحقيق يهتدى به دون أن يلتزمها التزامًا تامًا.

ويمكن أن نقسّم الأصول من ناحية تحرى اللفظ وتحقيق النص إلى الحالات الآتية :

* * *

(١) النسخة رقم ٢٤٦ آداب دار الكتب المصرية فى صفحة الغلاف ما يشير إلى أنها كانت فى حوزة أحد قضاة شرق الأردن والثانية رقم ٢٤٢٠ أدب دار الكتب المصرية فى هامشها ما يشير إلى أن أحد علماء دمشق (محمد السمان) قد قرأها وعارضها بشرح الواحدى.

الحالة الأولى
النسخـــة بخـط المـؤلـف

قد يُظَنُّ أن المخطوطة إذا كانت بخط المؤلف كفى المحقق مؤنة تقويم ما قد يكون بها من تصحيفات وتحريفات، وهو ظن لا يستقيم، إلا إذا أثبت مؤلفها على هوامشها ما يدل على أنه راجعها وصححها، وقومَّ ما بها من بعض العوج، والاضطراب، إذ كثيرًا ما يسهو المؤلف فى أثناء كتابته، وخاصة إذا كان عَجِلًا، فيسقط منه غلط، فى النقط أو فى الشكل، أو تسقط منه كلمة أوكلمات، ويتضح الساقط فى الشعر بأكثر مايتضح فى النـثر، لإرتباطه بموازين العروض، وقد يخطئ فى بعض أسماء الأعلام والأماكن، ومن أجل ذلك ينبغى مراقبة المحقق لنسخ الكتاب الذى ينشره حتى نسخة المؤلف، وفى مثل هذه الحالة أيضا نلاحظ فرقا بين مسوَّدة المؤلف ومبيَّضته فالمسوّدة قريبة إلى الأصل، إلا أنها فى كثير من الأحيان لم تبلغ غاية الكمال الذى وصل إليه المؤلف فى مبيَّضته، ومن اليسير أن يعرف المحقق مسوّدة المؤلف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة واختلاط الأسطر، وترك البياض، والإلحاق بحواشى الكتاب، وأثر المحو، والتغيير، إلى أمثال ذلك.

ومسوّدة المؤلف إن ورد نص تاريخى على أنه لم يخْرِج غيرها كانت هى الأصل الأول[١] ما لم تعارضها المبيّضة، فإنها تجبّها بلا ريب، وفى مثل هذه الحالة تعتبر المسوّدة أصلا ثانويا يستأنس به لتصحيح القراءة فحسب.

على أن وجود نسخة المؤلف لاتدل دلالة قاطعة على أن هذه النسخة هى عينها النسخة التى اعتمدها المؤلف، فإننا رأينا بعض المؤلفين ألف كتابه أكثر من مرة «وعندنا من خبر الياقوته فى اللغة لأبى عمرو الزاهد، غلام ثعلب، المتوفى عام ٣٤٥هـ= ٦٥٩م ما يرينا كيف كان ينشأ الكتاب من الإملاء: ابتدأ المؤلف بإملاء هذا الكتاب يوم الخميس لِلَيْلَةٍ بقيت من المحرم سنة ٣٢٦هـ فى جامع المنصور ببغداد. ارتجالا من غير كتاب ولا دستور، ومضى فى الإملاء مجلسا مجلسا، إلى أن انتهى إلى آخره، ثم رأى الزيادة فيه فزاد فيه أضعاف ما أملى، وكتب هذه الزيادة أحد تلاميذه، ثم قرأه عليه أبو إسحاق الطبرى وسمعه الناس، ثم زاد فيه

---

(١) ورد فى إرشاد السارى شرح صحيح البخارى للقسطلانى: أن يحيى بن محمد بن يوسف الكرمانى وهو ابن الكرمانى شارح البخارى صنع هو أيضا شرحًا للبخارى وسماه بمجمع البحرين وجواهرالحبرين قال:وقد رأيته، وهو فى ثمانية أجزاء كبار بخط مسودته.(القسطلانى ١/٤٢٢ بولاق). وقد ذكر ياقوت فى معجم الأدباء أن الجاحظ ألف كتاب البيان والتبيين مرتين والثانية أصح وأجود.(معجم الأدباء ١٦/١٠٦).

بعد ذلك، وقرئ عليه بالزيادة يوم الثلاثاء لثلاث بقين من ذى القعدة سنة ٣٢٩هـ وفرغ منه فى ربيع الثانى سنة ٣٣١هـ.

وأُحضرتْ نُسَخُ جميع من كتب فقورنت، ثم زاد المؤلف بعد ذلك أشياء أخرى! كتبها محمد بن وهب، ثم جمع الناس ووعدهم بعرض أبى إسحاق عليه هذا الكتاب، وتكون آخر عرضة يتقرر عليها الكتاب ولا يكون بعدها زيادة»[١]. فانظركم مرة زاد المؤلف فى إملائه بين سنتى ٣٢٦ و ٢٣١هـ تجد أنها ست مرات فإذا استعملنا لغة الناشرين قلنا إنه قد يصدر بعد الطبعة الأولى طبعة ثانية.

وأحيانا تسهل مراقبة المؤلف، وأحيانا تصعب، فتسهل حين ينصُّ على من نقل عنهم، كما فعل الذهبى فى مقدمة كتابه (تاريخ الإسلام)، فقد نص فى مقدمته على الكتب التى نقل عنها وسردها. أما حين يحجم المؤلف عن ذكر مصادر كتابه فإن مراقبته تصبح صعبه، وعلى المحقق حينئذ ألا يدخر وسعًا فى مراقبته عن طريق الكتب التى تشترك معه فى مادته، والكتب التى تنقل عنه وتضيف بعض التحقيقات إلى ما تنقله.

فإذا وثقنا من أن النسخة بخط المؤلف نفسه فيرى بعض الباحثين أنه «ما علينا حينئذ إلا أن ننشر النص بدقة كاملة»[٢].

ولكنى لا أميل إلى هذا الرأى لأنه لا يتفق مع المنهج المستقيم؛ وذلك أن المؤلف قد يسهو نتيجة لاعتبارات كثيرة ذكرنا بعضها فيما سبق فينبغى للمحقق أن يصلح سهوه وينبه على ذلك، ولعل خير مثال على ذلك كتاب حققه[٣] الدكتور حسين نصار لابن سعيد المغربى فأصلح نسخة المؤلف وأشار إلى ذلك.

والمؤلِّف بشرٌ يخطىء ويصيب. وأنت إذا كتبت كتابا إلى صديق لك، وأعدت قراءته، قد تجد نفسك قد تركت نقطة، أو حرفا، أو كلمة، أو حتى فكرة!! وقد تعيد الكتاب من أجل ذلك مرة إن لم يكن مرات.. فيجب على المحقق أن يصلح سهو المؤلف، وذلك إذا تيقّن من الصواب، بشرط أن يشير فى الهامش إلى ما قام به من إصلاح.. وإلى ما كان من سهو المؤلف.

والمخطوطة التى نقدمها لك هى مخطوطة كتاب «المنازل والديار» لأسامة بن منقذ.. قد قيل إنها بخط مؤلفها ورجح ذلك أكثر من واحد من المستشرقين[٤]، كما كتب على غلافها،

---

(١) أدم متز: الحضارة الإسلامية.

(٢) انظر النقد التاريخى ٧٦ ومنهج البحث التاريخى ١٠٣ ومناهج البحث العلمى ١٨٨ - ١٨٩هـ

(٣) هو كتاب النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة. القسم الخاص بالقاهرة من كتاب المغرب فى حلى المغرب ط دار الكتب سنة ١٩٧٠.

(٤) انظر مقدمة كتاب (المنازل والديار) لأسامة بن منقذ - بتحقيق الأستاذ مصطفى حجازى.

وإن كان بخط مغاير للأصل، ولكن المحقق يشكّ فى ذلك، ويرى أنها بخط (غنايم المعرى) الذى كان يبيِّض مسوَّدات الأمير أسامة بن منقذ، ثم يقرأها عليه ليصلح أسامة ما عسى أن يكون قد أخطأ فيه.. وقد كان خط (غنايم) هذا، أشبه الخطوط بخط (أسامة) ومثل هذا الشبه محتمل إذا اتحد الزمن.. ويرى المحقق أن المؤلف قد قرأ الكتاب وأعاد النظر فيه مرّةً بعد أخرى، وذلك بعد أتم (غنايم) نَسْخَه، وذلك عندما لاحظ المحقق القراءات العديدة المدونة فى حواشى بعض الصفحات، وغير ذلك من الأمور التى ذكرها.. فيا ترى ما هو منهج المحقق لهذا الكتاب الذى يقال: إنه بخط مؤلفه.. أو على أقل تقدير: إن هذه المخطوطة التى اعْتَمَدها واعتَمَد عليها المحقق هى النسخة الوحيدة لهذا الكتاب، وليس له غيرها فى العالم أجمع، لكنها نسخة موثقة.. فكان منهج المحقق فى إخراجها منهجا طيبا أنموذجيا سأعرضه لك بالتفصيل.

يقول المحقق فى مقدمة الكتاب: «حين قمتُ بعملى فى تحقيق هذا الكتاب، جعلت همِّى - بعد سلامة النص، والعناية بالضبط، ووضع علامات الترقيم- توثيق النُّصوص الواردة فى الكتاب بالرجوع إليها فى مظانها، على حسب طبيعة النص.. فحينما يكون تفسير آية كريمة، فإننا نطلبه فى مصادره من كتب التفسير.. وإذا كان حديثا شريفا، رجعنا إليه فى مصادره من الكتب الصحيحة.. وحين يكون النص خبرا اقتضته مناسبة، فإننا كنا نرجع إليه فى كتب الأدب الجامعة، من أمثال: الأغانى، والكامل، والأمالى، وأشباهها، فيما يظن وجوده فيها.. أما إذا كان النص شعرا منسوبا لقائله، رجعنا إليه فى ديوانه، ولاسيما إذا كان مطبوعا، وإن لم يكن منسوبا، أو كان لايعرف لصاحبه ديوان، التمسناه فى مَكانه من كتب الأدب، كالأغانى والأمالى، ودواوين الحماسة، والشعر والشعراء، والمعانى الكبير، ويتيمة الدهر، وتَتِمَّتها، ومعجم الأدباء، وخريدة القصر بأقسامها، وكتب الطبقات، ونحوها.

وكنا نعنى بالإشارة إلى ما قد يكون من اختلافٍ بين رواية المصنف لهذه النصوص الشعرية، والنثرية.. وروايتها فى مصادرها الأخرى؛ لتتم بذلك الفائدة.. وشرح مايصعب فهمه من المفردات والأبيات شرحا موجزا، معتمدين فى ذلك على شرح القدامى لبعض الدواوين، أو فى كتب الأدب الجامعة، وكذلك عنينا بتحديد المواضع والبلدان الواردة فى ثنايا النصوص، فرجعنا فيها إلى ياقوت والبكرى فى معجميهما.. وراعينا الإيجاز فى ذلك ما أمكن» وهكذا يكون التحقيق على نسخة وحيدة بخط المؤلف.. أو قرئت عليه.. أو قرأها هو بعد نسخها.. وبمثل هذا تطمئن النفس ويرتاح القلب.

وعلى المحقق أن يتبع الرسم الإملائى الحديث عندما ينشر كتابا بخط المؤلف بالرسم القديم، ويشير إلى وصف خط المخطوطة فى مقدمة التحقيق.

وقد تصبح مراقبة كتاب المؤلف فى بعض الأحيان ضربًا من العنت، وبخاصة فى الكتب الأدبية التى تشبه دوائر المعارف مثل كتاب (ربيع الأبرار) للزمخشرى، إذ يعزو كل قول إلى صاحبه، فلا بد لمحقق مثل هذا الكتاب من تصفح كتب المكتبة العربية من كل صنف: المعاجم، والكتب اللغوية، والتاريخية، والجغرافية ودواوين الشعراء، وكتب الشعر والأدب، حتى لا يفوته غلط - بقدر الإمكان والاستقصاء - فى كلمة ولا فى علم، ولا فى اسم مكان، ولا بيت شعر.

وينبغى أن يفرق المحقق بين الغلط الناجم عن السهو عند المؤلف، والغلط الذى جاء من استخدام الكلمات، والعبارات العامية، وهو غلط شاع منذ القرن السادس الهجرى على ألسنة المؤلفين ومن عاصرهم من الشعراء! وهذا الغلط ينبغى ألا يصلح لأنه غلط مقصود يستدل منه على الأدب فى مثل هذه العصور خاصة إذا كان المؤلف كتبه بنفسه، فإننا إذا صححناه أزلنا النص عن صورته الحقيقية، ونضرب مثلا لذلك بمؤلفات ابن تغرى بردى ولعل أقربها إلينا النجوم الزاهرة، والمنهل الصافى ففيهما ألفاظ لغوية وتعبيرات عامية لاحظها المحققون فى أثناء النشر، والمعروف أن المؤلف أحد المؤرخين المشهورين فى القرن السابع الهجرى وانظر كذلك ابن إياس فى «بدائع الزهور» والعينى فى «عقد الجمان».

* * *

الحالة الثانية
نسخة وحيدة منقولة عن نسخة المؤلف

ولكن.. ما يصنع المحقق إذا ضاعت نسخة المؤلف، ولم يبق أمامه إلا نسخة وحيدة منقولة عن نسخة المؤلف. ما العمل؟

إن دراسة مثل هذه النسخة تستلزم الدقة، والحذر، للتثبت من صحة ألفاظها، ونصوصها، فمهما كانت دقة الناسخ وأمانته، فإنه قد يتعرض للخطأ فى النقل من الأصل: إما لجهلٍ من جانبه برسم خط المؤلف، أو رسم خط عصره، أو ادعاء معرفة ! فيحاول إصلاح النص على حسب فهمه الضيق[١] فيسىء إلى النص من حيث أراد أن يصلحه! وربما تسقط ألفاظ أو جمل عند النقل من باب السهو أو النسيان، أو انتقال النظر بين المتماثلين فى الرسم وما أكثر ذلك، فقد جاء فى بخلاء الجاحظ نشرة فان فلوتن عند قوله: «فلما انقضى كلامه أقبل عليه بعضهم فقال: يا أبا سعيد ما أدمك؟ قال: يومًا لبن، وبوما زيت، ويوما سمن، ويوما تمر، ويوما جبن، ويوما قفار، ويوما لحم، عيش آل الخطاب»[٢].

فإنّ نظر الناسخ انتقل من «يوما» الأولى إلى «يوما» الثالثة لأنهما قد تماثلا فى الرسم. وقد ضربت هذا المثال لأوضح مصطلح (انتقال النظر) وطبعا لم يفت هذا الدكتور الحاجرى عندما حقق هذا الكتاب، فقد نبه إلى هذا السقط ومثله كثير.

والتغييرات التى قد تصيب المخطوط عند نسخه، والصادرة عن عمد أو عن خطأ فى فهم النصوص، قد يصعب كشفها، وبالتالى يصعب تحقيقها فى النسخة الوحيدة، وربما تسقط بعض الفقرات التى لايمكن التعويض عنها.

وعلى المحقق فى حالة ضياع نسخة المؤلف المؤلف (الأم) – وما أكثر هذا فى مخطوطاتنا العربية – مع بقاء نسخة واحدة منقولة عنها، أن يدرس هذه النسخة ويقف على كل

---

(١) كثيرا ما كان يصادفنا مثل هذا العمل فى المخطوطات التى نسخت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فى مخطوطات دار الكتب المصرية.

(٢) انظر ص ٢٠٣ من الكتاب المذكور.

خصائصها من ناحية الشكل، والنقط، والرسم، والمصطلحات، والمعلومات التاريخية، ثم يدرس حياة المؤلف، ومؤلفاته الأخرى إن وجدت، ويلم بأشهر الكتّاب المعاصرين له الذين تناولوا نفس الموضوع الذى كتب فيه، ويطبق هذه المعلومات على النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل المفقود، والمجهول مكانه، وهذا يساعد كثيرًا على تحرى نصها والتثبت من صحة ألفاظها.

* * *

obeikandl.com

الحالة الثالثة
ضاع الأصل وبقيت عدة نسخ

هذه الحالة هى التى يضيع فيها الأصل وتبقى عدة نسخ منقولة تتشابه، وتختلط فيما بينها، ولكن لا نعرف الصلة بين بعضها البعض، ولا الصلة بينها وبين الأصل الضائع.

هنا يجب ألا نعدَّ قدم المخطوطة هو العامل الفاصل فى صحتها، ففى مثل هذه الحالة قد تكون هناك مخطوطة ذات تاريخ حديث، وليكن مثلا سنة ١٣٠٠هـ نُسِخت مباشرة من مخطوطة طيبة، تعتبر من الدرجة الأولى فى القدم، فمثل هذه النسخة تفضُل بكثير جدًا نسخة كتبت سنة ٧٠٠هـ مثلا.. لو أن الثانية أخذت - لا عن مخطوطة من الدرجة الأولى فى القدم، بل عن مخطوطة فرعية من مخطوطة الدرجة الأولى، وبالأحرى أخذت عن أية مخطوطة تزداد بعدا عن مخطوطة الدرجة الأولى فالعبرة، إذن لاتكون بتاريخ المخطوطة «والواقع أن الأقدمية النسبية للنسخ ليست لها - نظريا وواقعيا - فى كثير من الأحيان أية أهمية، لأن مخطوطة من القرن السادس عشر الميلادى منقولة عن نسخة جيدة مفقودة من القرن الحادى عشر، لها قيمة أكثر بكثير من نسخة مغلاطة معدلة من القرن الثانى عشر أو الثالث عشر[١].

والمحققون المحدثون يمتازون عن سابقيهم فى هذه الناحية، فهم يستطيعون أن يقارنوا بين النسخ المتعددة المنقولة عن الأصل الأول المجهول، فضلا عن إمكان حصولهم على معلومات أفضل وأدق عن تلك النسخ، وعن العصر الذى وجدت فيه، بقصد الوصول إلى النص الأول الصحيح بقدر المستطاع، بواسطة مقارنة الروايات على أساس التشابه والاختلاف بين النسخ المتعددة، وعلى أساس التوصل إلى فهم لغة المؤلف وروحه، ومعجم ألفاظه والدراية بأحوال عصره[٢].

والموقف المعقول فى هذه الحالة - أى تعدد النسخ - هو أن نحدد أولا: العلاقات بين النسخ بعضها وبعض. فمثلا كل النسخ التى تحتوى فى نفس المواضع على نفس الأغلاط تعد نسخا منقولا بعضها عن بعض، أو نقلت كلها عن نسخة كانت توجد فيها هذه الأغلاط،

---

(١) لنجلوا. النقد التاريخى ٨٢.

(٢) إذا رجعنا مثلا إلى مقدمة المحقق لكتاب المعارف لابن قتيبة لأدركنا هذا الصنيع بوضوح وكذلك فيما يحققه الدكتور حسين نصار والدكتور طه الحاجرى وغيرهما.

وليس من المعقول أن يرتكب نساخ مختلفون وهم ينقلون - وكل منهم فى ناحية - عن الأصل الخالى من الأغلاط نفس الأغلاط التى وقعت بينهم تمامًا.

إذاً فالاتفاق فى الأغلاط شاهد على الاتفاق فى المصدر، فعلينا - دون ملامة - أن نطرح كل النسخ المنقولة عن نسخة محفوظة لدينا، إذ من الواضح أنه لا قيمة لها مع وجود أصلها الذى نقلوا عنه، ومن إضاعة الوقت أن يبين المحقق اختلاف القراءات الواردة فى هذه النسخ. ما دام الأصل موجودًا.

فإذا سرنا بهذه الطريقة فلا يكون أمام المحقق غير نسخ مستقل بعضها عن بعض منقولة مباشرة عن النسخة الأصلية، أو نسخ فرعية مصدرها - نسخة مأخوذة مباشرة عن الأصل - مفقود، ويستمر فى تصنيف النسخ الموجودة على هذا النحو حتى يستطيع أن يحدد وجود مجاميع مستقلة، ليست مأخوذة عن بعضها البعض، وإنما أخذت من أصول مختلفة، وبعد ذلك يضع ما اصطلح عليه بشجرة النسب مبتدئا من الأصل فى صورة كهذه مثلا:

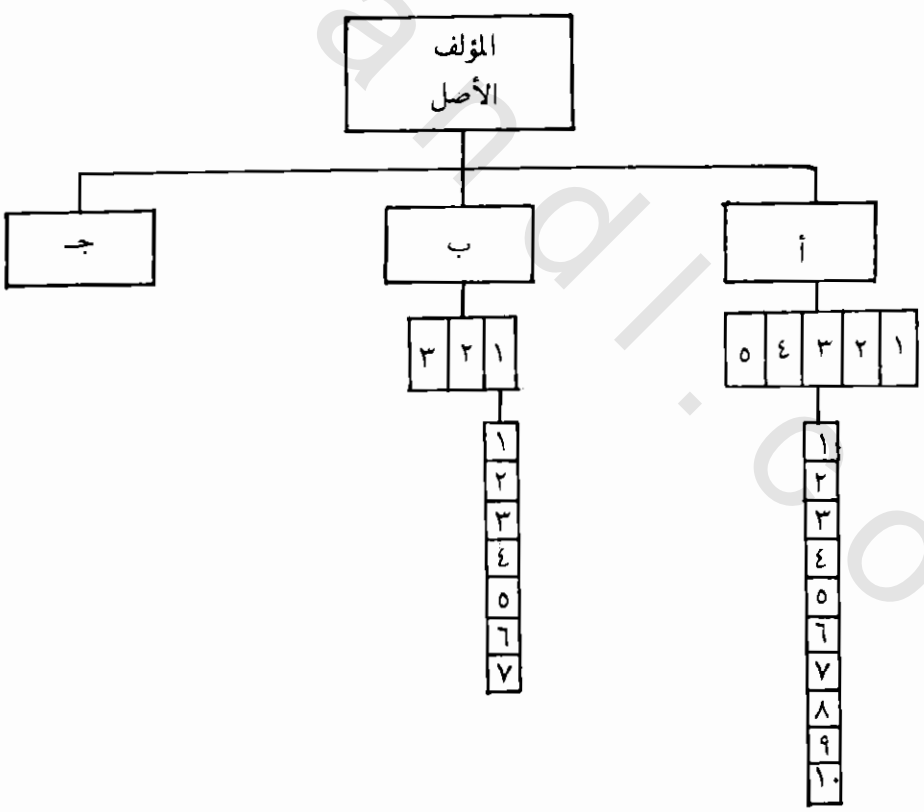

فالمهم عندنا أن يكون لدينا نسخة (أ) أو أحد فروعها إن لم توجد، ونسخة (ب) أو أحد فروعها إن لم توجد، وكذلك نسخة (جـ) أو أحد فروعها.

وكلما بعدنا عن المؤلف أو نسخته كثرت أحيانًا المخطوطات الفرعية وتتعدد بالتالى النسخ المتوسطة.

فنقول: نسخة المؤلف هى الأصل،والأصول المستقلة المكونة للأسر المختلفة، تعد نسخًا من الدرجة الأولى أ، ب، جـ

ثم يتفرع عن كلّ مخطوطة من الدرجة الأولى مخطوطات فرعية حددناها-كماسبق أن ذكرنا - عن طريق الاتفاق فى الأخطاء فيما بينها، وقد تتعدد هذه المخطوطات المأخوذة عن مخطوطات الدرجة الأولى إلى غير نهاية[1].

وعند طبع الأصل ينبغى أن ترفق به فى الهامش الاختلافات التى توجد فى النسخ الرئيسية الأخرى، لكى يكون النص مع احتمالات تفاوته ماثلا بقدر المستطاع بين يدى الباحثين من بعد.

فتحصَّل مما تقدم: أننا إذا وجدنا لكتاب نريد أن نحققه نسخًا مختلفة رتبناها على حسب القدم، ودائما نتخذ نسخة المؤلف أو أقرب فروعها إليها الأصل الذى ننشر على أساسه الكتاب، ولانترك نسخة المؤلف إلا إذا ثبت لنا أنها كانت مسودة لكتابه أو كثرت فيها الخروم، أو كثر المحو والتآكل، وحينئذ نقدم عليها نسخة أحد تلاميذه، فإن لم توجد قدمنا النسخة المنسوبة، فإن لم توجد نظرنا فى النسخ وحاولنا أن نقسمها إلى أسر متقابلة.

* * *

بقى لى فى هذا الموضوع أن أطرح سؤالا طال الجدل فيه وتضاربت فيه الآراء وهو: هل يجوز للمحقق أن يقوِّم خطأ بخط المؤلف؟

يرى بعض الباحثين أنها كبيرة، لأن نسخة المؤلف مقدسة لها من الحرمة ما يجعل المحقق يحجم على إصلاحها! بل يجب عليه أن يشير إلى ما يظنه خطأ فى الهامش ويترك نسخة المؤلف كما هى، حتى بأخطائها الإملائية والنحوية، ولعل هذا هو فريق المستشرقين ومن يدور

---

(١) انظر فيما ذكرناه:

١ - لنجلوا. النقد التاريخى ص ٨٢ وما بعدها.

٢ - مناهج البحث العلمى ص ١٩٠ وما بعدها.

٣ - منهج البحث التاريخى ص ١٠٧ وما بعدها.

٤ - أصول نقد النصوص ص ٢٠.

٥ - قواعد تحقيق النصوص ترجمة صلاح المنجد ١ ح ٢ سنة ١٩٥٥ مجلة معهد المخطوطات.

٦ - تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون ص ٣٥ وما بعدها.

فى فلكهم[١]. ولكن المؤلف بشر يخطئ ويصيب، وقد يسبقه القلم وقد يسهو فلا يجوز نشر نسخة المؤلف بما فيها إلا بالشروط التى ذكرناها فى موضعها.

فإذا عدنا إلى قومنا فى القرون الخالية فى مثل هذا الموقف وجدنا أنه «قرئ على ثعلب من كتاب بخط ابن الأعرابى خطأ فرده. فقيل: أفتغيره؟!! فقال: دعوه ليكون عذرًا لمن أخطأ»[٢].

وكأنى بثعلب لما استنكر عليه أن يصلح خطأ ابن الأعرابى أنه لم يدعه إلا ليكون عذرًا لمن أخطأ.

وقد سئل الأوزاعى عن رجل يسمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه لحن أيقيمه؟! قال: نعم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلحن.

وقد سئل أبو عبدالرحمن النسائى عن اللحن فى الحديث فقال: «إن كان شيئًا تقوله العرب - وإن كان فى غير لغة قريش - فلا يغيره، لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يكلم الناس بلسانهم، وإن كان مما لايوجد فى كلام العرب فرسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلحن».

وحكى أبو الحسن الدارقطنى أنه حضر مجلس إملاء أبى بكر بن الأنبارى (٢٧١-٣٢٧هـ) فسمعه يصحف اسما أورده فى اسناد حديث فقال: «حَيَّان» بدل: «حِبّان».

يقول أبوالحسن: «فلما فرغ من إملائه، تقدمت إليه فذكرت له وهمه، وعرّفته صواب القول فيه وانصرفت.. ثم حضرت الجمعة الثانية مجلسه فقال أبوبكر للمستملى: عرِّف جماعة الحاضرين أنا صحَّفنا الاسم الفلانى، لما أملينا حديث كذا فى الجمعة الماضية، ونبّهنا ذلك الشاب على الصّواب، وهو كذا، وعرِّف ذلك الشاب أنا رجعنا إلى الأصل فوجدناه كما قال»[٣].

وقد ذكر القاضى عياض أن الذى استمر عليه عمل الأشياخ: نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرونها من كتبهم، حتى اطردوا ذلك فى كلمات من القرآن، استمرت الرواية فى الكتب عليها! بخلاف التلاوة المجمع عليها، لكن أهل المعرفة من هؤلاء الأشياخ ينبهون على الخطأ عند السماع، أو القراءة، وفى حواشى الكتب، ويقرءون ما فى الأصول على ما بلغهم. ومنهم من يجسر على الإصلاح كالقاضى أبو الوليد هشام، فإنه لكثرة مطالعته وتفننه فى الأدب واللغة، وأخبار الناس، وأسماء الرجال وأنسابهم، وثقوب فهمه وحدة ذهنه، جسر على الإصلاح كثيرًا، وربما نبه على وجه الصواب، لكنه ربما وهم وغلط فى أشياء من

(١) انظر برجشتر اسر فى أصول نقد النصوص ٢ - ٤٣ وصلاح الدين المنجد فى قواعد تحقيق النصوص ص ١٠.

(٢) الزمخشرى ربيع الأبرار ص٧٧ ب.

(٣) معجم الأدباء ١٨/٣٠٨-٣٠٩ وبغية الوعاة ١/٢١٢.

ذلك، وتحكم فيها بما ظهر له! أو بما رآه فى حديث آخر، وربما كان الذى أصلحه صوابًا، وربما غلط فيه وخطّأ الصواب!!

ويرى القاضى عياض أن حماية باب الإصلاح والتغيير أولى، لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن! ويتسلط عليه من لا يعلم! وطريق الأشياخ أسلم مع التبيين، فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع، وينبه عليه، ويذكر وجه صوابه، إما من جهة العربية أو النقل، أو وروده كذلك فى حديث آخر، أو يقرؤه على الصواب ثم يقول: وقع عند شيخنا، أو فى روايتنا كذا، أو من طريق فلان كذا، وهو أولى، لئلا يقول على النبى ﷺ ما لم يقل.

وأحسن ما يعتمد عليه فى الإصلاح أن ترد تلك اللفظة المغيرة صوابا فى أحاديث أخرى، بخلاف ما إذا كان أصلحها بحكم علمه ومقتضى كلام العرب[١].

* * *

وقد أوجب القدماء عدم التوفيق بين روايتين فى الشعر، فلا يجوز للمحقق أن يروى شطر بيت برواية ثم يروى الشطر الثانى من رواية أخرى، ذكر السكرى فى شرح أشعار الهذليين أنه «يمتنع التلفيق فى رواية الأشعار كقول أبى ذؤيب:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أُرَشْدٌ طِلاَبُهَا

فإن أبا عمرو رواه بهذا اللفظ «دعانى... وسميع» ورواه الأصمعى بلفظ «عصانى» بدل «دعانى» وبلفظ «مطيع» بدل «سميع» قال: فيمتنع فى الإنشاء ذكر «دعانى» مع «مطيع» أو «عصانى» مع «سميع» لأنه من باب التلفيق[٢].

هذا هو ما يجب على المحقق أن يتبعه ويترسم خطاه، ولعل هذا هو الأصل الذى نادى به بعض العلماء المحْدَثين من أهل الفن، فإنهم رأوا أن من محققى الدواوين من لم يكتف بإدخال الروايات الخارجة عن الديوان، بل التمس أصل ما قاله الشاعر نفسه بالحدس والتخمين فقال أهل الفن: «هذا لا يجوز أبدًا»[٣].

كما أن المستشرقين يرون أن الآيات القرآنية التى يؤتى بها لا يجوز أن يصحِّح المحقق حروفها ونقطها بناء على ما يقرأ فى المصاحف اليوم !! محتجين: أنه ربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشائعتان عندنا اليوم، فيكون التصويب تغييرًا لكلام المؤلف وتباعدًا عنه، وضرب برجشتراسر مثالا لصحة ما ذكره: أن كتاب المفصل للزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ هـ

(١) انظر الإلماع. باب إصلاح الخطأ وتقويم اللحن ١٨٦ - ١٨٧ وانظر كذلك التقريب والتيسير ٣١٧-٣١٨.
(٢) انظر المزهر ٢/٢٣٣ وديوان الهذليين ص ٧١ وهامشها ط دار الكتب.
(٣) انظر أصول نقد النصوص: ٣٩.

ونشره هو، وجد فى نسخه غلطات فى بعض الآيات القرآنية وأبيات الشعر فقال: «لا شك أن الزمخشرى نفسه قد أخطأ فيه، مع أنه ألف كتاب التفسير المشهور بالكشاف» وقال: ومن النساخ والشراح من ينبهون على ذلك فوجب على الناشر ألا يصحح الخطأ لأن ذلك خلاف وظيفته التى هى الرجوع إلى ما كتبه المؤلف[١] وسنعود إلى هذه النقطة فنزيدها وضوحًا ونبين موقفنا منها بعد ذلك[٢].

وقد ذهب برجشتراسر وتابعه صلاح الدين المنجد إلى «أنه قد يسبق المؤلف قلمه، أو تخونه ذاكرته فيخطئ فى لفظ أو اسم فيستطيع المحقق أن يصحح الخطأ فى الحاشية ويثبت النص كما ورد، لأن النص الذى يكتبه المصنف بخطه دليل على ثقافته واطلاعه وشخصيته العلمية»[٣].

واليوم قد خالفنا هذا المنهج واتبعنا منهج أساتذتنا المعاصرين فإننا نصلح النص، حتى ولو كانت نسخة المؤلف إن قام الدليل القاطع على خطئها لأنه بشر يخطئ ويصيب وقد يسبقه قلمه، لكن بشرط أن نشير فى الهامش إلى هذا الإصلاح وسببه، وإلى رواية المؤلف التى سها فيها.

* * *

(١) هذا ما قاله براجشتراسر فى أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص٤٣ وتابعه على ذلك الدكتور محمد حمدى البكرى فى محاضرات «كتابة عربية» فى كلية الآداب سنة ١٩٦١، وعليه كان عمل المستشرقين.

(٢) انظر الصفحة رقم (٢٣٣).

(٣) انظر أصول نقد النصوص ٤٢ – ٤٣ وقواعد تحقيق النصوص ص ١٠ واللفظ للأخير.

الحالة الرابعة
النسخة المطبوعة التى فقدت أصولها أو تعذر الوصول إليها

مثل هذه النسخة يهدرها كثير من المحققين، على حين يعدها بعضهم أصولا ثانوية فى التحقيق. وحجتهم فى ذلك أن ما يؤدى بالمطبعة هو عين ما يؤدى بالقلم، ولا يعدو الطبع أن يكون التساخًا بصورة حديثة، ويذهب كثير من الباحثين إلى هذا الرأى مع تحفظ شديد، وهو أن يتحقق الاطمئنان إلى ناشر المطبوعة، والثقة به فيما نشره أمثال المصححين القدماء، كالعلامة نصر الهورينى، والشيخ قطة العدوى، وكذا أعلام المستشرقين الثقات أمثال: فستنفيلد الألمانى (١٨٠٨-١٨٩٩)، وجاير الألمانى (١٨٦١-١٩٢٩) وبيفان الهولندى (١٨٥٩-١٩٣٤) ولايل الإنجليزى (١٨٤٥-١٩٢٠) جدير بأن يكون أصولا ثانوية، كما تعد رواياتهم لأصولهم - إن لم نتمكن من الظفر بتلك الأصول - رواية ينتفع بها فى مقابلة النصوص، لأنهم منزلون بمنزلة الرواة الثقات، ورواياتهم منزلة منزلة ما يسميه المحدثون بالوجادة[1]. وأما الطبعات التى تخرج للتجارة ولا يقوم عليها محقق أمين فهى نسخ مهدرة بلا ريب، ومن الإخلال بأمانة العلم والأداء أن يعتمد عليها فى التحقيق.

* * *

(١) تحقيق النصوص ونشرها: ٢٩ - ٣٠.

الحالة الخامسة
النص المختار وهو ما عليه العمل الآن

قد يلجأ أحيانا إلى مخطوط بعينه فيتخذ أساسًا لنشر مؤلَّف ما، ثم يضاف إليه فى الهامش الروايات المغايرة.

وقد اعتاد الباحثون الذين يتصدون لنشر تراثنا القديم أن يجمعوا كل ماتصل إليه أيديهم من نسخٍ لماينشرون، ثم يختاروا إحدى هذه النسخ ويجعلوها الأصل، ثم يخْرِجوها كماهى طبقًا لما رواه الراوى، أو شرحه الشارح، وفى أثناء ذلك يشيرون إلى ما قد يكون هناك من اختلاف بين هذا الأصل وغيره من النسخ الأخرى، وهذه هى الطريقة العلمية المتعارف عليها فى نشر الكتب، وفيها تتجلى الأمانة العلمية الدقيقة ما دام المقصود منها إخراج نسخة معينة بالذات، كما يتجلى فيها الرغبة فى استيعاب كل الفوائد الممكنة بجمع الروايات المختلفة فى كتاب واحد، ولا شك أن فى ذلك العمل من المجهود العظيم ما لا يخفى، ومن المشقة الشديدة ما نرجو أن ينال به هؤلاء الباحثون ما يستحقون من ثناء وتقدير.

وفى رأيى-كما فى رأى الكثير من المحققين المعاصرين[١]-أنه إذا لم توجد نسخة المؤلف (الأم) يستحسن أن تعتبر النسخ التى بعد ذلك كلها أصولا يكمل بعضها بعضا، والمقابلة بين النسخ المختلفة من الكتاب يؤدى إلى اختيار الصيغة الصحيحة وإثباتها فى صلب النص عند نشره، ثم توضع فروق النسخ الأخرى فى هامش الصفحة، مع الإشارة إلى هذه النسخ برموز معينة، يختارها المحقق ويشير إليها فى مقدمة تحقيقه للكتاب.. وإذا أثبت بالمقابلة إجماع النسخ المختلفة على قراءة بعينها، فلايجوز تغييرها إلا بدليلٍ قاطع على فسادها..

وتكشف المقابلة أحيانا عن الخلل فى ترتيب أوراق هذا المخطوط أو ذاك.. فلابد عندئذ من إعادة ترتيب الأوراق فى هذه النسخ.

وعند المقابلة لايوضع فى هذا النص المختار معكفات [...] إلا إذا كانت زيادة خارجة عن النسخ، أى من عند المحقق، أو من مرجع آخر غير النسخ، وهذا هو ما عليه العمل الآن، فقد جاء فى منهج مقابلة كتاب الأغانى الموضوع سنة ١٩٧١ منهج لم يطبع ولكنه بين أيدينا : «تعتبر كل النسخ أصولا يكمل بعضها بعضا، ولذلك فلا ينص على النقص فى

---

(١) لعل فى نشر كتاب الأغانى ط دار الكتب، وتاريخ دمشق لابن عساكر، والشفاء لابن سينا، وتحقيقنا لكتاب (ربيع الأبرار) نماذج طيبة لما يسمى بـ(النص المختار).

إحدى النسخ ولا على الزيادة فى بعضها، ويجرد المتن من علامات [...] ومن التعليقات الخاصة بها، إلا إذا كان مصدر الزيادة غير نسخ الأغانى، أو كانت الزيادة تكملة لابد منها، دون أن يكون لها مصدر».

وكم هو جميل هذا الرأى لكن قولهم : «يجرد المتن من علامات الزيادة» فهذا قول حسن، ولكن قولهم «ومن التعليقات الخاصة بها» أى بالزيادة فإنى لا أرى ذلك، بل الرأى عندى أن هذا مخالف لما جرت به العادة، وما أوصِينَا به، فيجب التنبيه على النقص أو الزيادة فى الهامش دون أن توضع معكفات فى المتن.

ويستحسن أن لا يوضع فى المتن من هذه النسخ إلا ما يتناسب وروح المؤلف، وهو الصحيح والأنسب، مختارًا من النسخ جميعها، وما عداه فيوضع فى الهامش مما أمكن العثور عليه من نسخ، وهذا هو ما نسميه بالنص المختار.

* * *

كثيرًا ما تتعرض كتب المجالس والأمالى للتغيير والتبديل، والزيادة من التلاميذ والرواة، وبعض المؤلفين أملى كتابه أكثر من مرّة كما مر بنا، وبين كل هذه الأمالى للمؤلف الواحد فروق بينة كبيرة، تزيد بابا أو أبوابًا ! ففى مثل هذه الحالة يرى برجشتراسر أنه «يجب على الناشر أن يختار إبرازه (أى رواية) واحدة للكتاب ولا يمزجها بغيرها»[١].

وليس برجشتراسر أول مبتدع لهذا، فقد قال الخطيب البغدادى (ت٤٦٣) : « لأصحاب الحديث نسخ مشهورة، كل نسخة منها تشتمل أحاديث كثيرة، يذكر الراوى إسناد النسخة فى المتن الأول منها، ثم يقول فيما بعد: وبإسناده إلى آخرها، فمنها نسخة يرويها أبو اليمان الحكم بن نافع عن شعيب بن أبى حمزة عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة.

ونسخة أخرى عن أبى اليمان عن شعيب أيضًا عن نافع عن ابن عمر، ونسخة عن يزيد ابن زريع عن روح بن القاسم عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبى هريرة.

وسوى هذا نسخ يطول ذكرها. فيجوز لسامعها أن يفرد ماشاء منها بالإسناد المذكور فى أول النسخة، لأن ذلك بمنزلة الحديث الواحد المتضمن لحكمين، لا تَعلّق لأحدهما بالآخر، فالإسناد هو لكل واحد من الحكمين، ولهذا جاز تقطيع المتن فى بابين، والأكثر على ما تقدم ذكرنا له»[٢].

---

(١) أصول نقد النصوص: ٢٧.

(٢) الكفاية فى علم الرواية: ٢١٤.

فإذا سأل سائل: أى الروايات تستحق أن تنشر ؟ نقول :

للمحقق أن يؤثر النسخة التى بخط المؤلف على التى كتبت بخط غيره، سواء فى عصره أو بعد وفاته، ويؤثر المسهبة على المختصرة، والمصححة على التى فيها خلل، والتى لها نسخ كثيرة على التى نسخها قليلة، فإن خالف المحقق هذه القواعد، فعليه أن يعرّف القارئ بالنسخ التى يتركها ويبين له خصائصها، ويوصِّفها من خلال الفهارس التى ذكرتها.

ويرى (دى غويه) محقق كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة (ت٢٧٣هـ) أن ابن قتيبة قد أملى كتابه من كراسته فى فترات مختلفة، فكان يستعمل فى كل مرة عبارات متغايرة، ويضيف أحيانًا عبارات من عنده، ويهمل عبارات كان قد أملاها فى مرة سابقة، ونص بعض العناوين وخصوصًا فى الجزء الأول من الكتاب يختلف فى بعضها عن بعض فى مختلف المخطوطات. إلى حد أنه ينبغى أن تنشر مستقلة، وذلك هو السبب - فيما يرى دى غويه - فى أنه لم يرد ذكر بعض الشعراء الممتازين، فى حين أن شعراء أقل شأنًا قد ظفروا من الكتاب بمكان يذكرون فيه[١].

ويرى هذا الرأى برجشتراسر فيقول: «فإذا كانت هناك إبرازتان (روايتان) كل واحدة منهما مهمة، والفرق بينهما كبير لا يمكن إيضاحه بإيجاز، فالأولى نشرهما جميعا»[٢] أى كل واحدة تنشر على حدة.

* * *

وإذا كان الكتاب شائعًا بين العوام أو ما يعبر عنه بالأدب الشعبى مثل كتاب (ألف ليلة وليلة) وكتب الأمثال والسِّيرَ الشعبية مثل سيف بن ذى يزن والأميرة ذات الهمة، وأبو زيد الهلالى، فإننا نجد القصاص أنفسهم يغيرون، ويسقطون، ويزيدون ما سمعوه وما أحبوه من الحكايات والأمثال الشبيهة بما هو موجود فى الكتاب، ولهذا السبب تختلف النسخ بعضها عن بعض اختلافًا كبيرًا، وكل نسخة تكاد تحتوى على هيئة خاصة للكتاب!! فمن الصعب أو يكاد أن يكون من المستحيل تقسيم النسخ إلى فئات وروايات معينة، بل إنها فى مثل هذه الحالة تفترق إلى أجناس مبهمة، لكثرة الفروق فى كل، فيلزم محقق أى كتاب من تلك الكتب أن يختار جنسا منها: وأن يختار نسخة من نسخ ذلك الجنس، وينشرها مع التصحيح ما أمكن، ثم يضيف باقى نسخ هذا الجنس ويبين المهم منها، ويصف كذلك الأجناس الأخرى، لأنه ليس الغرض هنا الحصول على الهيئة العامة للكتاب، لأن ذلك محال، وبخاصة

---

(١) انظر المقدمة اللاتينية التى كتبها دى غويه عند تحقيقه كتاب الشعر والشعراء : وترجمها الأستاذ وهيب كامل (مقدمة الشعر والشعراء : ٤٣).

(٢) نقد النصوص : ٢٧.

فى أمثال كتاب (ألف ليلة وليلة) الذى لا نعرف له مؤلفًا، ولا تاريخًا، بل الغرض معرفة تطور الكتاب ومصادر أقسامه.

فإذا رجعنا إلى أوائل العهد بتاريخ الآداب العربية وجدنا أن الناس لم يكونوا يدركون تمامًا معنى الكتاب ولا التأليف، بل كانوا يحدِّثون بالأحاديث ويروون الأشعار، ثم شرعوا يكتبون، لا يريدون التأليف، بل تذكيرًا لأنفسهم، وأحيانًا كانوا يأذنون لبعض أصحابهم فى نسخ هذه الأحاديث، وكان الناسخ ينسخها أحيانًا لنفسه، فيسقط منها ما لا يخصه، ويضيف إليها من منبع آخر!! ولا يذكر أن الذى ينسخه منقول من كتاب المؤلف.

وكثيرًا من الكتب المنسوبة للقدماء لم يؤلفها المؤلف فى هيئة كتاب، بل ألفها غيره بعد وفاته مما يحفظه أو يرويه عنه، أو مما يجده مقيدًا بخطه، وكان بعض التلاميذ يخرج ما استملاه من الأستاذ فى هيئة كتاب وينسبه إليه، وأحيانًا كان بعضهم يزيد عليه مما سمعه من غيره، أو أخذه من مصادر أخرى. وينسبه لنفسه! ويذكر أستاذه فى بعض الأماكن ذرًّا للرماد! ويغفله فى البعض الآخر! وفى أحيان أخرى كان بعض التلاميذ يخرجون فى آن واحد كتابًا واحدًا لأستاذ واحد، فتجد كتبًا عنوانها واحد تنسب إلى عالم واحد، ولكنها تختلف فى عباراتها وترتيبها! والدليل على ذلك ما جاء فى مقدمة تهذيب اللغة للأزهرى عند الكلام على الأصمعى قال: «وكان أملى ببغداد كتابا فى النوادر فزيد عليه ما ليس من كلامه!! فأخبرنى أبو الفضل المنذرى عن أبى جعفر الغسانى عن سلمة قال: جاء أبو ربيعة صاحب عبدالله بن طاهر صديق أبى السمراء بكتاب النوادر المنسوب إلى الأصمعى فوضعه بين يديه، فجعل الأصمعى ينظر فيه، فقال: ليس هذا كلامى كله، وقد زيد فيه علىّ!!! فإن أحببتم أن أعلم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقى فعلت وإلا فلا تقرءوه. قال سلمة ابن عاصم : فأعلم الأصمعى على ما أنكر من الكتاب وهو أرجح من الثلث ثم أمرنا فنسخناه له»[١].

ويرى برجشتراسر أن كتاب «فحولة الشعراء» للأصمعى لم يؤلفه الأصمعى! بل صنعه أبو حاتم السجستانى المتوفى سنة ٢٥٠هـ أحد رواة الأصمعى، فجمع فيه ما كان سمعه من الأصمعى فى هذا الموضوع، ولم يصل الكتاب إلينا إلا فى رواية ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١هـ ويستشهد برجشتراسر على أن أبا حاتم وإن كان قد صنف الكتاب فإنه لم يجزه إطلاقا بل روى عنه بأشكال مختلفة[٢].

وكذلك كتاب (نهج البلاغة) الذى ألفه الشريف الرضى، ذكر ابن أبى الحديد فى شرحه

---

(١) مقدمة المؤلف: تهذيب اللغة: ١/١٥.

(٢) نقد النصوص: ٣٥.

أنه «ختم كتاب نهج البلاغة بهذا الفصل، وكتبت به نسخ متعددة، ثم زاد عليه أن وفّى الزيادات التى نذكرها فيما بعد»[١] ثم ذكر ابن أبى الحديد بعد ذلك فصولا من هذه الزيادة وعقب عليها بقوله: «واعلم أن الرضى - رحمه الله - قطع كتاب نهج البلاغة على هذا الفصل، وهكذا وجدت النسخ بخطه وقال: وهذا حين انتهاء الغاية بنا إلى قطع المنتزع من كلام أمير المؤمنين حامدين الله سبحانه على ما من به من توفيقنا لضم ما انتشر من أطرافه، وتقريب ما بعد من أقطاره، ومقرّرين العزم، كما شرطنا أولا على تفضيل أوراق من البياض فى آخر كل باب من الأبواب، لتكون لاقتناص الشارد، واستلحاق الوارد، وما عساه أن يظهر لنا بعد الغموض، ويقع إلينا بعد الشذوذ...»[٢].

ثم قال ابن أبى الحديد نفسه: «ثم وجدنا نسخًا كثيرة فيها زيادات بعد هذا الكلام. قيل: إنها وجدت فى نسخة كتبت فى حياة الرضى -رحمه الله- وقرئت عليه فأمضاها وأذن فى إلحاقها بالكتاب ونحن نذكرها[٣].

وهذا فى رأينا من أنواع الحشو أو الإكمال. الذى سنوضحه بعد.

وعلى المحقق أن يشير فى الهامش إلى اختلاف النسخ، أى اختلاف الروايات، فيثبت فى المتن ما يرجح أنه صحيح، بعد دراسة يقوم بها لكل رواية وهو ما سميناه بالنص المختار، ويضع فى الهامش الروايات المغايرة والمصحف والمحرف.

وقد أخبرنا القاضى عياض عندما تناول ضبط الروايات فى الحديث قائلا: «هذا مما يُضْطَرُّ إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه؛ وإلا تسوَّدت الصحف، واختلطت الروايات، ولم يحل صاحبها بطائل، وأولى ذلك أن يكون الأم على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرِّج فى الحواشى، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه من: اسمه أو حرف منه للاختصار، لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات.. ولا يغفل المهتبل، بهذا عند كثرة العلامات، واختلاف الروايات تقييد ذلك أول دفتره، أو على ظهر جزئه، أو آخره والتعريف بكل علامة لمن هذه، لئلا ينسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن، وكبر السن، واختلال الذكر، فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه[٤].

ثم يقول النواوى: «ولا ينبغى أن يصطلح مع نفسه برمز لا يعرفه الناس وإن فعل فليبين فى أول كتابه أو آخر مواده»[٥].

---

(١) شرح نهج البلاغة: ٣٧٨/٤ ط الميمنية سنة ١٣٢٩.
(٢) شرح نهج البلاغة ٥٠٦/٤.
(٣) شرح نهج البلاغة ٥٠٦/٤.
(٤) الإلماع: ١٨٩ وما بعدها (باب ضبط اختلاف الروايات) وانظر التقريب والتيسير ٢٩٠ وما بعدها.
(٥) التقريب والتسير: ٢٩٠

ويعد هذا المنهج أدق منهج عرفه المستشرقون والمعاصرون من أبناء العربية، إذ يوجبون أن توصف النسخ فى المقدمة، ويرمز لكل منها عند الاختلاف برمز، والمعتاد استخدام حروف المعجم رمزًا إلى النسخ، وإذا كانت النسخ قليلة اكتفينا بأخذ الحروف على ترتيب المعجم فنسمى النسخة الأولى (أ) والثانية (ب) وهكذا. ولو أمكننا أن نرتبها على قدمها لكان ذلك أحسن فنرمز للنسخة القديمة بالرمز (أ) والتى تليها فى القدم بالرمز (ب) إلخ.. وإن كان عدد النسخ كبيرًا احتجنا إلى نظام فى تقسيم الرموز، فنشير إلى النسخة بأول حرف من اسم المدينة، أو دار الكتب التى تحفظ فيها النسخة.

وعند وجود زيادة فى نسخة من النسخ لا توجد فى النسخة المعتمدة فتضاف الزيادة إلى النسخة المعتمدة ويشار إلى ذلك فى الهامش، وذلك إذا تحقق أن الزيادة من أصل الكتاب، وليست حشوا ولا إكمالا - كما بينا - من الناسخ أو من غيره، وإلا فيمكن الإشارة إليها وإثباتها فى الهامش، كما فعل محقق كتاب المعارف فيما بينا.

ويرى المعاصرون أنه يسمح للمحقق بإضافة حرْفٍ أو كلمة أو جملة يعتقد أنها سقطت من المتن، على أن يضع ذلك بين معكوفتين [...][1].

السَّمَاح بزيادة سقط :

وقد سمح الأقدمون بزيادة ما سقط من سند الحديث أو متنه، وبتجديد ما اندرس من كتاب فى الحديث، فقد ذكر ابن كثير أنه «إذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه، وكذلك إذا اندرس بعض كتاب فلا بأس بتجديده على الصواب[2] ويفسر، وإذا كان فى الكتاب سقط لا يتغير المعنى به كلفظ (ابن) أو حرف من الحروف فلا بأس من إتمامه من غير بيان أصله، وكذلك إذا كان يغير المعنى، ولكن تيقن أن السقط سهو من شيخه، وأن من فوقه من الرواة أتى به. وإنما يجب أن يزيد كلمة (يعنى) كما فعل الحافظ الخطيب، إذ روى عن أبى عمرو بن مهدى عن القاضى المحاملى بإسناده عن عروة عن عمرة (تعنى عن عائشة) أنها قالت: وكان رسول الله ﷺ يُدْنِى إلىَّ رأسَه فأرجِّلُهُ. قال الخطيب: كان فى أصل ابن مهدى: عن عمرة أنها قالت: وكان رسول الله ﷺ يُدْنِى إلىّ رأسَه فأرجِّله. فألحقنا فيه ذكر عائشة إذا لم يكن منه بد، وعلمنا أن المحاملى كذلك رواه، وإنما سقط من كتاب شيخنا أبوعمرو قلنا فيه: «تعنى عن عائشة» رضى الله عنها، لأجل أن ابن مهدى لم يقل لنا ذلك.

وإذا درس من كتابه -أى ذهب بتقطيع أوبلل أونحوه- بعض الكلام، أو شك فى شىء مما فيه، أى مما حفظ وثبَّته فيه غيره من الثقات، واطمأن طلبه إلى الصواب جاز له إلحاقه

---

(١) قواعد تحقيق النصوص : ١١ - والباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر : ١٤٦ - ١٤٧.

(٢) اختصار علوم الحديث : ٦٣ .

بالأصل، ويستحسن أن يبين ذلك ليبرأ من عهدته ويعقب على ذلك فيقول: هذا رأى علماء الفن.

والذى أراه فى كل هذه الصور وأعمل به فيما أحققه: المحافظة على الأصل مع بيان الصحيح بحاشية الكتاب، إلا إذا كان الخطأ واضحًا ليس هناك شبهة فى أنه خطأ فيذكر الصواب ويبين فى الحاشية نص ما كان فى الأصل، أداء للأمانة الواجبة فى النقل.

وقد يكون فى النص نحو «عبد الله مسعود» فلا ريب أن ذلك يكون سهوا من المؤلف فإثبات (ابن) لاضير فيه ولا إخلال بالأمانة، وقد يكون فى نص المتن نحو: «بنى الإسلام خمس» فلا جرم أن صوابه: «على خمس» فإلحاق (على) ليس فيه عدوان على الكتاب، ولا على صاحبه، وكذلك إذا كان المتن «بنى الإسلام على على خمس» كان المحقق فى حلّ أن يحذف الحرف الزائد، على أن ينبه على المحذوف.

وترى الدكتورة عائشة عبد الرحمن أنه «إذا لم يمكن استكمال سقط من أصول ومصادر أصلية، فمحظور أن يكمله المحقق من عنده، بل يترك الأصل كما هو، ويثبت فى الهامش، إشارة إلى موضع السقط ومقداره» ثم تقول: «وقد تورط بعض المحْدَثين فأكملوا مواضع السقط فى المخطوط بكلمات من عندهم، حسبوها تلائم السياق! فكانوا كمن يضع ذراعًا لتمثال فينوس»[1] ولعلها تريد بذلك السقط الكثير.

والرأى عندى ما ذهب إليه الأقدمون وتابعهم المحْدَثون من أمثال الدكتور صلاح الدين المنجد، والأستاذ عبدالسلام هارون، والشيخ أحمد شاكر، وغيرهم من المعاصرين، فقد قال صاحب التقريب والتيسير: «وأحسن الإصلاح بما جاء فى رواية أو حديث آخر، وإن كان الإصلاح بزيادة ساقط: فإن لم يغاير معنى الأصل فهو على ما سبق، وإن غاير تأكد الحكم بذكر الأصل مقرونًا بالبيان، فإن علم أن بعض الرواة أسقطه وحده فله أيضًا أن يلحقه فى نفس الكتاب.. كما إذا درس من كتابه بعض الإسناد أو المتن فإنه يجوز استدراكه من كتاب غيره، وإذا عرف صحته وسكنت إليه نفسه إلى أن ذلك هو الساقط، كذا قاله أهل التحقيق ومنعه بعضهم.. فإن وجد فى كتابه كلمة غير مضبوطة أو أشكلت عليه جاز أن يسأل عنها العلماء ويرويها على ما يخبرونه»[2] وهذا هو ماعليه العمل الآن.

نقل المؤلف نصوصا من مصادر ذكرها :

وإذا كان المؤلف نقل نصوصًا من مصادر ذكرها، فنعارض هذه النصوص على أصولها، ويشار فى الهامش إلى ما فيها من زيادة ونقص كأن يقال: هذا النص فى كتاب كذا باختلاف

(١) محاضرات تحقيق التراث فى دار الكتب سنة ١٩٦٧: ص٨٣.

(٢) التقريب والتيسير ٣١٩ - ٣٢٠.

فى اللفظ أو بزيادة أو غير ذلك، ولا يجب أن نهمل الروايات الفرعية التى توجد فى بطون الكتب، ويستحسن أن نقدم رواية الأصل عليها، إلا إذا كانت مصحفة فهنا يجب أن نجعل فى المتن الرواية الثانوية وننزل فى الهامش رواية الأصل.

وإذا كان المؤلف قد اقتبس شيئًا من كتاب آخر، وهذا الكتاب الأصل موجود عندنا، فينبغى أن يحذر المحقق كل الحذر من إدخال أى زيادة يجدها فى الكتاب الأصل فربما كان المؤلف قد أتى بالقطعة التى يذكرها من حفظه هو دون أن يكون قد اطلع على الكتاب الذى أخذها منه، وربما كان قد غير اللفظ الأصلى عن عمد، فلو صححنا ذلك الجنس من الخطأ لغيرنا الكتاب وأدخلنا فيه ما ليس منه، ووظيفة المحقق هى الرجوع إلى ما كتبه المؤلف لا إلى ما كان أولى له أن يكتبه، وفى كثير من الأحيان قد لا يذكر المؤلف مصادره فإذا عرفها المحقق وردّ كل نص إلى مصدره كان أحسن وأدعى إلى الاطمئنان إلى صحة النص، ومثل هذه الأمور يلجأ إليها للتأكد من صحة النص وتوثيقه.

وقد يقرأ عالم كتابا ويصحح بعض ألفاظه[١] والألفاظ المصححة تزيد فى قيمة النسخة، فإذا وافق المحقق على التصحيح أثبته فى المتن وأشار إلى الأصل فى الهامش، ولابد بصورة عامة من الإشارة فى الهامش إلى كل ما يوجد من تعليق فى هامش نسخة ما[٢].

* * *

ونعود إلى الحديث الذى وعدنا به[٣] عن الشواهد من القرآن الكريم، فإننا ذكرنا أن برجشتراسر يرى أن «الآيات القرآنية التى يؤتى بها لا يجوز أن يصحح الناشر حروفها، ونقطها، بناء على مايقرأ فى نسخ مصاحفنا اليوم، وربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشائعتين عندنا اليوم، فيكون التصويب تغييرًا لكلام المؤلف وتباعدا عنه»[٤].

ويضرب مثالا على ذلك بالكتاب الذى نشره للزمخشرى «المفصل» فقد رأى أن فيه بعض آى القرآن محرفة فتركها كما هى ويقول: «فوجب على الناشر ألّا يصحّح الخطأ، لأنّ ذلك خلاف وظيفته التى هى الرجوع إلى ما كتبه المؤلف[٥] وقد رأى هذا الرأى أيضًا الدكتور محمد حمدى البكرى فى محاضراته بكلية الآداب سنة ١٩٦١.

---

(١) وذلك كما كان يفعل الشنقيطى فى نسخته الخاصة من الأغانى والتى اعتمد عليها محققو دار الكتب.

(٢) انظر قواعد تحقيق النصوص ١١ والدكتور صلاح الدين المنجد.

(٣) راجع صفحة ٢٢٣ من هذا الكتاب.

(٤) أصول نقد النصوص ونشر الكتب ٤٣.

(٥) أصول نقد النصوص ٤٣ وانظر صفحة ٢١٤ من هذا الكتاب الذى بين يديك.

والرأى عندى ما ذهب إليه العلموى فيما ذكره روزنتال «أنه لا يجوز أن يصلح كتاب غيره إلا بإذْن وقلت (العلموى): وهذا محله فى غير القرآن» وسائر المحققين المعاصرين يرون أن الشواهد القرآنية لما لها من التقدير الدينى لابد أن توضع فى نصابها، لأن القرآن نقل إلينا بالتواتر والجميع يكتشفون فى كثير من الكتب التى يحققونها أخطاء فيردونها إلى الصواب.

ويضرب لنا الأستاذ عبد السلام هارون أمثلة فيقول: وقد كشفت فى أثناء تحقيقى لكتاب الحيوان عن تحريفات كثيرة لم أستطع إلا أن أردها إلى أصلها ومن أمثلة ذلك فى الجزء الرابع ص ٢٧ : «فَلَما أتَوا عَلى وَادى النَّمْل» وهى «حَتَّى إذا إتَوا» وفى ص ١٥٩ «عَلَى أن لا أقُول عَلى الله إلاّ الْحَقَّ فأرْسِل معى بَنى إسْرائِيل» وهى «إلاّ الحق قد جئتكم ببينةٍ مِنْ رَبِّكُم فأرْسِل معِى بنِى إسْرائِيل»[1] وإنما أسهبت فى تلك الأمثلة لأنبه على أمرين:

أما أحدهما: فإنه يجب أن يستشعر المحقق الحذر الكامل فى تحقيق الآيات القرآنية وألاّ يركن إلى أمانة غيره فى ذلك مهما بلغ قدره.

وأما الآخر: فإن التزمّت فى إبقاء النص القرآنى المحرف فى الصلب كما هو فيه مزلّة للأقدام، فإن خطر القرآن الكريم يجلّ عن أن نجامل فيه مخطئًا، أو نحفظ فيه حق مؤلف لم يلتزم الدقّة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر.

والمسألة خلافية قديمة بحثها العلماء وأبانوا فيها وجه الصواب فقال القاضى عياض (ت ٥٤٤): «الذى استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ولا يغيرونها من كتبهم حتى اطردوا ذلك فى كلمات من القرآن استمرت الرواية فى الكتب عليها، بخلاف التلاوة المجمع عليها.... لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفى حواشى الكتب ويقرءون ما فى الأصول على ما بلغهم[2]، إذًا فالمسألة قديمة وهى متحققة فى المذهبين إذا نبّه المحقق على ما كان عليه الأصل الذى حققه مما هو واضح الخطأ.

وتحقيق النصوص القرآنية لا يكفى فيها أن نرجع إلى المصحف المتداول بل لابد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات، وكتب التفسير مثل : القرطبى والطبرى وأبى حيان الغرناطى، ففى كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع ثم العشر ثم الأربع عشر ثم كتب القراءات الشاذة، ويجدر بالمحقق أن ينسب كل قراءة تخالف قراءة الجمهور.

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها.

(٢) الالماع : ١٨٥-١٨٦ وانظر الباعث الحثيث لابن كثير ط٣ : ١٤٥ وانظر التقريب والتيسير : ٣١٨.

وأما نصوص الحديث فإنه يجب أن تختبر بعرضها على مراجع الحديث لقراءة نصها وتخريجها إن أمكن التخريج، وتعدد روايات الحديث يدفعنا إلى أن نحمِّل المؤلف أمانة روايته فنبقيها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا إلى يقين بأنه كتبها كذلك، ولندع للتعليق ما يدل على ضعف روايته أو قوتها.

وهذا أيضًا هو واجب المحقق إزاء كل نص من النصوص المضَّمنةِ من الأمثال والأشعار ونحوها، فيجب أن يتجه إلى مراجعها ليستعين بها فى قراءة النص وتخريجه إن أمكن التخريج، ومع ذلك يجب أن نحترم رواية المؤلف إذا أيقنا أن ما فى النسخة هو ما قصده المؤلف، وأراده، ولا سيما إذا كان يبنى على تلك الروايات حكمًا خاصًا، فهذا قيد شديد يحرم على المحقق أن يتناول النص بتغيير أو تبديل.

وهذه الضروب الثلاثة:

١ - القرآن.

٢ - الحديث.

٣ - الأمثال، والأشعار:

هى ما يجب فى تحقيقها الدقة والحرص والتريث، وليس معنى هذا أن نستهين بغيرها ولكن معناه أن نبذل لها من اليقظة ونستشعر لها من الحرص ما يعادل خطرها البالغ[١].

ومن المعروف أن الرعيل الأول من الرواة كانوا يتشدّدون فى الرواية باللفظ والنص، ولا يتساهلون حتى بالواو والفاء، وكان أحب إلى أحدهم - كما قال الأعمش - «أن يخر من السماء من أن يزيد فى الحديث واوًا أو ألفًا أو دالا»، وما أكثر الأمثلة التى تشير إلى تردد الراوى بين لفظين حرص الراوى نفسه على التصريح بكل منهما، مخافة أن يلفظ بغير لفظ النبى صلى الله عليه وسلم، وذلك كما فى حديث أبى مالك الحارث بن عاصم الأشعرى الذى أوله قوله عليه السلام: «الطهر شطر الإيمان» فإن فيه بعد ذلك «وسبحان الله والحمد لله تملآن - أو تملأ - ما بين السماوات والأرض» فقد شك الراوى هل العبارتان كلتاهما تملآن - بالتثنية - أم تعدان عبارة واحدة (تملأ) بالإفراد فأثبت الراوى اللفظين وَرَعًا واحتياطًا.

ولعل عمل البكرى المتوفى سنة ٤٨٧هـ فى كتابه (اللآلى فى شرح أمالى القالى) يعتبر تحقيقًا علميًا لكتاب الأمالى. فقد وقف أبو عبيد البكرى على الأصول التى استقى منها القالى أماليه، فمكَّنه ذلك من الوقوف على مواضع الوهم عنده، والاختلاف فى الأمالى بعد معارضتها بالأصول التى عنده[٢].

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها: ٤٧ - ٤٨.

(٢) انظر مقدمة سمط اللآلى.

ويذكر البكرى فى مقدمة هذا الكتاب أنه شرح فيه ما أغفله القالى فقال: «وبيّنت من معانى منظومها ومنثورها ما أشكل، ووصلت من شواهدها وسائر أشعارها ما قطع. ونسبت من ذلك إلى قائليه ما أهمل، وكثيرًا ما يرد البيت المفرد والشعر الغفل المجرد.. وذكرت اختلاف الروايات فيما نقله أبوعلىّ ذكر ناقد، ونبهت على ما وهم فيه تنبيه منصف لا متعسِّفٍ ولا معاند، محتج على ذلك بالدليل والشاهد».

فالقارىء يرى من هذا ومن صنعة القاضى عياض عندما حقق الأمهات الثلاث: موطأ مالك، وصحيح البخارى، وصحيح مسلم، وأفرد لذلك كتابا سماه (مشارق الأنوار على صحاح الآثار) فقد تولى إتقان ضبط هذه الأمهات بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمها، ولا يبقى إهمال يبهمها، فإنْ كان الحرف مما اختلفت فيه الروايات نبه على ذلك وأشار إلى الأرجح والصواب بحكم ما يوجد فى حديث آخر، أو يكون هو المعروف فى كلام العرب ويقول: «ودعت الضرورة عند ذكر ألفاظ المتون وتقويمها إلى شرح غريبها وبيان شىء من معانيها ومفهومها دون نقص لذلك ولا اتساع إلا عند الحاجة لغموضه، أو الحجة على خلاف يقع هنالك فى الرواية أو الشرح، إذا لم نضع كتابنا هذا لشرح لغة وتفسير معان بل لتقويم ألفاظ وإتقان»[1].

والكتاب المذكور بتمامه يعد فى نظر أهل الفن تحقيق على أحدث أساليب التحقيق للكتب المذكورة، ولعلكم ترون فى هذين المصدرين ومثلها الكثير فى الأدب واللغة والشروح منهجًا طيبًا للتحقيق عند القدماء.

* * *

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار:المقدمة.

الحالة السادسة
نشر الكتب بطبع الصور لمخطوطاتها

١ – إن لم يوجد للكتاب المخطوط إلا نسخة واحدة واضحة الكتابة: فلا بأس من نشرها، إذا ألحق الناشر بها كل ما يحتاج إليه من الهوامش، والفهارس وغيرها.

٢ – وكذلك إذا كان لا يوجد للكتاب إلا نسخة واحدة صعبة القراءة ولا يوجد من يتجاسر على تصحيح نصه ويجتهد فى شرحه، وكانت الحاجة ماسة إلى الانتفاع به.

٣ – أو أن يكون الكتاب كبير الحجم، كثير التكاليف الطباعية، والحاجة ضرورية لنشره وإن وجدت منه أكثر من نسخة مخطوطة. وذلك ككتاب (الأنساب للسمعانى) الذى نشر مرجليوث Margocliout صورة شمسية لإحدى نسخه وهى مع ذلك ليست أرفعها قيمة.

ولقد همت المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٦٥م بطبع كتاب (تهذيب الكمال) للمزى على نسخة مكتبة طلعت بطريقة التصوير الشمسى لأن النسخة كانت جيدة الخط قريبة إلى السلامة، وكان الكتاب كبيرًا، والأخذ فى طبعه يستغرق أمدًا ممتدًا يربى على سنين، لا يؤمن فيها استمرار طبع الكتاب، على حين أن تصويره سوف لايستغرق إلا مدة قليلة يكون بعدها الكتاب كاملا فى أيدى القراء، وإذا كانت ثمة تعقيبات على أخطاء قد لاتخلو منها صفحات الكتاب، فكانت العدة معدة لأن تجىء آخرًا مع الإشارة إلى صفحاتها وأسطرها، هذا إلى فهرس يجلو الكثير مما فى الكتاب، ومقدمة دراسة، وهذه الفكرة التى كان يراد بها إخراج الكتاب فى وقت قصير على النحو الذى أسلفنا بيانه حالت دونها حوائل. ثم رأيته بأخرة قد صُوِّر من مصر – مكتبة طلعت – ونشره مصورا على هذه النسخة أحد الإخوة السوريين .. !!

وبهذه الطريقة نشرت الهيئة المصرية العامة للكتاب، كتاب: «الحقيقة والمجاز فى الرحلة إلى بلاد الشام والحجاز» لعبدالغنى النابلسى ١٩٨٦م وقد قدم له وأعد فهارسه الزميل الدكتور أحمد هريدى، وبالمثل نشرت الهيئة سنة ١٩٧٨م كتاب (جمع الجوامع أو الجامع الكبير) للسيوطى بعد أن قدم له ووضع فهارسه الدكتور الحسينى هاشم وصدره الدكتور حسن عباس.

بقى سؤال علىّ أن أوجهه لأجيب عنه هو:

هل نشر الكتب بطبع الصور الشمسية لمخطوطاتها يعتبر تحقيقا ؟

والجواب عن ذلك : نعم، إذا أعد لها الناشر مقدمة نقدية استجمع فيها ما يجب أن يكون فى مقدمة الكتاب المحقق المطبوع، وتحقق من نسبتها إلى مؤلفها، وذكر ذلك فى مقدمته، وذيّلها بالفهارس والتصويبات والتعليقات التى لا تقل عن زميلتها فى المطبوع.

وعلى كل حال، فالصور الشمسية لنسخة مضبوطة صحيحة[١] النسبة أنفع من طبع نسخة مشكوك فى نسبها، ولا يعنى المحقق بتصويبها أو تقويمها، أو غير وبدّل فيها على الوجه المخالف للصواب.

* * *

(١) من الكتب التى نشرت بهذا الطريق كتاب «الوزراء والكتاب» للجهشيارى فقد طبعه طبعة مطابقة للأصل خطًا وصورة Hensvoonmzir من نسخة فينا وقد أضاف إليها الناشر مقدمة وفهرسا فى فينا سنة١٩٢٦ ثم أعيد طبعه بالحروف لا بالصور فى مصر سنة ١٩٣٨ بتحقيق الأساتذة مصطفى السقا وإبراهيم الإبيارى وعبد الحفيظ شلبى.

ونشر دى جونسبورج: DeGujzburg صورة شمسية للنسخة الوحيدة لأشعار ابن قزمان المتوفى سنة ٥٥٥ وذلك لأن شعره كان بلهجة الأندلس العربية الدارجة، ورأى أنه ليس هناك من يستطيع تحقيقها.

ونشر فلتن Fulton كتاب البارع فى اللغة وطبع فى لندن سنة ١٩٣٣ ووضع له مقدمة وفهارس.

obeikandl.com

الحالة السابعة
نقْلُ كتابٍ مِنْ موْسوعَة

الكتب الموسوعية التى تضمنت عددا من المؤلفات منها مثل: (نهاية الأرب) للنويرى، و(صبح الأعشى) للقلقشندى، و(مسالك الأبصار) لابن فضل الله العمرى، و(شرح نهج البلاغة) لابن أبى الحديد، و(الأشباه والنظائر) للسيوطى، و(خزانة الأدب) لعبدالقادر البغدادى.

مثل هذه الموسوعات التى ضمت فى داخلها كتبا أخرى، أو جمهورا عظيما من هذه الكتب، نذكر من هذه الكتب التى ضمتها مثل هذه الموسوعات كتاب (بهجة الزمن فى تاريخ اليمن) لعبدالباقى اليمانى، استخرجه الأستاذ مصطفى حجازى من كتاب نهاية الأرب للنويرى جـ٣٣، ولم يعتمد على مخطوطات له. وخزانة الأدب تضم فيها أيضا كتاب (فرحة الأديب) لأبى محمد الأعرابى، وكتاب (النصوص) لأبى حيدر السكرى إلى غير ذلك من كتب النحو وكتب الشواهد.

ومثل هذا النوع الموسوعات لا يصح أن يخرج منه كتابا محققا، وإنما يستعان به فى تحقيق النص ويستأنس به.

وليس للمحقق أن يطمئن إلى أن هذا هو نص الكتاب المفقود، لأن الأقدمين كانوا ينقلون النصوص أحيانا، وتكون لهم الحرية التامة فى التصرّف فيها بالحذف أوالإضافة، وترجمتها بلغتهم أيضا.

اللهم إلا إذا حقق الأقدمون النقل، ونصوا على أن هذا هو لفظ المنقول، فيقولون مثلا: «انتهى بنصه» فتكون مسئوليتهم فى ذلك خطيرة، إذ حمّلوا أنفسهم أمانة النقل.

فنشر أمثال هذه النصوص ودعوى أنها محققة يعدُّ خطأ جسيما فى فن التحقيق، وفى ضمير التاريخ. وهذا النوع من الأصول لايخرج كتابا محققا، وإنما يستعان به ويستأنس فى تحقيق النصوص.

ويذكر شيخنا المرحوم عبدالسلام هارون[1] أن المرحوم حسن السندوبى نشر فى (رسائل الجاحظ١ / ٦٦) نصا من كتاب (العثمانية للجاحظ) ونشرها السندوبى مع الردِّ عليها. لأبى جعفر الإسكافى، وذلك كله منقول من (شرح نهج البلاغة) لابن أبى الحديد.

يقول شيخنا عبدالسلام هارون: «وعندما وقعت إلىّ نسخة العثمانية المخطوطة، تيقنت أن

(١) تحقيق النصوص ونشرها ٢٩.

ما فعله ابن أبى الحديد لا يعدو أن يكون إيجازا مخلا لنص الجاحظ، بلغ أن أوجزت صفحتان منه فى نحو ستة أسطر ».

وكتاب : « بهجة الزمن فى تاريخ اليمن » الذى حققه الأستاذ مصطفى حجازى ، من رواية النويرى فى نهاية الأرب جـ٣٣ قام بتحقيقه فى اليمن بعد ذلك الأستاذان : عبدالله محمد الحبشى ومحمد أحمد السنبانى على مخطوطة المكتبة الأهليـة بباريس ، ونشـر فى دار الحكمة اليمانية بصنعاء سنة ١٩٨٨م والمقارن بين النشرتين يرى فرقا واضحا بين رواية النويرى التى يقول ذكر أبى اليمانى فى كتابه : « ما مختصره ، وفى بعض ألفاظه ما أوردناه بالمعنى » وقد اسقط النويرى بعض ما لم يعنه من أشعار وغير ذلك .

* * *

obeikandl.com

الحشو أو الإكمال

الحشو interpolation هو إدخال كلماتٍ أو جملٍ فى نصٍّ لم تكن فيه من قبل، ولم يقلها المؤلف، فيزاد على ما قاله بعض الشروح والتعليقات الدخيلة، إما للإيضاح أو لأن النص قد استغلق فهمه على الناسخ، وهذا ظاهر فى (الرسالة) للشافعى تحقيق الشيخ أحمد شاكر، فتجد أنها قد احتوت عدَدًا كثيرا من القراءات التى كتبها نساخ جهلة، أو قراء أشد جهلا، ظنوا أن فى الكلم تحريفًا أو خطأ فاستبدلوا به غيره .. وهذا نوع خطير من التزييف، لا يتبينه إلا خبير مقتدر.

وقد يدخل الناسخ فى الصلب تعليقات، كانت فى الأصل بين السطور أو فى الهوامش، مثال ذلك: ما جاء فى مخطوطة (ربيع الأبرار) للزمخشرى يقول فى سائر نسخه التى وقعت لنا: «قيس بن الحدادية الخزاعى» ويقف عند هذا الحد، ووجدنا العبارة فى كل النسخ هكذا، إلا النسخة رقم (٤٨٩٤ أدب طلعت) فإنها تقول: «قيس بن الحدادية الخزاعى. حداد بالضم من كنانه، وحداد بالكسر من محارب» ونحن نرجح أن هذه الزيادة ليست للزمخشرى. وإنما هى من أحد قراء النسخة الأصل، وأراد أن يشرح فكتب فى الهامش أو بين السطور هذه الزيادة، فجاء الناسخ الذى نسخ عن هذا الأصل واعتبرها تكملة للنص، فأدخلها فى صلب النسخة، ظنا منه أنها تكملة لكلام الزمخشرى! وبمقارنة النسخ بعضها ببعض اتضح أن أحد القراء كتبها فى الهامش كما سبق أن فصلنا.

ودليل آخر: وجدناهُ فى تجريد الأغانى: ١٥١١/٤ «الحدادية: أم قيس بن محارب بن حفصة. يقال لهم: بنو حداد» ومثل هذا دليل على أن قارىء علق على النسخة الأولى (الأصل) فجاء الناسخ وأدخل التعليق فى النص.

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا أن المستشرق مرجليوث عندما نشر كتاب (معجم الأدباء) لياقوت وجد فى النسخة التى وقعت له عند ترجمة الحصرى (صاحب زهر الآداب) ما نصه: «وله عندى كتاب (الجواهر والمُلح والنوادر. كتبه عبد القادر البغدادى) فلم يلاحظ مرجيليوث فرق ما بين زمن البغدادى المتوفى سنة ١٠٩٣هـ وزمن ياقوت فأدخل هذه العبارة فى الأصل وكأنها من كلام ياقوت، وقد يدرك المحقق الفطن ذلك[١].

---

(١) انظر خزانة الأدب للبغدادى ١٦/١.

وقد يحدث أحيانًا أن يكون الحشو متعمَّدًا فيضاف إلى عبارات المؤلف عبارات من عند الناسخ بقصد الإكمال أو التوكيد، فإن كان عندنا المخطوط الذى تم فيه الحشو المقصود، فمن الممكن الكشف عنه بما هناك من مقارنة النسخ، لكن الذى يحدث فى كثير من الأحوال هو أن تكون النسخة الأولى التى أجرى فيها الحشو مفقودة، وبهذا يختفى فى النسخ المنقولة عنها كل أثر مادى للإضافة.

الإكمال Continuaton

كان أصحاب الكتب الخطية يضيفون فى بعض الأحيان على الهوامش، أو فى أواخر الفصول والأبواب أخبارًا وآراء جديدة تتعلق بالباب، لكنها من غير الكتاب، ثم تمر الأيام، وينسخ بعض هذه الكتب فتدخل الزيادة فى الأصل ويثبت الشرح فى المتن، ويختلط الأمر على المتأخرين فينسب كل ما فى النسخة الخطية المتأخرة إلى المؤلف.

يخبرنا الدكتور أسعد رستم أن الأستاذ جبرائيل جبور عندما درس كتاب العقد الفريد[١] لابن عبد ربه، رأى أن ناشرى الطبعات التى بين أيدينا لهذا الكتاب اعتمدوا على نسخة خطية دست فيها جملٌ كثيرةٌ من الأخبار! فأثبتوا الأصل والزيادة فى نشراتهم دون أن ينتبهوا إلى الأمر، أو يشيروا إليه. والغريب أن بعض هذه الأخبار المدسوسة كانت ظاهرة لا يحتاج أمر اكتشافها إلى كثير من العناء أو التدقيق[٢].

وقد راجعت العقد فوجدت أنه قد ترجم فيه فى كتاب (اليتيمة الثانية) للمتقى والمستكفى والمطيع[٣] وقد وضعت فى متن الكتاب. والشىء الغريب أن أصحاب هذه الأسماء كانوا على قيد الحياة بعد وفاة ابن عبد ربه، وترى فى ترجمة الأخير (المطيع) أنه خلع نفسه سنة ٣٦٣هـ أى بعد موت ابن عبد ربه بـ ٣٥ سنة، وقد استدرك المحققون هذا ونبهوا عليه فى الهامش ص ١٢٨ وكان الأولى بهم أن ينزلوا هذه التراجم إلى الهوامش لأنها ليست من كلام المؤلف.

وقد رجعت إلى كتاب المعارف لابن قتيبة للاستئناس، فوجدت ترجمة:

---

(١) وذلك فى رسالته التى تقدم بها لنيل درجة أستاذ فى العلوم من جامعة بيروت سنة ١٩٣٣م وموضوعها (ابن عبدربه وعقده).

(٢) مصطلح التاريخ: ٢٨.

(٣) العقد الفريد: ١٢٨/٥ وما بعدها.

١ - المعتضد بالله.
٢ - المكتفى.
٣ - المقتدر.

موضوعة فى هامش الصفحات، وذلك لأن المحقق رأى أن هؤلاء زمن توليتهم وخلافتهم جاء بعد وفاة ابن قتيبة (٢١٣ - ٢٧٦)هـ كما يلاحظ أن من ترجم لهؤلاء الثلاثة لم يأت بأكثر من زمن تولية الوالى ووفاته مما خالف أسلوب ابن قتيبة وأن ترجمة هؤلاء لا توجد إلا فى نسخة واحدة فقط[١].

والشاهد فيما قدمنا: أن الحشو والإكمال يمكن تمييزهما من خلال العمليات الضرورية لتصحيح نص مخطوطةٍ توجد منها نسخ كثيرة، حينما تكون لدينا بعض النسخ ممثلة للنص الأصلى قبل الحشو والإكمال.

لكن إذا كانت جميع النسخ ترجع إلى نسخ قد تم فيها إجراء الحشو والإكمال فينبغى الالتجاء إلى مثل هذا التساؤل: هل أسلوب المخطوطة فى كل أجزائها واحد؟ وهل تسودها من أولها إلى آخرها روح واحدة؟ وهل لا يوجد تناقض أو انقطاع فى تسلسل الأفكار؟ وحينما يكون لواضع الحشو أو الإكمال شخصية بارزة ومقاصد واضحة فإن من الممكن بواسطة هذا التحليل فصل النص الأصلى وكأننا نستعمل مقصًّا. لكن حينما يموج الكلام بعضه فى بعض لا يمكن المرء أن يميز مواضع اللحام! وفى هذه الحالة يكون من الحكمة أن يعترف المرء بعجزه عن تمييزها بدلا من افتراض الفروض.

والعبارات الأصيلة المقحمة جديرة بالإثبات، يقول الأستاذ عبد السلام هارون: «أما العبارات الأصيلة التى تزيد بها بعض النسخ على الأخرى ويؤيدها الفحص فهى جديرة بالإثبات»[٢].

وأعتقد أن هذا ليس من الحشو أو الإكمال، وإنما هى عبارات أصلية نقصت من الأصل فى إحدى النسخ للأسباب التى ذكرناها.

* * *

ومثل هذا - الحشو والإكمال - ما فطن إليه نقاد الحديث قديما: فقالوا: الحديث المدرج: هو الحديث الذى اطلع فى متنه أو إسناده على زيادة ليست منه، وهو من أدرجت الشيء إذا أدخلته فيه وضمنته إياه[٣]. وهو: أن يذكر الراوى عقيب الحديث كلاما لنفسه أو

---

(١) انظر المعارف: ٣٩٤.
(٢) تحقيق النصوص ونشرها ٦٦.
(٣) علوم الحديث ومصطلحه ٢٤٥ والمراجع المبينة به.

لغيره فيرويه مَنْ بعده متصلا، فيتوهم أنه من الحديث، ورواة الصحاح والمسانيد ينبهون غالبًا على كل زيادة فى أحاديثهم مهما تكن هينة يسيرة بالنص على أصحابها، سواء وقعت تلك الزيادة فى المتن أو الإسناد، وذلك لأنهم يخافون إن لم ينصوا على العبارة المدرجة وعلى مدرجيها أن يأتى من ينقلها عن لسانهم، غير ملاحظ إدراجها فيساعدون بذلك - من غير قصد - على الكذب على رسول الله ﷺ، أو على من أدى أحاديث هذا الرسول الكريم، ولاريب أن تعمد الإدراج ضرب من الكذب والتدليس.

والإدراج فى المتن أكثر ما يكون فى آخر الحديث، فيتطوع بإدخاله بعض الرواة بعبارة منهم يقصدون بها الإيضاح والتفسير، وقد يوجد هذا الإدراج فى أول الحديث أو وسطه، ووقوعه أوله أكثر من وسطه.

فمن الإدراج فى الوسط: ما رواه النسائى من حديث فضالة مرفوعا «أنا زعيم -والزعيم الحميل- لمن آمن وأسلم، وجاهد فى سبيل الله ببيتٍ فى ربض الجنة»[1].

فعبارة «الزعيم الحميل» لم تكن فى أصل الحديث من كلام رسول الله ﷺ، وإنما هى مدرجة أدخلها ابن وهب - أحد رواة الحديث - تفسيرًا للفظ زعيم، الذى ظنه غير واضح فى السياق.

ومن الإدراج فى أول الحديث: ما رواه الخطيب من طريق أبى قطن وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار» فعبارة أسبغوا الوضوء فى أول الحديث ليست من كلام الرسول ﷺ الذى لم يزد على أن قال: «ويل للأعقاب من النار» ولكن أبا هريرة أدرج العبارة السابقة فوهم أبو قطن وشبابة فى روايتهما لها عن شعبة وظناها من قول الرسول ﷺ لا من قول أبى هريرة. وقد عرفنا وقوع الإدراج فى هذا الحديث من الروايات الكثيرة الأخرى الخالية من عبارة «أسبغوا الوضوء» وأجدر تلك الروايات بالعناية والاهتمام ما جاء فى صحيح البخارى عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال: «ويل للأعقاب من النار».

ومن الإدراج فى آخر الحديث، ما فى الصحيح عن أبى هريرة مرفوعا «للعبد المملوك أجران، والذى نفسى بيده لولا الجهاد والحج وبر أمى لأحببت أن أموت وأنا مملوك» فرسول الله ﷺ اكتفى بقوله: «للعبد المملوك أجران» غير أن أبا هريرة تكفل بإيضاح هذين الأجرين بقَسمِهِ تمنى الرقّ، ومثل هذه الأمنية يستحيل أن تساور قلب رسول الله ﷺ

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه: ٢٤٥.

(٢) انظر علوم الحديث ومصطلحه: ٢٤٥ وما بعدها والمراجع المبينة به.

الذى جاء بتعاليمه يدعو إلى تحرير الرقيق، فضلا عن أمه عليه السلام التى توفيت وهو صغير، فلا يمكن قطعا أن تكون العبارة من قوله صلى الله عليه وسلم[١].

ودواعى الإدراج كثيرة منها تغيير بعض الألفاظ الغريبة، وقد عرف رجال الحديث الطريق إلى معرفة المدرج ونبهوا على ذلك كما بينا

* * *

(١) انظر علوم الحديث ومصطلحه: ٢٤٥ وما بعدها، والمراجع المبينة به.

obeikandl.com

الهوامش والتعليقات

قيل قديمًا حلية الخرائد: الحلق فى زفاريها، وحلية الدفاتر: اللُّحَق فى حواشيها، والمغاربة يقولون: الدُّرر فى الطُّرَر. وقيل للخوارزمى عند موته: ما تشتهى؟ قال: النظر فى حواشى الكتب[١].

فالقدماء كانوا لا يرون بأسًا بكتابة الهوامش، والفوائد، والتنبيهات واختلاف رواية أو نسخة، وكانوا يوجبون ألا يكتب فى آخر ذلك (صح) ونحو ذلك، لِئَلَّا يوهم أن ذلك من الأصل، بل الواجب أن يضع لمثل هذه التخريجات أرقاما حسابية فى المتن، ثم يضع مثلها فى الهامش، وذلك لتمييز هذا عن تخريج الساقط فى الأصل، وبعضهم يكتب على أول المكتوب فى الهامش من ذلك:(فائدة) أو صورة (جـ) رمزًا لحاشية وبعضهم يكتب ذلك فى آخره وقالوا: «لا ينبغى أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلِّقة بذلك الكتاب والمحل.. ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغريبة، ولا يكثر الحواشى كثرة تظلم الكتاب»[٢].

وفى الوقت المعاصَر يراد بالتعليقات، أو التخريجات: يعنى نسبة كل قول إلى قائله فى الكتاب الذى يحقق، فيدخل تمييز ما يضيفه راوى الكتاب، أو ناسخه، أو متملكه، من تهميش أوتحشية وشرح بعض الألفاظ الغريبة، والتعريف بالأعلام، والبلدان، تخريج الأحاديث، والأشعار، وبيان السورة ورقم الآية، وذكر الدواوين، والكتب الأصلية التى وردت فيها الأشعار والأرجاز التى فى المتن، وتوضيح الإشارات التاريخية والأدبية.

وما يقتضيه التعليق أيضًا: ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض، فقد ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة فى المتن، فمن المستحسن أن يشير المحقق إلى الصفحات السابقة، وإن استطاع التنبيه فى الصفحات الماضية[٣] إلى ما سيأتى فى اللاحقة، أصبحت الفائدة أعم وأنفع، وأضاء الكتاب بعضه ببعض.

* * *

ولكن بعض المحققين يسرفون فى هذه التعليقات بما يخرج عن هذا الغرض العلمى إلى حشد المعارف القريبة والبعيدة من الكتاب، وهذا إنْ أعجب بعض العلماء فإنه لم يعجب

---

(١) انظر الزمخشرى فى ربيع الأبرار. المخطوطة رقم ٥٩٢ أدب تيمور ص ٧٧ أ.

(٢) انظر الدر النضير ١٨٣ والمعيد ١٣٩ ومجلة معهد المخطوطات مايو سنة ١٩٦٤.

(٣) راجع الهامش رقم ٢ صفحة ٢٢٤ ورقم ٣ صفحة ٢٢٣.

الكثير منهم. ولقد ذكرت بعضًا مما سجله الأقدمون، وأخذ به جمهور المحْدَثين. فلانْجُلْوَا يلفت نظر قارئه إلى أنه أحيانا يزيد ناشرو النصوص عملهم صعوبة وطولا أكثر مما هو، بأن يفرضوا على أنفسهم وضع شروح بدعوى الإيضاح، والمصلحة تقتضى الانصراف عن ذلك، وعدم وضع أى تعليق، لا ينتسب إلى الجهاز النقدى بالمعنى الحقيقى[١].

وبمثل هذا نادى الدكتور إبراهيم مدكور فقال بصدد حديثه عن التحقيق: «وله أن يعلق عليه ويشرح غامضه، على ألا تطغى الحواشى والتعليقات على النصّ نفسه»[٢].

وبالمثل يرى الدكتور صلاح الدين المنجد أن «غاية التحقيق: هو تقديم المخطوط صحيحًا كما وضعه مؤلفه دون شرحه، إن الكثرة من الناشرين (المحققين) لا تتنبه إلى هذا الأمر فتجعل الحواشى ملأى بالشروح والزيادات: من شروح للألفاظ وترجمات للأعلام ونقل من كتب مطبوعة، وتعليق على ما قاله المؤلف، كل ذلك بصورة واسعة مملّة، قد تشغل القارئ عن النص نفسه، ولم توجد فى المخطوط»[٣].

ولم يخرج الدكتور حسين نصار عن هذا المنهج، فإنه يرى أنه بعد أن يوثق المحقق النص ويقوِّمه يبقى أمام المحقق أن يُيَسِّرَ على القارئ فهم النص. فيقول: «وهو مخيَّرٌ فى هذا العمل إن شاء قام به وإن شاء أغفله، ومن المحققين من يطيل فى هذا النوع من التعليقات ولكنى أرى التخفف فيه واجب، وإلا صار التحقيق تأليفًا»[٤].

فإذا كانت مرحلة توثيق المخطوط قد وصلت بنا إلى صحة نسبه، وصحة إسناده، فإن صحة النسب والإسناد لاتمنع أن يكون النص نفسه قد تعرض لآفات الرواية من التشويه والتحريف والبتر والإضافة. ومن هنا يكون تحقيق النص ليس مجرد خدمة يتطوع بها المحقق، وتعد إضافة يمكن الاستغناء عنها جملة، ويستغنى عن التخريج نهائيا، ويترك عهدته على المؤلف، ويكتفى بضبط النص فقط.

ولهذا المنهج (منهج التوثيق) من يدعو له من مثل الدكتور صلاح المنجد، حيث يقول: «غاية التحقيق: هو تقديم المخطوط صحيحا كما وضعه مؤلفه، دون شرحه» ومثله الدكتور إبراهيم السامرائى.

لكن لايزيد عمل المحقق هنا عن عمل النساخ والورّاقين، ولايجوز أن ننظر إلى هذا المنهج الأخير على أنه الأمثل، وإنما ننظر إليه على أنه القدر الكافى حال الضرورة، وذلك عند

---

(١) انظر هامش ص٨٤ من النقد التاريخى والمراجع المبينة به.

(٢) نظرة إلى تاريخ التراث العربى: مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما.

(٣) قواعد تحقيق النصوص ص١٠.

(٤) محاضرات فى علوم اللغة والأدب ٢٥ الدورة التدريبية للجامعة العربية سنة ١٩٧١.

قلة العلماء بالتراث، والحرص على استغلال نشاطهم، أوحينما يتصدى للموسوعة العلمية فرد واحد فيكون التنازل عن الكمال فى سبيل سرعة العمل وإظهاره، أما إذا كان المخطوط صغيرا، أو كانت الموسوعة موزعة على العلماء، فالمنهج الأمثل هو ماذكرناه أولاً، ويستعين المحقق فى إصلاحه الخلل بالمراجع المختلفة: فالمعاجم لإقامة اللغة، والكتب التى تعالج ما يعالجه المخطوط من موضوعات لتبرئته من الأخطاء الموضوعية، والمصادر للتخلص من شوائب التحريف.

ومن المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غفلا عن التعليقات الضرورية، لأنه لا ريب أن الكتب القديمة بما تضمنت من معارف محتاجة إلى توضيح يخفف ما بها من غموض، ويحمل إلى القارىء الثقة بما يقرأ والاطمئنان إليه.

وقد جاء فى مقدمة الجزء الأول لتحقيق (شرح السيرافى على سيبوية) المطبوع فى الهيئة المصرية العامة للكتاب مركز تحقيق التراث سنة١٩٩٠مموكانت لجنة تحقيق هذا الكتاب مكونة من الدكاترة: رمضان عبدالتواب، ومحمود فهمى حجازى، ومحمد هاشم عبدالديم، قالت: «وكان المنهج الذى ارتضيناه فى التحقيق هو الاهتمام -قبل كل شىء- بإخراج النص سليما صحيحا مع ضبط أمثلته، وتخريج شواهده، والترجمة لغير المشهور من الأعلام الواردة فيه، كما أشرنا إلى فروق الروايات».

أى أن مما يتصل بتصحيح النص وتحرير عبارته وتأديته إلى القارئ تأدية صحيحة: تحقيق معانيه، وتمكين القارئ من فهمه فهما صحيحا، فعلى المحقق أن ينسب من الشواهد الشعرية ما لم يكن منسوبًا إلى قائله، وأن يضيف فوائد أخرى تخدم النص مبنى ومعنى، كأن تكون للبيت رواية أخرى أو أن يكون البيت قد شاع بوجه غير مقبول، فإن على المحقق أن يثبت الرواية الصحيحة، أو أن يكون البيت قد شاعت نسبته إلى شاعر، والصحيح الذى غاب لسبب من الأسباب أن ينسب إلى آخر، وما أكثر هذا الشعر فى القديم.

ومن منهج التحقيق فى أيامنا أن يعرف المحقق بالأعلام وهو شىء حسن على شرط أن يكون العلم غير معروف، أو أن يكون العلم قد ورد مشارًا إليه بشهرته أو لقبه أو كنيته، فيكون من المناسب تعريفه بإيجاز؛ كأن يقال: (أبوعمرو) فيشار إليه أنه أبوعمرو الشيبانى، وليس أباعمرو بن العلاء؛ لأن الثانى يذكر على الأكثر كاملا، أما الأول فيكتفى فيه بالكنية، أو قد يرد العلم بشهرته كأن يقال: كقول (الطائى) ولابد من الإشارة إلى أنه أبوتمام، لغلبة الطائى عليه أكثر من البحترى الذى ينص عليه بالبحترى أو أبوعبادة، والأغلب ألا يراد بالطائى (حاتم)؛ لأن ذلك يذكر بقولهم: (حاتم الطائى) ولست أدرى وجها للتعريف بعلى بن أبى طالب، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وأبى بكر الصديق، وامرىء

القيس، وعنترة، والفرزدق، وجرير والأخطل، لشهرتهم وغيرهم وغيرهم على نحو ما يفعل غير واحد فى أيامنا.

ومن التعليقات غير المفيدة: إثقال الهامش بشروح لغوية هى فى غاية الوضوح كأن يشرح المهند بالسيف، والكنانة بجعبة السهام، والوغى بالحرب، والمفازة، بالصحراء، والثريا بالنجم، ومثل هذا كثير فى الدواوين التى يخرجها المحققون فى عصرنا.

وربما كانت هذه الشروح مضللة كأن يعمد المحقق إلى شرح (الكاهل) فيأتى بكل المعانى التى وردت فى هذه المادة فى (لسان العرب) فى حين أن المراد بالكاهل فى البيت أحد المعانى الكثيرة المختلفة ومثل هذا كثير أيضًا.

وهناك نمط من التحقيق يأخذ نفسه باستقصاء الشواهد الشعرية، فيتتبع البيت فى الكثير جدًا من المراجع التى قد تبلغ الخمسين مرجعًا للبيت الواحد، رأيته أول ما رأيته فى كتاب (قواعد الشعر)[1] لثعلب بتحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب، فمثلا عندما ذكر ثعلب قول الشماخ فى عرابة:

رأيت عـرَابَـةَ الأوْسـىّ تَـسْـمُـو ... إلى الخـيـرات منـقـطع القَـرِيـنِ

إذَا مـا رَايَـة رُفـعـت لمـجْـد ... تـلقّـاهـا عـرَابـةُ بـاليـمـين

يعلق الدكتور المحقق على هذين البيتين فيقول: البيتان فى ديوانه ص ٩٧ وهما فى الكامل ٩/٧٥، ١٤/٣٩٦ والعقد ٢٨٨/٢ **والحماسة البصرية** ٢٢/١ والأغانى ١٠١/٨، ١٠٦/٨، وشرح القصائد السبع ٥/٥٧٥ وفيه «الأوسى ينمى» « إذا ما غاية» والعمدة ١٩/١، ١٤٩/٢ وفيه «إلى العلياء» واللسان «يمن» ٤٦١/١٣ وتاريخ الطبرى ٥٠٥/٢ وشرح الشافية ٣٠٤/٤ والخزانة ٤٥٣/١، ٢٢٣/٢ فى قصيدته، وجمع الجواهر ٦/٥ «ينمى» وأمالى القالى ٢٧٤/١ والمصون ٩/١٨٥ والبديع لأسامة بن منقذ ٦/٢٩١ ونقد الشعر ٣٧ رقم ١٩٠ – ١٩١ والشعر والشعراء ١٨/١٧٩ والمختار من شعر بشار ١٦/١٨٢ والأول فى اللسان (قطع) ٢٨٤/٨ والمعارف ٨/٤٤، والعين ١٥٤/١ وغير منسوب فى شرح التبريزى للحماسة٩/٧٩٣ وفيه«اللوسى إلى الغايات» والكامل١٦/٩٥ والثانى فى أسرار البلاغة رقم ٤٣١ ص٣٣٢ مع مصادر أخرى وتأويل مشكل القرآن ٩/١٨٨، والسمط ٦٧/١ والأغانى ٦٩/١١، ١٤/١٤ والمسلسل ٢/٢٥٦ **وأمالى ابن الشجرى** ١٦٥/٢ واللسان (عرب) ٥٩٣/١ والتاج (عرب) ٣٧٦/١ وجمهرة اللغة ٢٦٧/١ وفيه «رية» وهو تحريف ١٨١/٣ والفاخر ١٦/١٠٦ وفيه «غابة» ويروى غير منسوب فى شجر الدر ١/١٢٧ والأزمنة للمرزوقى ٩٩/١ ونهاية الأرب ٢٦/٤ كما ينسب فى الصحاح (عرب) ١٨٠/١

(١) قواعد الشعر، لثعلب: ٣٧ – ٣٨

(يمن) ٦/٢٢٢٠ للحطيئة انظر كذلك التاج فى الموضع السابق[١]

أى ما يقرب من خمسين مرجعا!!

وهذا نموذج واحد مما فى الكتاب كله الذى يسير على هذا المنهج، بل فى كل الكتب التى حققها الدكتور رمضان عبدالتواب وهى - فى جملتها - رسائل صغيرة مثل القوافى للبرد، والتذكير والتأنيث مع تحقيق رسالة أبى موسى الحامضى، والأمثال للسدوسى، وكتاب البئر لابن الأعرابى، والحروف للخليل.

وكنت أظن أن هذا المنهج لن يتبعه الأستاذ المحقق إلا فى هذه الكتب الصغيرة الحجم إلى أن عملت معه سنة ١٩٧٢ فى مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية، فى تحقيق الجزء الثانى من شرح السيرافى لسيبويه، وغير ذلك، فصدق ظنى ورأيته قد تخفف من مثل هذه المراجع الكثيرة، ولك أن ترجع إلى ما حققه من هذا الكتاب لترى صدق ظنى!! فلا يأتى بأكثر من عشرة مراجع، وقد جمعتنى عشرات الجلسات العلمية الخاصة به فاستفسرت منه عن سر كثرة مراجعه فى الشعر، فأخبرنى أنه متأثر فى هذا الصنيع بالأستاذ المحقق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى فى تحقيقاته، فقد كان يستقصى كذلك فى الكتب التى حققها من قبل، مثل اللآلى لأبى عبيد البكرى وديوان حميد بن ثور، وكذلك ديوان سحيم، والمتصفح لهذه الكتب يجد أن الأستاذ عبد العزيز الميمنى مستقص أيضًا، لكن على نهج يخالف نهج الدكتور رمضان إذ لا يضع المراجع إلا إذا أفادت جديدًا لكن الدكتور رمضان يهتم بكثرة المراجع أضافت جديدا أو لم تضف.

وهذا المنهج لا يروق لبعض شيوخ التحقيق، ويرى أن الأصوب عدم إثقال الهوامش بما لا يضيف جديدا فى تحقيق النص. يقول استاذنا محمود شاكر فى مقدمة تحقيقه لكتاب أسرار البلاغة ص٩: «ضعاف المحققين منا (أى من العرب) الذين يتكثَّرون بما لا ينفع الكتاب، ولا يهدى القارىء إلى شىء ينتفع به فى قراءة ما بين يديه من الكتاب» كأن تكون للبيت رواية أخرى، أو أن يكون البيت قد شاع بوجه آخر.

ولا غرابة إذا وجدنا الدكتور صلاح الهادى فى تحقيقاته يلتقى هواه بهوى الدكتور رمضان عبد التواب فى منهجه، بل يشتركان فى تحقيق كتاب فيتخذان خطة موحدة وهى: الاستقصاء للشواهد الشعرية، فإذا رجعت إلى ديوان الشماخ بتحقيق الدكتور صلاح الهادى (رسالته للماجستير) تجده كذلك، وفى الكتب التى اشتركا ويشتركان فى تحقيقها تجدهما متّحدَيْن فى هذا المنهج، ويسيران فى نفس الطريق، ولعل زمالة التخرّج وبعدة الصحبة هى

(١) الهامش رقم ٦ ص٣٧ - ٣٨ من قواعد الشعر وما كتب بالبنط الأسود فإنه زيادة يعدُّها المحقق للطبعة الثانية، وقد وضعها زيادة بنفسه عندما أهدانى نسخة من الكتاب.

التى ألفته بينها فى المنهج، وقد كان بين ثلاثتنا مناقشات تطول وتقصر، ولم تخل جلسة من الإفادة الطيبة التى أحمدها لها.

لكن - والحق يقال - إن تعداد المصادر قد يفيد الباحث إذا أضاف جديدا، وقد يلفت نظره ويضع يده على مراجع لم تعهد له فى مثل هذا الموقف، وهذا من أهم الأمور التى ينتظرها شادى التحقيق، بل حتى من تمرسوا به وعرفوا مواطنه.

ولعل من المفيد أن أشير إلى أن هذا المنهج قد سبق به المستشرق رودلف جاير فى تحقيقه لكتاب (الصبح المنير فى شعر أبى بصير) ميمون بن قيس بن جندل الأعشى، والأعشين الآخرين؛ فقد كان الناشر يعدد المراجع للبيت الواحد، ولكن جعل لها قسما خاصًا فى آخر الكتاب.

وكذلك المستشرق الألمانى (ريتر) حين نشر (أسرار البلاغة) لعبد القاهر الجرجانى كما أخذ بشىء منه المستشرق الأمريكى (فون غر نباوم) تقرأ فى أسرار البلاغة للجرجانى شواهد بلاغية من أشعار المتقدمين: جاهليين وإسلاميين وعباسيين فكان على المحقق (ريتر) أن ينسب من هذه الشواهد ما لم يكن منسوبًا إلى قائله، وأن يضيف فوائد أخرى تخدم النص مبنى ومعنى، كما فى تحقيقات الميمنى، كأن تكون للبيت رواية أخرى، أو أن يكون البت قد شاع بوجه غير مقبول، فجاء المحقق وأثبت الرواية الصحيحة إلخ.فلم يهتم ريتر بمثل هذه الفوائد، بالرغم من خدمته الدقيقة للنص، ومقابلته بين الأصول للكتاب، بل راح يذكر المظان التى ورد فيها الشاهد، ولابد من ذكر الأمثلة على ذلك فأقول: جاء فى ص ٢٤٥ من نشرة ريتر لأسرار البلاغة.

وكذلك قوله [من الطويل]:

إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكْتَهُ ... وإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدَا

وَوَضْعُ النَّدَى فى مَوْضِعِ السَّيْفِ بالعُلَا ... مُضِرٌّ كَوَضْعِ السَّيْفِ فى مَوْضِعِ النَّدَى

إنه حسن أن يزيد الناشر فيشير إلى بحر البيتين، ولكنه يعود فى الهامش فيقول تعليقًا على البيتين: (للمتنبى ديوانه: ٢٨٨/١) ولو اكتفى بهذا لكان عملا طيبًا، ولكنه يعود فيقول: «الواحدى ٥٣٣ اليازجى ٣٧٨ من قصيدة فى مدح سيف الدولة، الكشكول (مصر ١٣١٨) دون الإشارة إلى اختلاف الروايات بين هذه النشرات.

فإن النص على أن البيتين وردا فى شرح الواحدى لديوان المتنبى، وشرح اليازجى، والكشكول للعاملى مما لا فائدة فيه، ولا يمكن أن يضيف شيئًا من الفوائد فى النصوص المحققة؛ ذلك أن البيتين من الأبيات المشهورة المتداولة التى يستشهد بها من شعر المتنبى،

ومن أجل ذلك لم يجد الجرجانى نفسه فى حاجة إلى نسبتها فهما معروفان

وعندما أعاد شيخنا محمود شاكر نشر هذا الكتاب «أسرار البلاغة» سنة١٩٩١م لم يتكثر من مثل هذه المصادر.ويرى أنه لالزوم لها فيقول: «ضعاف المحققين من الذين يتكثرون بما لاينفع الكتاب، ولايهدى القارىء إلى شىء ينتفع به فى قراءة ما بين يديه من الكتاب»

وقد قام الدكتور رمضان والدكتور صلاح الهادى بتحقيق (كتاب اشتقاق الأسماء) للأصمعى، قالا فى مقدمته دفاعًا عن هذا المنهج (الاستقصاء): «اتبعناه وقد ارتضينا فى تحقيق أبيات الشعر منهجًا لم نبتدعه فى هذا الكتاب، وإنما هو منهج اتبعناه من قبل فى تحقيقاتنا السابقة وهو أن نحاول استقصاء المواضع التى ورد فيها هذا البيت، أو ذاك، فى المصادر التى بين أيدينا،وهو منهج قد يسوء بعض الناس ولا يسرهم، إذ يرون فيه مبالغة وإسرافا فى التخريج، كما ينادى بعضهم بالاكتفاء بمصدر أو مصدرين ولا سيما فى الشعر المشهور المتداول.

«وما درى هؤلاء وأولئك أن هذا التخريج المستقصى قد يفيد باحثًا أومحققًا: يجد أمامه هذا البيت أو ذاك فى سياق نثرى غير مفهوم: إما لاختصار مخل فى العبارة، وإما لتصحيف أو تحريف أصابا هذا النص فى كتاب مطبوع، أو مخطوط، والوسيلة المأمونة العاقبة فى مثل هذه الحالة هو البحث عن مثل هذا البيت فى مصادره المختلفة، لعله يعثر فى بعضها على سياقه الخالى من الاضطراب والتشويش،مثل هذا الباحث أو المحقق يحمد لطريقتنا هذه أن وضعت أمامه جمهرة مصادر البيت الذى يهمه، ووفرت له كثيرًا من الجهد والمشقة،على أن الاكتفاء بمصدر أو مصدرين قد يجر إلى ادعاء خطأ نسبة بيت وردت فى مصادر لم يرها المحقق، أو القول بتحريف أو تصحيف فى رواية لم يجهد نفسه فى البحث عنها، أو ترك التصحيف والتحريف كما هو؛ لعثوره عليه مرة أخرى فى مصدره الذى اكتفى به».

وقد أفاد الدكتور رمضان بأكثر من مثال دفاعًا عن منهجه، فمثلا عندما ذكر فى كتابه (لحن العامة) للزبيدى بيت الفرزدق المشهور:

وعَضّ زمـانٌ يـا بْنَ مَـرْوَانَ لَمْ يَـدَعْ مِـنَ الْمَـالِ إلَّا مِـسْـحَـتٌ أوْ مجَـلَّفُ

يقول معلقا على هذا البيت فى التهميش بعد أن عدد الكثير من مصادره «ويروى (مسحتا) فى ديوانه (بيروت) ٤٦/٢ وفيه (بجرف) تحريف»[١]

وفى إحدى جلساته العلمية أرانى تعليقًا على البيت فى نسخته الخاصة ولمايطبع هذا التعليق بعد يقول فيه: «ليس هذا تحريفًا ولكنه رواية نبه عليها أبوالطيب فى كتابه

(١) التهميشة رقم ١ ص ١٣٩ لحن العامة: ط سنة ١٩٦٤ دار العروبة

الإبدال ٢/٧٠ فقال:» ويقال: قد جلف فى ماله جلفة وجرف جرفة إذا ذهب شيء من ماله قال الفرزدق:

وعض زمان.... ويروى: «أو مجرَّف» ١٠/٢٠٩ ومثله فى الأضداد لأبى الطيب ١/٢١٤ كذلك»

ويقول: «إننى لو استقصيت المصادر قبل الطبعة الأولى، أو لو وقع فى يدى مثل ما وقع فى يدى بعد الطبع، ما ذكرت أن البيت محرف فى طبعة بيروت»[١] ثم يقول: إن الأستاذ الميمنى عندما ذكر البيت الآتى مع شرحه:

وَبِهَا مَنَاخ قلَّما نَزَلتْ بِهِ ومصمَّعَاتٍ من بَنَاتِ مَعَاهَا

تنوّخ الجمل الناقة إذا ركبها ليضربها مصمّعات: يعنى بعذاب (ملرمات محدراب) سعرات لعله (كذ) أكلها وشربها[٢]

«هكذا نقل الأستاذ الميمنى شرح البيت ولم ينقط نظرا لِشكّه، ولم يقع على ما يفيده فى (ملرماب محدراب) وجعل (بعرات) بعذاب كما جعل (لقلة) (لعله)، وهكذا اضطرب النص بين يدى الميمنى، ولو رجع إلى كتاب لحن العامة للزبيدى لرأى أنه يقول: «بعرات مصمعات إذا كانت ملتزقات عطاشا فيهن ضمر وأنشد يعقوب لعدى بن الرقاع:

وَلَهَا مناخ قلَّما بَركتْ بِهِ ومصمَّعَات مِنْ بَنَات مَعَاهَا»

هذا هو رأى الدكتور رمضان عبد التواب فى سبب اضطراب شرح البيت، ولعله على صواب فيما ذهب

ويقول بول توماس: «والقراءات التى ينبغى استبعادها بيقين، لا محل لها تحت النص، أما الاختلافات المزعومة فالأفضل جمعها فى ملحق»[٣]

أما الدكتور حسين نصار فيرى «تقديم صورة دقيقة شاملة لجميع الروايات الواردة فى النص والمثبتة فى النسخ الأخرى»[٤]

هذا فضلا عن أن الأستاذ الميمنى كان كثيرًا ما يهمل المقابلات وفروق النسخ التى يرى أنها لا تفيد، وكثيرا ما تقع من الناسخ نتيجة سهو مثل (الموسخ للمرزبانى والموشح للمرزبانى) وكذلك يفعل الأستاذ محمود شاكر وغيرهما من شيوخ التحقيق المعاصرين.

---

(١) جرى هقا الحديث مشافهة فى منزله فى ١٩٧١/٩/٢٠ واراقى تعليقه بقلمه على البيت المذكور

(٢) الطرائف الأدبية بتحقيق عبد العزيز الميمنى للبيت رقم ٣١ ص٩٢ ط لجنة التأليف والنشر سنة ١٩٣٧

(٣) نقد النص ترجمة الدكتور عبدالرحمن بدوى ص ٢٧٧ من كتاب النقد التاريخى

(٤) محاضرات علوم اللغة والأدب، الدورة التدريبية فى الجامعة العربية سنة ١٩٧١

والأستاذ الميمنى نفسه يقول: «غير أنى لم أنبه على أغلاط الأصل إلا على شىء نزر رأيت فى التنبيه عليه فائدةً أو داعيًا، وأغفلت منها قدْرًا جمًا عدد الرمل والحصى؛ لأنى لم أر فى ذكرها غرضا غير تسويد الكتاب وتضييع أوقات القارئ فيما لا يجديه، وغير إبراز هوى النفس الأمارة، المكنون فى التحذلق والتفيهق رغما لأنف من يستنكره علىّ من نابتة العصر المتبجحين فإنى أرى - ولا كفران - أنه:

إذَا رَضِيَتْ عنِّى كِـرامُ عَشِيَـرتِى فَـلَا زَالَ غَضْبَانًـا عَلىَّ لِئَـامُهَا[1]

ولا شك أن هذا الرأى فيه من الفائدة ما لا يخفى، إذ لم يجْدِ من يعمل بالتحقيق مثل هذه الهفوات.

فمن العبث إثبات كل الأخطاء التى يدرك العـربى أنها سبق قلم من الناسـخ، مثل عبدالله بن(عمر)التى ذكرت فى نسخة ثانية عبدالله بن(غمر)بالغين المعجمة! فإثبات مثل هذا الفرق عبث إذا كان سياق الكلام كله يدل على أن المراد عبد الله بن عمر.

والمستشرقون كانوا يهتمون بكل فرق فى اختلاف النسخ سواء وقع سهوا أو عمدا، من الناسخ أو من غيره؛ لقلة فطنتهم بالعربية وتذوقهم لأسرارها، وعلى كل حال فقد قدموا لنا فيما نشروه نسخا موثقة بالمقابلات أتم توثيق، فيها كل الفروق والمقابلات فى النسخ التى قابلوا عليها وإن لم يرض هذا المنهج بعض العلماء كما أسلفنا.

* * *

(١) مقدمة سمط اللآلىء ص ب

الضبط (التشكيل)

والنصوص اللغوية والشعرية تحتاج إلى شكل (أى تشكيل) كامل للألفاظ، أما النصوص الأدبية فيضبط ما يؤدى عدم ضبطه إلى اللّبس أو الخطأ فى الفهم، ومن كلام بعض البلغاء «إعجام الخط يمنع من استعجامه، وشكله من إشكاله»[١]، وقال القاضى عياض: «وأما النقط فهو متعين فيما يُشْكِل ويَشْتَبِه. وقال بعضهم: إنما يشكَل ما يشكِل. وأما النقط فلابد منه. وقال آخرون: يجب شكل ما أشكل وما لا يشكل، وهذا هو الصواب لاسيما للمبتدئ وغير المتبحّر فى العلم، فإنه لا يميز ما أشْكَل مما لا يُشْكِل، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه..... وقد وقع الخلاف بين العلماء بسبب اختلافهم فى الإعراب، كاختلافهم فى قوله عليه السلام: «ذكاة الجنين ذكاة أمه» فالحنفية ترجح فتح ذكاة الثانية على مذهبها فى أنه يذكى مثل ذكاة أمه، وغيرهم من المالكية والشافعية ترجح الرفع لإسقاطهم ذكاته. وأولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنه لا يدخله قياس، ولا قبله شىء يدل عليه، ولا بعده شىء يدل عليه»[٢].

وإذا احتاج إلى ضبط المشكل فى المتن، وبيان هذا الضبط فى الهامش فعل؛ لأن الجمع أبلغ[٣].

ويعتمد المحقق فى الضبط والتقويم على طريقة المؤلف فى التعبير، والتنبيه إلى مواطن الخلل، ومعرفة طرق الإصلاح التى لاتجور على الكتاب.

ويمكن التوصل إلى مسلك المؤلف بدراسة الكتاب نفسه أولا، ثم دراسة كتبه المؤلفة الأخرى، فلا يضبط الكلمات ضبطًا مخالفًا لما ارتضاه المؤلف فى نظير الكلمة التى ضبطها، فإذا ضبط المؤلف كلمة (إصْبَع) مثلا بكسر الهمزة وفتح الباء فى مواضع من كتابه، وأهمل ضبطها فى موضعٍ آخر، وأردنا أن نضبطها وجب أن نجارى ضبطه الأول، مع أن المعروف أن الكلمة تقال أيضا: بفتح الهمزة وضم الباء.

وأما الكلمة التى لم يرد لها نظير فى الضبط فإننا نختار لضبطها أعلى اللغات وندع اللغة

---

(١) المعيد فى أدب المفيد والمستفيد: ١٣٥.

(٢) الإلماع: ١٥٠ وما بعدها واللفظ له وانظر العلموى المعيد فى أدب المفيد ص ٣٥.

(٣) المرجع السابق.

النازلة، وإذا اتفقت لغات فى العلوِّ وأمكن أداؤها معًا فليكن ذلك.

ومما يجب أن يتنبه له المحقق: ألا يضبط ضبطًا يؤدى إلى خلاف مراد المؤلف، فبعض المؤلفين يتعمد سرد عبارة خاطئة لينبه على تصحيحها فيما بعد، فيضبط المحقق مثل هذه العبارة ضبطًا صحيحًا، فهذا الضبط فى مثل هذه الحالة يعتبر خطأ؛ لأن المؤلف لم يرد الصواب فى تلك الحالة.(١).

« ومهما يكن فإن الضبط يحتاج إلى الدقة والحرص والتريث، كما يحتاج إلى قدر كبير من التحرز عن الانسياق إلى المؤلف، فقد ترد كلمة (الكَهْول) بمعنى بيت العنكبوت، فيضبطها الضابط خطأ بالكُهُول و(العَلْب) بمعنى الوسم والتأثير فتضبط (العلَب) إلى نحو ذلك مما تسوق الألفة إليه، والألفة من أخطر البواعث على الخطأ(٢).

والمواضع الموازية عظيمة الشأن، فإذا شككنا فى صحة لفظ، أو عبارة من الكتاب الذى نحققه أو ترددنا بين القراءتين المرويتين فلابد لنا أن نأتى بمواضع موازية للموضع الذى نشك أو نتردد فيه، لكى نستعين بها على إزالة هذا الشك وهذا التردد.

* * *

ويستعين المحقق فى إصلاحه الخلل بالمراجع المختلفة: فالمعاجم لإقامة اللغة، والكتب التى تعالج ما يعالجه المخطوط من موضوعات لتبرئته من الأخطاء الموضوعية، والمصادر للتخلص من شوائب التحريف.

والمراد بالمصادر: المنابع التى استقى منها المؤلف معلوماته وصرح بأسمائها كما فعل الذهبى فى مقدمة كتابة تاريخ الإسلام، وقد يعْرِفُها المحقق نتيجة لاطلاعه، وقراءته، والمصحف الكريم لتخريج الآيات، وكتب الصحاح والمسانيد لتخريج الأحاديث، والدواوين والمختارات لتخريج الشعر،وكتب الأمثال لتخريج الأمثال إلخ.

وللمحقق الحق فى كل موضع أيقن من تحرفه واطمأن إلى تصويبه بالطرق التى سلفت، أن يجرى هذا التصويب فى النص وينبه على ما فعل فى الهامش، أما ما فطن إلى تحرفه ولم يصل إلى وجه الصواب فيه، أو لم يطمئن إلى حدسه اطمئنانًا كبيرًا، فيجب عليه أن ينبه فى التعليقات إلى شكله.

ويجب على المحقق أن يعطى فى تحقيقه صورة دقيقة للمخطوط الذى اعتمد عليه، تبين جميع ما ابتعد عنه فيه وسببه، **ويفرق فى هذا بين أمرين:**

١ – ظواهر عامة تنتشر فى المخطوط كله، فيحسن أن يدرسها المحقق ويفيض فى

---

(١) راجع ابن تغرى بردى. فى مقدمته لكتابه «المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى».

(٢) انظر تحقيق النصوص ونشرها ٧٥.

الكتابة عنها فى مقدمة التحقيق، حتى لاتتناثر الإشارة إليها وتتكرر فلاتتجمع ولاتؤلف صورة صحيحة متكاملة لها. مثل الهمزة عند التسهيل أوالتحقيق، فالأولى أن يذكر مثل هذا فى تقديمه ووصفه للنسخ.

٢ - كلمات أو عبارات مفردة لا تؤلف ظاهرة عامة، فيشير إليه المحقق فى كل مرة يواجهها.

ومن الأمور المهمة التى يجب أن يتنبه لها المحقق :

١ - **تحقيق الألفاظ** : للتثبت أولا من صحة اللفظ وسلامته من التحريف فى المخطوط، وذلك بالرجوع إلى الدلالات المعجمية للفظ فى لغته العربية، وسبيل تحقيق اللفظ فى النص : أن تعرض عليه الدلالات المختلفة لاختيار ما يلائم سياقه، ولا يغنى أن يكون المؤلف نفسه قد فسر اللفظ وحدد دلالته، لأنه من المحتمل أن يكون اللفظ المفسر بمعرفة المؤلف قد حرف بأقلام الناسخين، ثم إن اللفظ الواحد تتعدد دلالاته المعجمية.

٢ - **تحقيق الأعلام وضبطها**: الأعلام، ليس قبلها ولابعدها من سياق الكلام شىء يدلُّ عليها، ثم إن هناك أعلاما تشترك فى الاسم أو الكنية أو اللقب أو النسب مثل:

الهذلى: لأبى صخر، وأبى جندب، وأبى كبير، والمتنخل، وساعدة بن جؤية، وباقى الهذليين.

أحمد بن الحسين : المتنبى، وبديع الزمان الهمذانى.

النابغـــــة : الذبيانى، والجعدى، والشيبانى.

الطـــائى : حاتم، وأبوتمام، والبحترى، وأبوزيد.

الـــكلابى : لبيد العامرى، ويزيد بن الحكم.

المـــازنى : أبوعمرو بن العلاء، وأبوعثمان المازنى.

الأعشى : أعشى قيس، وأعشى همدان.

ويقتضى تحقيق النص أن نعين المقصود من بين هذه المشتركات كما ذكرنا، وبالمثل قد تشترك أعلام الأماكن والبقاع مثل:طرابلس الشام وطرابلس المغرب، وتحقيق الأعلام، يكون فى:

أعلام الأشخاص: بالرجوع إلى كتب الطبقات تبعًا لصفته الشخصية ومجال تخصصه: فالصحابة فى مثل طبقات ابن سعد، والإصابة لابن حجر، والاستيعاب لابن عبدالبر، وأسد الغابة لابن الأثير.

واللغويون والنحاة: فى مثل: طبقات النحويين للزبيدى، ونزهة الألباء لابن الأنبارى ومراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى، وإرشاد الأديب لياقوت، وإنباه الرواة للقفطى،

وبغية الوعاة للسيوطى، وإشارة التعيين لليمانى، وتلخيص ابن مكتوم.

والشعراء: فى مثل طبقات الشعراء لابن سلام، وطبقا ابن المعتز، والمؤتلف والمختلف للآمدى، ومعجم الشعراء للمرزبانى، وخريدة القصر لابن العماد الأصفهانى، واليتيمة للثعالبى، ومعجم الأدباء لياقوت.

والقراء: فى مثل غاية النهاية لابن الجزرى.

والمحَدِّثون: تذكرة الحفاظ للذهبى، تهذيب الكمال للمزى وخلاصته كذلك.

ويجب التنبيه إلى أن كتب الطبقات تختلف فى الترتيب الذى نسقت به فمنها مايقوم على:

الاعتبار الزمنى: نزهة الألباء لابن الأنبارى، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى، والدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر، والضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع للسخاوى.

الاعتبار المكانى: من مثل خريدة القصر لابن العماد الأصفهانى.

المستوى الفنى: مثل طبقات ابن سلام.

حروف المعجم: مثل معجم الأدباء لياقوت، وبغية الوعاة للسيوطى فيما عدا تقديمه للمحمدين والأحمدين تبركا.. إلخ.

ومعرفة منهج كل كتاب من كتب الطبقات فى ترتيب المترجم لهم يعين على التماس الأعلام فيها.

وتواجه المحقق هنا صعوبة أخرى تأتى من كون أعلام العربية لايشتهرون جميعًا بأسمائهم. بل فيهم من يشتهرون بالألقاب: كالنابغة، والأعشى، والمبرد، والخنساء، والمتنبى.

ومن يشتهرون بالكنى مثل: أبى العلاء، وأبى الأسود الدؤلى، وأبى الهندى، وأبى تمام.

ومن يشتهرون بأنسابهم مثل: الشافعى، والبوصيرى، والسيوطى، والقفطى، والعمانى والبحترى.

فإذا روجعت تراجمهم فى كتب الطبقات فإن الطبقات التى تأتى بهم على ترتيب أسمائهم تحوج إلى معرفة اسم العلم كى يلتمس فى موضعه، وهذه الصعوبة ذللتها كتب التراث التى نشرت فى العصر الحديث إذ تصنف فهارس تعين اسم العلم، وكنيته، ولقبه ونسبه. ومثل ذلك فى الصعوبة أن بين كتب الطبقات ما جاء على النسب المشهور للأعلام مثل: الأنساب للسمعانى، واللباب لابن الأثير، وما جاء على اسم الشهرة مثل: المؤتلف والمختلف للآمدى.

وأعلام القبائل: تلتمس فى كتب الأنساب مثل جمهرة أنساب العرب لابن حزم، ونسب قريش للمصعب الزبيرى، والإيناس بعلم الانساب للوزير المغربى، وأنساب الأشراف

للبلاذرى. ومعجم القبائل العربية، لعمر رضا كحالة، ومعجم الأنساب والأسرات الحاكمة فى التاريخ الإسلامى. لزامبور

وأعلام الأماكن والبقاع: تلتمس فى مثل معجم ما استعجم للبكرى، ومعجم البلدان لياقوت، وتقويم البلدان لأبى الفدا، والقاموس الجغرافى لرمزى، وكتب الخطط.

وأسماء الكتب: تلتمس فى كتب الفهارس القديمة مثل الفهرست لابن النديم، وكشف الظنون لحاجى خليفة، مع الاستعانة بماتذكر كتب الطبقات من مصنفات من ترجمت لهم من الأعلام.

وهناك فهارس متأخرة مثل معجم المطبوعات لسركيس، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع، وتاريخ التراث، لسزجين. وتاريخ الأدب لبروكلمان. إلى جانب الفهارس المصنفة لها فى دور الكتب، وفى هذه المراجع والمصادر سواء منها ما كان خاصًا بأعلام الأشخاص أو أعلام الأماكن وأسماء الكتب، فيتبغى أن يعرف على التحقيق زمن تأليف كل كتاب منها، أو تاريخ وفاة مؤلفه لكيلا نتلمس فيه إلا ما سبق عصر المؤلف أو إدراكه.

فمن العبث مثلا أن نتلمس (معجز أحمد)، «شرح ديوان المتنبى لأبى العلاء المعرى» ٣٦٣-٤٤٩ فى فهرست ابن النديم المتوفى حوالى ٣٧٠ أو نبحث عن ترجمة للمتنبى الذى مات فى القرن الرابع فى طبقات ابن المعتز المتوفى سنة ٢٩٦هـ ، أو نتلمس كتاب تاريخ الجبرتى (المتوفى فى القرن الثالث عشر)، فى كشف الظنون لحاجى خليفة المتوفى أوائل القرن الحادى عشر، كما أن من العبث أن نبحث عن بورسعيد، وبورتوفيق فى معجم البلدان لياقوت، وعن مدينة نصر فى الخطط التوفيقية أو معجم رمزى .

الشواهد: وتحقيق الشواهد ليس مجرد خدمة للنص، ولكنه استكمال لعملية التوثيق، حيث قد تكشف وجود شاهد لشاعر أو كاتب من عصر متأخر عن النص الذى تحققه، عن تحريف أو تزوير فيه.

وهذا إلى جانب ما تتعدد فيه الروايات فيكون مجىء الشاهد على إحداها فى نص تحققه، إيثارًا من مؤلفه لهذه الرواية، وذلك ما يعين الدارسين المحققين عند الموازنة بين مختلف الروايات، والترجيح بينها.

والشواهد حين تكون آيات قرآنية أو أحاديث نبوية يسهل ضبطها بمراجعة نص الآية على المصحف الكريم، ونص الحديث فى كتب الأحاديث الأمهات، وذلك بعد الاستعانة بفهارس لألفاظ القرآنية مثل: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ومفتاح كنوز السنة لفنسنك أو المعجم المفهرس لألفاظ الحديث.

وشواهد الأمثال : تراجع فى كتب الأمثال مثل مجمع الأمثال للميدانى وجمهرة الأمثال للعسكرى وفرائد اللآلئ وغير ذلك.

أما الشواهد الشعرية : فالأمر فيها يهون إذا كان البيت فيها منسوبا لقائل، حيث يسهل الرجوع إلى ديوانه إذا كان مطبوعا، وإلى المروى من شعره فى المجاميع الشعرية كديوان الهذليين، وجمهرة أشعار العرب، لابن دريد، والمفضليات للضبى، والحماستين، لأبى تمام والبحترى، وإنما الصعوبة حقا فى الشواهد المرسلة بغير أسماء قائليها.

ويستعان على تحقيقها بتوجيه السياق فى النص إلى عصرها، أو وجه الاستشهاد بها، فإذا كانت فى سياق قضايا لغوية أوبلاغية التمست فى شواهد النحاة واللغويين والبلاغيين.

وإذا كانت فى سياق أحداث تاريخية كغزوات الرسول صلى الله عليه وسلم، أو حروب الردة، أو الصراع بين الأمويين، والخوارج، والشيعة، التمست فى نطاقها من كتب التاريخ.

وإذا كان الشاهد موجّهًا إلى مجال معيّن من فنون الشعر كالغزل أو الرثاء أو المدح التمس فى دواوين الشعراء الذين اشتهروا فى هذا المجال، أو فى مختارات الباب مثل ديوان الحماسة لأبى تمام والبحترى.

وتبقى بعد هذا كله الكتب المصنفة فى الشعر، والأمالى الأدبية، واللغوية، التى تقوم عادة على مدارسة نصوص من الأشعار والأقوال المأثورة مثل: نقد الشعر لقدامةبن جعفر، والشعر والشعراء لابن‌قتيبة، والأغانى لأبى‌الفرج الأصفهانى، والكامل للمبرد، والعقد الفريد لابن‌عبدربه، والأمالى لابن الشجرى، وربيع الأبرار للزمخشرى، وأمالى اليزيدى، فعلى محققها أن يكون دارسا للمكتبة العربية عالما بمظان البحث.

* * *

وللهوامش التى يدونها الباحث العصرى أهمية كبيرة، وبالرغم من أهمية الهوامش فإنها لم تشع بهذه الصورة التى نراها اليوم فى أسفل الصفحة إلا بعد ظهور الطباعة، أماالقدماء سواء من العرب أو اليونان فقد كانوا يستخدمون الهوامش الجانبية كما رأينا فى قيد الحق، ويروى لنا بول ماس أن الجهاز النقدى (الهوامش) (طبعا عند اليونان) «يوضع تحت النص لأسباب طباعية صرفة، وخصوصا حجم الكتب الحديثة، أما القدماء فى العصور القديمة،والعصور الوسطى فقد كانوا يستخدمون الهوامش الجانبية، وكان هذا الاستعمال يحقق قدرًا أوفر من الوضوح، على أن من الممكن اللجوء إلى هذه الطريقة فى طبع بعض الكتب المناسبة مثل: المآسى اليونانية، وطبعا لن يتحقق هذا إلا بالنسبة إلى التعليقات المهمة

فحسب بأن نضعها فى الهوامش الجانبية»[١] ومثل هذا ذكر روزنتال «أنها لم تشع عند المؤلفين إلا بعد ظهور قرنين من الطباعة»[٢]

وقد أصبح المنهج العلمى الحديث يقتضى المحقق أن يشير فى التعليق إلى الكتاب الذى علق بواسطته ويذكر مؤلفه، والجزء والصفحة التى رجع إليها وأخذ منها. وقد كان شِبْهُ ذلك قديمًا، قال السيوطى: «ولذلك لاترانى أذكر فى شىء من تصانيفى حرفا إلا معزوا إلى قائله من العلماء، مبيِّنًا كتابه الذى ذكره فيه»[٣]

وقد تعدّدت طرق المحْدَثين فى قيد اللَّحَق، والتعليقات، والشروح، وروايات النسخ.

١ - فمنهم من يثبتها هامشا فى ذيل الصفحة نفسها، كما فى الكثير من الكتب التى حققها العرب المحْدَثون. وهذا هو ما نرتضيه، ونعمل به فى محققاتنا.

٢ - ومنهم من يكتفى بوضع أرقام عند مواضع التعليق، ثم يوردها فى آخر الفصل أو الكتاب، وهو ما يميل إليه بعض المستشرقين. وقد نشروا بهذا المنهج أكثر من كتاب من التراث العربى.

٣ - ومنهم من يدرج اختلافات النسخ فى هوامش الكتاب ويجعل سائر التعليقات فى نهاية الكتاب.

٤ - ومنهم من يضع أرقام الاختلافات فى النسخ برقم إفرنجى، ويضع للتعليقات أرقاما أخرى عربية، ويفصل بينها بجدول مطبعى، ويجعل ذلك فى ذيل الصفحة، كما فعل محقق كتاب المعارف لابن قتيبة.

لكنا نؤثر ن تقيد الهوامش والتعليقات فى ذيل الصفحات التى بها مواضع لحق، أو تعليق: تيسيرًا للقارىء أوالدارس من ناحية، ومنعا لاحتمال الوهم أو الخطأ فى مراجعة التعليقات أو الكتاب بعيدًا عن أماكنها، وكل ذلك يأخذ رقمًا مسلسلاً للصفحة الواحدة، ويستحسن أن نبدأ كل حاشية بسطر مستقل.

وقد لوحظ أن بعض النشرات العلمية تضع الهوامش فى آخر الكتاب أو أوله بعد المقدمة فى بعض الأحيان، وهذا مما يسهل طبع الكتاب تسهيلا محسوسا، وهو مع ذلك يجعل مطالعة الكتاب متعبة، ويشجع القارىء على أن يكتفى بقراءة المتن، ولايتبين اختلاف النسخ، وقد

---

(١) نقد النص. النقد التاريخى ٢٧٧.

(٢) مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ١٠٩.

(٣) المزهر: ٢/٣١٩.

لاينتفع بالهوامش والتعليقات، ومن أجل ذلك لاتحمد هذه الطريقة التى مال إليها المستشرقون، وكان المقصود منها تخفيض نفقات الطبع، وذلك لأن طبع الكتب العربية فى أوربا غال جدًا فيضطر الناشر إلى توفير كل ما يمكن توفيره.[١]

* * *

(١) انظر فى ذلك أصول نقد النصوص ونشر الكتب١٢،ومقدمة فى مناهج البحث٨٣. تحقيق النصوص ونشرها٨١.

obeikandl.com

الرسم الكتابى ، وعلامات الترقيم

المراد بالكتابة هنا: رسم الحروف، وكتابة المخطوطات القديمة قد تخالف القواعد المصطلح عليها الآن فى بعض الأحيان، أشهرها: أن الألف المقصورة فى كثير من الكتب القديمة كتبت بالألف، فيما توجب القواعد فيه أن تكتب بالياء، وكذا الاختلاف فى كتابة الهمزة، فلا يكاد يوجد فى المخطوطات ما يوافق قواعد العلماء المحدثين (أى ما أقره مجمع اللغة العربية) موافقة تامة فى الكتابة إلا نادرًا، والذين ألّفوا فى الإملاء قديمًا أمثال: ابن قتيبة فى (أدب الكاتب) وابن درستويه فى (الكتاب) والقلقشندى فى (صبح الأعشى) والصولى فى (أدب الكاتب) اقتبسوا أشياء كثيرة من الرسم العثمانى، وقد نقل كل منهم الكثير ممن سبقه، ولم يدخل فى اعتباره أن العادة والإصلاح يتغيران بمرور الزمن، وليت الأمر مقصور على من ذكرت فقط! بل إن الإملاء العربى حتى اليوم مضطرب فى بعض الأحيان، خاصة فى رسم الهمزة، ولهذا حاول مجمع اللغة العربية أن يضع قواعد ثابتة لرسمها، ولكن الكثيرين من الناس لم يسر عليها حتى اليوم.

* * *

والأصل فى التحقيق أن يثبت المحقق النص كما رسمه مؤلفه، إذا كانت النسخة بخط المؤلف، وعلى ذلك يعمل المستشرقون.

غير أن الخط العربى قد تطور على مر العصور، فلابد إذن أن نرسم النص بالرسم الذى نعرفه اليوم، فقد تصادف نصوصًا قديمة، ألفاظها مهملة غير منقوطة، فلا يمكن نشرها اليوم بلا نقط، وقد تصادف نصوصا لا شكل فيها من همز، أو ضم، أو فتح، أو كسر، أو تشديد، أو جزم، فيؤدى إثباتها كما وردت إلى بعض الالتباس، وفى كثير من الأحيان نجد فى المخطوطات القديمة مثل (السموات) بهذه الصورة وترسم: حارث وسليمان وخالد ومعاوية ومروان ومالك. هكذا: حرث، سليمن، وخلد، ومعوية، ومرون، وملك.

ونحب أن نشير هنا إلى أن «المجمع العلمى العربى» بدمشق. رأى عند نشره تاريخ دمشق إبقاء الأسماء التى وردت فى القرآن وحدها على رسمها القديم مثل: إسحق، إبرهيم، إسمعيل.

كما أحب أن أنبه إلى أن الآيات القرآنية التى ترد فى وسط النص يجب أن ترسم بالرسم العثمانى، لأن هذا الرسم قد يترتب عليه قراءات لاتعنى المحقق فى موضعها.

ويرى بعض المحْدَثين أن الأفضل إثبات الألفات المحذوفة فى مثل «لا كن» بدلا من «لكن»، و«هاؤلاء» بدلا من «هؤلاء»، و«هاذا» بدلا من «هذا».. إلخ.

ولابد من الإشارة إلى أن المغرب العربى يثبت فى الكتابة هذه الألف فى هذه الألفاظ كلها.

وما يرد من الألفاظ مختصرا فى بعض الأصول الخطية يكتب كاملا فى النص المحقق مثل (صلعم) لـ«صلّى الله عليه وسلم» و(تع) لـ«تعالى»، (ثنا) لـ«حدثنا»، و(أنا) فى «أخبرنا»، ويستثنى من ذلك ما ورد فى كتب الحديث والرجال من الرموز.

ومن الواضح أن المحقق يجب أن يذكر فى المقدمة عند توصيفه للمخطوط الرسم المتبع فيه، والطريقة التى اتبعها فى تبديله.

* * *

أما علامات الترقيم :

فهى العلامات الطباعيّة الحديثة التى توضع بين أجزاء الكلام المكتوب، لتمييز بعضه من بعض، وتفْصِل بين الجمل والعبارات، أو تدل على معنى الاستفهام أو التعجب، وما يحمل عليهما.

وهى برسمها الحالى مقتبسة من نظام الطباعة الأوربى، وكان أول وسيط نقلها إلى الطباعة العربية المرحوم (أحمد زكى باشا) شيخ العروبة فى مقدمة كتابه (السفر إلى المؤتمر) ثم فصلها وأفرد لها كتابا سماه (الترقيم وعلاماته) باللغة العربية.

وقد اختلف المحققون حول الضبط والترقيم، هل يجوز للمحقق وضع علامات ضبط وترقيم ليست فى الأصل؟ أو أن هذا يكون تحكما من المحقق فى توجيه السياق، وتحديد الدلالات؟ ويبدى أكثرهم تحرُّجا من مثل هذا التدخل.

لكن الذى جرى عليه العمل فى عصرنا، هو إجازة هذا الضبط من حيث كان المحقق أولى بتوجيه السياق، لدرايته به وطول صحبته له، وعمله فى توثيقه وخدمته، بدلا من أن يتركه لغير ذى دراية أو تخصُّص، وينبغى أن ينصَّ المحقق فى المقدمة على ما أضاف إلى الأصل من ضبط وترقيم: احتمالا للمسئولية فيه، ولكى يترك لغيره من العلماء مجال النظر فى إمكان الضبط والتوجيه على غير الوجه الذى اطمأن المحقق إليه.

وإذا استرجعنا التاريخ وجدنا أن لمثل هذه العلامات أصلا فى الكتابة العربية، فقد قال

---

(١) الباعث الحثيث: ١٣٥ ط ٣

ابن الصلاح: «وينبغى أن يجعل بين كل حديثين دائرة. وممن بلغنا عنه ذلك أبو الزناد، وأحمد بن حنبل وإبراهيم الحربى وابن جرير الطبرى.

وقال الخطيب البغدادى: وينبغى أن يترك الدائرة غفلا، فإذا قابلها نقط فيها نقطة[١].

ويرى العلموى أنه «ينبغى أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدائرة، أو قلم غليظ، ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة؛ لما فيه من عسر استخراج المقصود، ورجحوا الدائرة على غيرها، وعليها عمل غالب المحدّثين. وصورتها هكذا ◯ فإذا قوبلت تكون هكذا ⊙»[١].

ويرى ابن جماعة أنه لا بأس بكتابة عناوين الأبواب والتراجم والفصول بالحمرة؛ فإنه أظهر فى البيان، وفى فواصل الكلام، وكذلك لا بأس به على أسماء ومذاهب أو أقوال أو طرق أو أنواع أو لغات أو أعداد ونحو ذلك، ومتى فعل ذلك بين اصطلاحه فى فاتحة الكتاب ليفهم الخائض فيه معانيها.. فإن لم يكن ما ذكرناه من الأبواب، والتراجم، والفصول بالحمرة أتى بما يميزه عن غيره من تغليظ القلم، وطول المشق، واتحاده فى السطر، ونحو ذلك؛ ليسهل الوقوف عليه عند قصده «وينبغى أن يفصل بين كل كلامين بدائرة، أو فرجة، أو قلم غليظ ولا يوصل الكتابة كلها على طريقة واحدة لما فيه من عُسْر استخراج المقصود وتضييع الزمان فيه، ولايفعل ذلك إلاغبىٌّ جدًّا»[٢] ومثل هذا العمل فى الكثير من المخطوطات العربية التى وقعت لنا قبل ابن جماعة بزمن طويل.

ويذكر القلقشندى أن «ترتيب الخط يفيد مايفيده ترتيب اللفظ؛ وذلك أن اللفظ إن كان مرتّبًا تخلّص بعض المعانى من بعض، وإن كان مخلطا أُشْكِلتْ معانيه، وتعذّر على سامعه إدراك محصوله.

«وكذلك الخط، إذا كان متميز الفصول، وصل معنى كل فصل منه إلى النفس على صورته، وإذا كان متصلا، دعا إلى إعمال الفكر فى تخليص أغراضه.

وقد اختلفت طرق الكتاب فى فصول الكلام الذى لم يميز بذكر باب أو فصل ونحوه، فالنسّاخ يجعلون لذلك دائرة تفصل بين الكلامين، وكتّاب الرسائل يجعلون للفواصل بياضا يكون بين الكلامين، من سجع أو فصل كلام، إلا أنّ بياض فصل الكلامين يكون فى قدر رأس إبهام، وفصل السجعتين يكون فى قدر رأس خنصر»[٣].

---

(١) المعيد فى أدب المفيد: ١٣٨. وانظر ترقيم مخطوط ربيع الابرار ٥٩٢ أدب تيمور.

(٢) ابن جماعة: ١٩١ - ١٩٢ - وكذلك العلموى: ١٣٨ - ١٣٩.

(٣) صبح الأعشى: ١٤٦/٢.

على أن علامات الترقيم ليست وافدة علينا بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة، وإنما هى وليدة الكلمة العربية وربيبتها؛ ذلك أن قراءة القرآن على مر العصور، وطريقة إلقاء الشعر والخطب والمواعظ، كانت تعتمد على أداء صوتى معين، يبرز معانى الكلمات الملفوظة ويمنحها ما تمنحه اليوم علامات الترقيم من وضوح المفهوم وقوة التعبير، ووضع كاتبوا المصاحف علامات اصطلحوا عليها حسب ما اقتضته المعانى مسترشدين بأقوال المفسرين وعلماء الوقف والابتداء. وإليك بيانها فى الصفحة التالية:

obeikandl.com

﴿ علامات الوقف ﴾

الدائرة المحلاة التى فى جوفها رقم تدل بهيئتها على انتهاء الآية ورقمها على عدد تلك الآية فى السورة ، نحو : إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴿٢﴾ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ﴿٣﴾ ولا يجوز وضعها قبل الآية ألبتة فلذلك لا توجد فى أوائل السُّور ، وتُوجد دائما فى أواخرها .

م علامة الوقف اللازم ، نحو : إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ .

لا علامةُ الوقف الممنوع ، نحو : ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ .

ج علامة الوقف الجائز جوازا مستوى الطَّرفين ، نحو : نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ .

صلے علامة الوقف الجائز مع كون الوصل أَوْلَى ، نحو : وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ .

قلے علامة الوقف الجائز مع كون الوقف أَوْلَى ، نحو: قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۗ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ .

ك ك علامة تعانُق الوقف بحيث إذا وُقِف على أحد الموضعين لا يصح الوقف على الآخر ، نحو : ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ .

وللعلامة المرحوم الشيخ طاهر الجزائرى[١] بحث مهم فى الخط العربى (النقط. الشكل. الحركات. علامات الفصل.. إلخ) سماه «توجيه النظر فى أصول الأثر» ويقع البحث مخطوطا فى حوالى عشرين صفحة، لخصته مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق فى المجلد الثانى عشر الجزء الأول ص ١٨٠ وما بعدها قال فيه: «وكان بعضهم يدع بقية السطر أبيض ليكون البياض مؤكدا للفصل، ومنهم من جعل البياض علامة الفصل، وهو مختلف المقادير على حسب المقتضيات من تعلّق المعانى بعضها ببعض، قِلّةً وكثْرة، وقد أشار إلى ذلك ابن السِّيد البطليوسى حيث قال: والفصل إنما يكون بعد تمام الكلام الذى ابتدئ به، واستئناف كلام غيره، وسعة الفصول وضيقها على مقدار تناسب الكلام الذى ابتدئ به، واستئناف كلام غيره، فإن كان القول المستأنف مشاكلا للقول الأول، أو متعلقا بمعنى منه، جعل الفصل صغيرا. وإن كان مباينا له بالكلية جعل الفصل أكبر من ذلك.

فأما الفصل قبل تمام القول فهو من أعيب العيوب على الكاتب والورّاق جميعا. وترك الفصول عند تمام الكلام عيب أيضًا، إلا أنه دون الأول أهـ (أى كلام ابن السيد البطليموسى)

ثم قال الشيخ طاهر الجزائرى: وينبغى أن يتخذ للوقف أربع علائم:

١ - علامة السكت وهى خط هكذا «-» يوضع بعد الحرف المسكوت عليه، والمراد بالسكتة: الوقفة الخفيفة مثال استعمالها ما تراه فى هذا الشعر من قول بعض القضاة:

فَما خَفَض الأعَادِى قَدْرَ - شَانِى وَلَا قَالُوا فُلَانٌ قَدْ - رَشَانى

فالسكتة الخفيفة لازمة لتساعد على فهم المعنى المراد.

٢ - علامة الوقف الحسن وقد اختلفوا فيها: فمنهم من جعل كتابة الكلمة الأولى بالحبر الأحمر، أو كتابة الحرف الأول، ولاسيما إن كانت واوا، أو يوضع خط أحمر فوق الكلمة الأولى، كل ذلك إشارة إلى أن تلك الكلمة مما يسوغ الابتداء بها، وأن ما قبلها يسوغ الوقف عليه، ومنهم من يجعل العلامة نقطة صغيرة، ومنهم من يجعلها واوا مقلوبة هكذا (؏) وهذه العلامة هى التى نختارها، **مثال استعمالها:**

«سُوسُوا أحْرارَ النّاس بمَحْض المودّة، والعامّة بالرّغبة والرهْبَة، والأسافل بالمَخَافة».

٣ - علامة الوقف الكافى: واوا مقلوبة، يزاد عليها نقطة أو خطًّا، تمييزا بينها وبين علامة الوقوف السابقة هكذا (؛ أو ،-).

---

(١) عالم لغوى عربى ولد بدمشق سنة ١٨٥٠ وتوفى سنة ١٩٢٠م وتتلمذ على كبار أشياخ دمشق ومارس التعليم زمنا، ثم انتقل إلى القاهرة حيث أقام بضع عشرة سنة فى أثناء الحكم التركى فى الشام، وعاد قبل وفاته إلى دمشق مديرًا لدار الكتب الظاهرية.

٤ – علامة الوقف التام نقطة كبيرة هكذا (●) ومنهم من يجعلها ثلاث نقطة على هيئة نقطة الشين (∴) أو دائرة مطبقة (O) أو منفرجة (Ω).

وإذا كان الوقف التام أنواعًا، فيحسن أن يجعل لكل منها علامة من هذه العلامات الأربع، ومنهم من جعل للوقف التام علامات غير هذه.

واصطلح المتأخرون على وضع علامات للاستفهام، وأخرى للتعجب، وهو حسن إذا روعى وضعها فى محلها المناسب، لا أن يخبط فى وضعها خبط عشواء.

وأما وضع علامة قبل مقول القول للدلالة عليه فحسن، إذا خيف التباس أو نحوه.

ومبحث العلامات مبحث واسع الأطراف جدير بأن يفرد بالتأليف أ هـ.

هذه هى الخلاصة التى ذكرها المرحوم الشيخ طاهر الجزائرى فى بحثه الذى لم ينشر وهى تشير فى كثير منها إلى عمل الأقدمين فى الترقيم.

وقد تتبعت مطبوعات بولاق فلم أر فيها ترقيما يذكر، قبل أن يشتهر بحث زكى باشا، فكانت المطبعة مثلا تضع بين فقرات السجع ما يشبه صورة الشمس هكذا (*) وكان المرحوم الشيخ نصر الهورينى يضع أول فقرات كتابه (المطالع النصرية) بين قوسين، كما كان يفعل مثل هذا العمل فى الأمور التى يريد أن يبرزها للقارئ، ووجدنا علامة التنصيص فيما أشرف على طباعته الشيخ محمد عبده بنفسه، فإذا رجعت إلى كتابه (البصائر النصيرية) المطبوع سنة ١٨٩٨م نجد أنه يضع علامة التنصيص الحالية « ... » لما يقتبسه.

وخلاصة البحث: أنه كانت هناك محاولات لوضع علامات للترقيم قبل زكى باشا، لكنها لم تتم إلا على يديه، فى مقدمة كتابه (السفر إلى المؤتمر) وفصلها كما سبق أن ذكرنا فى الكتاب الذى أفرده لها. وإن بالغ فى هذه العلامات إلى حد قد لا يقبله بعض الناس، فمثلا نراه يضع بعد كل بيت من الشعر نقطة، دلالة على انتهاء الكلام، اللهم إذا كان البيت متعلقا بما بعده فلا يضع.

* * *

وللترقيم منزلة كبيرة فى تيسير فهم النصوص وتعيين معانيها. فرب فصلة يؤدى فقدها إلى عكس المعنى المراد، أو زيادتها إلى عكسه أيضًا، ولكنها إذا وضعت فى موضعها صح المعنى واستنار وزال الإبهام، مثال ذلك: قول أبى العلاء المعرى:

وقال الوليدُ النبعُ ليس بمثمرٍ وأخطأ سِرْبُ الوحْشِ مِنْ ثمرِ النَّبْعِ

فإذا رقمته وضح المعنى مثل:

وقال الوليدُ: النَّبعُ ليس بمثمرٍ وأخطأ، سِرْبُ الوحْشِ من ثمر النبع!

ومن الباحثين اليوم مَنْ يرى أنه لا ضرورة لوضع علامات الترقيم فى الشعر.

ومن النثر: « وكان صعصعة بن ناجية، جد الفرزدق، بن غالب، عظيم القدر فى الجاهلية » فوضع فصلة بعد الفرزدق يوهم أولا : أن (ناجية) هو جد الفرزدق، ويوهم ثانيا أن (غالبا) والد ناجية، وكلاهما خطأ تاريخى فإن الفرزدق هو ابن غالب بن صعصعة[١].

مثال ذلك أيضًا ما رقمه محقق الطبعة الأولى (قواعد الشعر لثعلب) ذكر ثعلب ص ٦١ / ٨ « وقال المعذل من أبيات ..... وهذا النوع يسمى الإكفاء ».

والصحيح: وقال: المعدّل من أبيات الشعر ما اعتدل شطراه.

وهذا أحد المواضع التى ادعى محقق الطبعة الأولى أنه قوم فيها اضطراب النشرة الأولى فقطع العبارة الموجودة فى النسخة وجعل «المعدل» «المعذل» بالذال المعجمة، وقال عنه فى الهامش إنه «هو المعذل بن عبد الله الليثى، شاعر إسلامى قليل الشعر» وعندما لم يجد لهذا الشاعر الذى ادعاه شعرًا فى الكتاب قال فى الهامش: سقط الشاهد هنا بعد أن صححنا التحريف الغريب الذى وجد بالأصل والذى مبعثه أن ناسخ الأصل قدّم وأخّر فى صفحات الكتاب حين النقل خلطا وجهلا، والظاهر أن النسخة التى كان ينقل منها قد اختلطت صفحاتها فنقل عنها دون تمييز أو بحث.

وكذلك فعل الناشر للكتاب حين طبعه بمطبعة ليدن سنة ١٨٩٠م وعذره أنه مستشرق لا عرق له فى الثقافة العربية»[٢].

وقد قالت اللجنة المشكلة لتحقيق كتاب الشفاء لابن سينا :«إن التزام المنهج التاريخى، لم يمنعنا من استخدام علامات الترقيم على اختلافها: من شولات، وشرط، وأقواس، ونقط، وعلامات استفهام، وتعجب، وإن كان هذا لم يؤلف فى الكتابة العربية القديمة. ومن الضرورى أن نحقق وننشر بروح العصر وعلى طريقته. وأى نشر لا ييسر على القارئ مهمته لا يؤدى الغرض المطلوب منه تمام الأداء... ورب شولة تزيل غموضا، ونقطة تغير المعنى، وتسلك به مسلكا خاصا، ففى استعمال علامات الترقيم اجتهاد وترجيح قد لا يقل عن ذاك الذى يحتاج إليه فى تفضيل رواية على أخرى»[٣].

وموضوع الترقيم يتصل اتصالا وثيقا بالرسم الإملائى، فكلاهما عنصر أساسى من عناصر التعبير الكتابى الواضح السليم، وكما يختلف المعنى باختلاف صورة الهمزة مثلا فى

---

(١) راجع الأستاذ عبدالسلام هارون فى تحقيق النصوص ونشرها : ٨٠ .

(٢) انظر: قواعد الشعر بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب: ٩.

(٣) الشفاء: المقدمة ٤١ – ٤٢.

بعض الكلمات، كذلك يضطرب المعنى إذا أسيء استعمال إحدى علامات الترقيم، بأن وضعت فى غير موضعها، أوحلت محل غيرها.

فمثلا: إذا أخطأ الكاتب فى كتابة كلمة «سُئل» بأن كتب الهمزة على ألف «سأل» انعكس المعنى، وصار المسئول سائلا، وكذلك إذا كتب كلمة «يكافئ» على هذه الصورة «يكافأ» صار الكلام حديثًا عمن أخذ المكافأة، لا من أعطى المكافأة.

وكذلك إذا كتب: أعطى أحمد أصدقاءه نسخًا من مصور الوطن العربى، صار المعنى المفهوم أن أحمد هو الذى قدم لأصدقائه هذه النسخ، وربما كان الكاتب يريد أن هؤلاء الأصدقاء هم الذين أعطوا أحمد هذه النسخ، وهذا المعنى يتطلب أن ترسم الجملة بصورتها الصحيحة، التى تكون فيها «كلمة» «أصدقاؤه» فاعلا مرفوعًا، والهمزة المضمومة فى هذا الموضع ترسم على واو «أصدقاؤه».

ويحدث مثل هذا الاضطراب فى المعنى إذا أخطأ الكاتب، ووضع علامة ترقيم بدل أخرى، فمثلا: إذا كتب الجملتين الآتيتين وبينهما فصلة: «ساءت حال الأسرة بعد موت عائلها، لأنه لم يدخر شيئًا» فهم القارئ أن كل جملة إنما هى جزء من التعبير عن معنى معين ، وخفيت عليه العلاقة الحقيقية بين هاتين الجملتين، وهى أن الجملة الثانية سبب للجملة الأولى، وفى هذا الموضع تستخدم الفصلة المنقوطة (؛) لا الفصلة (،) ووضع الفصلة المنقوطة يقف القارئ على هذه العلاقة الحقيقية حين يقرأ.

وكذلك إذا طالعنا الجملة الآتية وبعدها علامة التأثر (ما أعظم الآثار المصرية!) وطلب إلينا ضبط آخر الكلمتين: «أعظم.الآثار»-أدركنا من وضع علامة التأثر، أن الجملة أسلوب تعجب؛ فنفتح آخر «أعظم» لأنها فعل ماض للتعجب، وآخر «الآثار» لأنها مفعول به.

أما إذا كان بعد هذه الجملة علامة الاستفهام أدركنا أن الجملة استفهامية؛ فنرفع كلمة «أعظم» لأنها أفعل تفضيل خبر «ما»، ونجر كلمة «الآثار» لأنها مضاف إليه، ولو حذفت علامة الترقيم من كل جملة لتحيرّ القارئ فى تصوير المعنى، وفى ضبط بعض الألفاظ.

ولأهمية علامات الترقيم حرص علماء اللغات على استخدامها، مع شىء من الاختلاف أو التقارب بين صورها، ومواضع استعمالها فى مختلف اللغات.

وطلابنا يُؤْخَذون بمعرفتها واستخدامها فى كتابة اللغات الأجنبية التى يتعلمونها؛ ولهذا كان الإهتمام بتعلمها واستخدامها فى لغتنا أمرًا أساسيا مطلوبًا.

وعلامات الترقيم فى الكتابة العربية يبينها الجدول الآتى:

اسم العلامة	صورتها	اسم العلامة	صورتها
الفصلة «الفاصلة»	،	علامة الاستفهام	؟
الفصلة المنقوطة	؛	علامة التأثر	!
النقطة أو الوقفة	.	علامة التنصيص	« »
النقطتان	:	علامة الحذف	...
الشرطة أو الوصلة	—	القوسان	( )

مواضع استعمال هذه العلامات

١ - الفصلة

وتسمى أيضًا «الفاصلة» وتستعمل لفصل بعض أجزاء الكلام عن بعض، فيقف القارئ عندها وقفة خفيفة، أما مواضع استعمالها فهى:

(أ) توضع بين الجمل التى يتكوَّن من مجموعها كلام تام فى معنًى معيّن، مثل: إمداد الريف بالنور الكهربى يحقق فوائد كثيرة: فهو يساعد على حفظ الأمن، ويرفع مستوى المعيشة فى القرى، ويشجع على إنشاء المصانع الريفية، ويحدّ من هجرة الريفيين إلى المدن.

(ب) وتوضع بين أنواع الشىء وأقسامه، مثل: أنواع المادة ثلاثة: أجسام صلبة، وأجسام سائلة وأجسام غازية.

ومثل: التقديرات الجامعية هى: ممتاز ، وجيد جدًا ، وجيد ، ومقبول ، وضعيف ، وضعيف جدًا .

(جـ) وبين الكلمات المفردة المرتبطة بكلمات أخرى، تجعلها شبيهة بالجمل فى طولها.

مثل : كل فرد فى الأمة مجند لمعركة المصير: الفلاح فى حقله، والعامل فى مصنعه، والطالب فى معهده، والموظف فى ديوانه.

ولعلك لاحظت أن الفصلة توضع قبل حرف العطف.

(د) وبعد لفظ المنادى، مثل : يا على، حلَّ موعدُ سفرك.

٢ - الفصلة المنقوطة

وترضع بين الجمل، فتشير بأن يقف القارئ عندها وقفة أطول قليلا من سكتة الفصلة، وأشهر مواضع استعمالها ثلاثة:

(أ) أن توضع بين جملتين تكون ثانيتهما مسببة عن الأولى، مثل: لقد غامر بماله كله فى مشروعات لم يخطط لها؛ فتبدّدَ هذا المال.

ومثل: اغتر الفريق بقوته، واعتمد على نتائجه الماضية وتهاون فى كفاح خصمه؛ ولهذا خسر المعركة.

(ب) أن توضع بين جملتين تكون ثانيتهما سببًا للأولى، مثل: لم يحرز أخوك ما كان يطمع فيه من درجات عالية؛ لأنه لم يتأن فى الإجابة، ولم يحسن فهم المطلوب من الأسئلة.

(جـ) أن توضع بين جمل طويلة، يتألف من مجموعها كلام تام الفائدة، فيكون الغرض من وضعها إمكان التنفس بين الجمل، وتجنب الخلط بينها يسبب تباعدها، مثل:

ليست مشكلة الامتحانات نابعة من دوائر التعليم، فيما تعالجه من تحديد مستوى الأسئلة، وما تضعه من نظام فى تقدير الدرجات، وما يتلو ذلك من إعلان نسب النجاح، وتعيين الناجحين والراسبين؛ وإنما المشكلة فى نظرى تنبع وتتضخم مما تتطوع به الصحافة وغيرها، من المبالغة فى رواية أخبار الامتحانات، وقصصها، وأحداثها، وآثارها فى نفوس الطلاب، وأولياء الأمور.

٣ - النقطة

وتسمى « الوقفة » وهى توضع بعد نهاية الجملة التى تم معناها، واستوفت كل مقوماتها، بحيث نلاحظ أن الجملة التالية تطرق معنًى جديدًا، غير ما عرضته الجملة السابقة، مثل :

قال على بن أبى طالب : أول عوض الحليم عن حلمه أن الناس أنصاره.

وحد الحلم، ضبط النفس عند هيجان الغضب. وأسباب الحلم الباعثة على ضبط النفس كثيرة لا تعجز المرء.

٤ - النقطتان

تستعملان فى سياق التوضيح والتبيين، ومن مواضع استعمالها:

(أ) أنهما توضعان بين لفظ القول والكلام المقول، أو ما يشبههما فى المعنى، مثل:

قيل لإياس بن معاوية: ما فيك عيب إلا كثرة الكلام، فقال: أفتسمعون صوابًا أو خطأ؟ قالوا: لا، بل صوابًا، قال: فالزيادة من الخير خير.

ومثل : وهذه نصيحتى إليكم تتلخص فيما يأتى :

لا تستمعوا إلى مقالة السوء، ولا تجروا وراء الإشاعات، ولتكن ألسنتكم من وراء عقولكم.

(ب) وتوضعان بين الشيء وأنواعه وأقسامه مثل:

أنواع الخط الهندسى ثلاثه: مستقيم، ومنكسر، ومنحن.

(جـ) وقبل الكلام الذى يعرض لتوضيح ما سبقه، مثل:

التوعية الصحية جليلة الفوائد: ترشد الناس إلى اتباع الأساليب السليمة فى التداوى، وترك الخرافات الشائعة، وتزيدهم إيمانًا بضرورة التردّد على الأطباء والمستشفيات، وتُبَصِّرهم بوسائل اتقاء العدوى، وتعلّمهم طرق القيام بالإسعافات الممكنة.

(د) وقبل الأمثلة التى تساق لتوضيح قاعدة، أو حُكْم، مثل:

تحذف نون المثنى عند إضافته، مثل: يدا الزرافة أطول من رجليهـا، ومثل: فى جسم الإنسان بعض المعادن: كالحديد، والفسفور، والكبريت.

٥ - الشرطة

وتسمى أيضًا الوصلة، وأكثر ما تستعمل فى موضعين:

(أ) توضع بين العدد رقما أو لفظا وبين المعدود، مثل:

للكلام شروط أربعة، لا يسلم المتكلم من الزلل إلا بها:

أولا- أن يكون للكلام داع يدعو إليه: إما فى اجتلاب نفع، وإما فى دفع ضرر.

ثانيا- أن يأتى به فى موضعه، ويتوخّى به إصابة فرصته.

ثالثا- أن يقتصر منه على قدر الحاجة.

رابعا- أن يتخير اللفظ الذى يتكلم به.

(ب) وبين ركنى الجملة، إذا طال الركن الأول، بأن توالت فيه جمل كثيرة، عن طريق الوصف، أو العطف، أو الإضافة، أو نحو ذلك، بحيث تكون هذه الجمل فاصلا طويلا بين هذا الركن والركن الثانى الذى يتم به معنى الجملة، ويبدو ذلك فى مواضع منها:

١ – الفصل بين المبتدأ والخبر، مثل :

الموظف الذى يعكف على عمله فى جد ودأب وإخلاص، زاهدًا فى الشهرة والدعاية، متوخيا مصلحة العمل ومصلحة الناس، عفيف اليد واللسان، حىّ الضمير – هو المثل الأعلى للموظف المنشود.

٢ – الفصل بين الشرط والجواب، مثل:

من يقدم على مشروع يعتقد أن له فيه خيرًا، قبل أن يدرس ما يتطلبه هذا المشروع من إعداد الوسائل، ودراسة الملابسات، واستشارة المجرِّبين، وتصوّر الوجوه المحتملة لنتائج هذا الإقدام للاستعداد لها – فليس نجاحه مضمونا.

فهذه الشرطة التى وضعت قبل الخبر فى المثال الأول «هو المثل الأعلى» وقبل جواب الشرط فى المثال الثانى «فليس نجاحه مضمونا» جاءت بمثابة تنبيه للقارئ على أن الكلام الذى يتلوها إنما جاء مكمِّلًا لمعنى قد بدأ التعبير عنه بذكر المبتدأ فى المثال الأول «الموظف» وذكر أداة الشرط وفعله فى المثال الثانى «من يقدم»، ثم طال الكلام بعد المبتدأ قبل أن يذكر الخبر، وطال الكلام بعد الشَّرْط، قبل أن يذكر الجواب، وهذه الإطالة قد تنسى القارئ الركن الأول المذكور سابقًا؛ فيقف حيال الركن الثانى حائرًا منكرًا؛ لأنه فى ظنه مقطوع الصلة بما قبله، ولكن هذه الشرطة تنبهه على أن للكلمة التالية صلة بما قبلها، فيعود ببصره إلى ما قبلها، وحينئذ يتضح له مبدأ المعنى فيدركه مرتبطًا.

وقد فطن البلاغيون إلى مثل هذا الموقف، فذكروا أن من أقسام الإطناب التكرير لطول الفصل، وذلك مثل:

المكسب الذى يكلفنى اصطناع النفاق، أو الملق، أو المداهنة، أو اغتنام ضعف الرفاق واحتياجاتهم، أو يزيِّن لى اغتيابهم، وإطلاق الإشاعات السيئة حولهم، المكسب الذى يكلفنى هذا المسلك أرفضه فى عزة وإباء.

فقد بدأ المتكلم قوله بكلمة «المكسب» وهى مبتدأ، وحين أراد ذكر الخبر، وهو جملة «أرفضه» لاحظ أن بين المبتدأ والخبر فاصلا من الكلام طويلا، فكرر المبتدأ إذ قال: «المكسب الذى يكلفنى هذا المسلك أرفضه».

وكان يمكن أيضا تكرار المبتدأ بالإشارة إليه، كأن يقول : « هذا المكسب أرفضه » وانتفاعًا بعلامة الترقيم « الشرطة » فى هذا المقام، كان يمكن وضع هذه الشرطة قبيل الخبر، بدلا من تكرار المبتدأ، بذكره أو الإشارة إليه، فتفيد هذه الشرطة أن مابعدها إنما هو مكمل للمعنى.

٦ - علامة الاستفهام

توضع بعد الجملة الاستفهامية، سواء أكانت أداة الاستفهام مذكورة فى الجملة أم محذوفة، فمثال المذكورة:

أهذا كتابك؟، متى عدت من السفر؟، أين يعمل أخوك؟ أى الدول فازت بكأس العالم فى مسابقة كرة القدم؟ من بطل فريقها؟

ومثال المحذوفة: تسمع الكلام المكذوب عنى وتسكت؟ أى أتسمع، أو هل تسمع؟.

٧ - علامة التأثر

توضع بعد الجمل التى تعبر عن الانفعالات النفسية، كالتعجب، والفرح، والحزن، والدعاء، والدهشة، والاستغاثة، ونحو ذلك، مثل:

ما أقسى ظلم القريب ! يالجمال الخضرة فوق الرُّبَا ! لقد أعدنا بناء قواتنا المسلحة ! يتبدد فى الهواء أصوات الداعين إلى السلام ! رعى الله العرب ، وسدد خطاهم ! تحيرت فى فهم الباعث على أن تقتل الأم طفلها يا للطاعمين للجائعين ! الويل للطغات الجبارين !

٨ - علامة التنصيص

يوضع بين قوسيها المزدوجتين كل ما ينقله الكاتب من كلام غيره، ملتزما نصه وما فيه من علامات الترقيم، مثل:

حكى عن الأحنف بن قيس أنه قال: «ما عادانى أحد قط إلا أخذت فى أمره بإحدى ثلاث خصال: إن كان أعلى منى عرفت له قدره، وإن كان دونى رفعت قدرى عنه، وإن كان نظيرى تفضلت عليه».

وتكثر علامة التنصيص فى البحوث والموضوعات التى يضمنها أصحابها جملا أو فقرات مما قاله غيرهم فى هذا المجال نفسه، للاستشهاد، أو الاعتزاز بها فى تقرير ما يريدون من حقائق، أو لمناقشتها والرد عليها.

وقد يطول الإقتباس طولا يبلغ صفحة أو أكثر. وهنا توضع علامة التنصيص فى أوله ، ثم فى بداية الفقرات، ليشير بذلك إلى أنه ما زال فى الإقتباس، ثم يضع علامة التنصيص الخاتمة فى آخره[1].

وكما تستعمل علامة التنصيص فى النثر، تستعمل أيضًا ى الشعر، وذلك إذا ضمن الشاعر قصيدته بيتًا أو أكثر لشاعر آخر من قصيدة أخرى، تتفق مع قصيدته فى الوزن والقافية، فيوضع هذا البيت بين علامة التنصيص، دلالة على أنه لشاعر آخر.

---

(١) نظر ص ٢٨٥ - ٢٨٨ من هذا الكتاب.

٩ - علامة الحذف

(أ) عندما ينقل الكاتب جملة أو فقرة أو أكثر من كلام غيره؛ للاستشهاد بها فى تقرير حكم مثلا، أو فى مناقشة فكرة - قد يجد الموقف يشير بالاكتفاء ببعض هذا الكلام المنقول، والاستغناء عن بعضه، مما لا يتصل اتصالا وثيقًا بحاجة الكاتب، فيحذف ما يستغنى عنه، ويكتب بدل المحذوف علامة الحذف وهى ثلاث نقط : ... ليدُلّ القارئ على أنه أمين فى النقل، ولم يبتر الكلام المنقول، مثل[1].

« فكرة الإحسان فى الإسلام فكرة واسعة الأفق ، تشمل كل خير يقدم للناس : كإعانتهم فى أمورهم ، أو نهيهم عن ارتكاب المعاصى ، أو هدايتهم إلى الطريق الصحيح ... كل هذا إحسان ، بل إن معاملة الحيوان برفق إحسان وصدقة كذلك ».

(ب) وأحيانًا يرى هذا الكاتب أن فى الكلام الذى يريد نقله جملا يقبح ذكرها، ويرى التغاضى عنها، فيحذفها، ويكتب مكانها علامة الحذف، مثل:

تملكنى الحزن والأسى حين سمعت هذين الرجلين يتشاتمان، ويتبادلان أنواع السباب، فيقول أحدهما... ويقول الآخر...

١٠ - القوسان

توضعان فى وسط الكلام، ويكتب بينهما الألفاظ التى ليست من الأركان الأساية لهذا الكلام، مثل: الجمل الاعتراضية، والتفسير، وألفاظ الاحتراس، وغير ذلك، مما يقطع توالى الأركان الأساسية فى الجملة الواحدة، أو تعاقب الجملتين المرتبطتين فى المعنى.

فمثال الاعتراض بالدعاء:

سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رجلا يقول: «الشحيح أعذر من الظالم» فقال: «لعن الله الشحيح، ولعن الظالم»، ومثل: أتانى (أبيت اللعن) أنك لمتنى.

ومثال الاعتراض بالشّرْط:

شبابك (إن لم تنفقه فيما يؤثل مجدك، ويرفع ذكرك) لا خير فيه.

ومثال الاعتراض بالقيد:

الفقر (على مرارته) أهون على النفس من مذلة السؤال.

ومثال الاعتراض بالجملة الحالية. قول الشاعر:

---

(١) عن كتاب «الدعوة الإسلامية دعوة عالمية» للأستاذ على عبد الحليم.

وكـذْتَ (ولمْ أُخْلَق مِنْ نَضِيرِ) إنْ بَـدَا لهـا بـارِقٌ نـحْـوَ الحِجَـازِ أطِـيرُ

ومثال التفسير:

النِّمامُ (بالذال) العَهْد، والزِّمامُ (بالزاى) ما تقاد به الدابة، ومثل: يجوز تقديم المفعول به على الفاعل، مثل: شرب الدَّوَاءَ المريضُ، فالمفعول به (الدواءَ) تقدم على الفاعل (المريضُ).

ومثل الاحتراس قول ابن المعتز يصف فرسا:

صَبَبْنَا عليْهـا (ظَـالِمِينَ) سِيَـاطَنَا فـطَارَتْ بِهـا أيْـدٍ سِـرَاعٍ وأرْجُـلُ

تعقيب:

كثير من الكتب يستعملون الشرطتين بدل القوسين فى جميع المواضع التى سبق شرحها، وهذا الاستعمال جائز ومشهور، مثل:

المال - إن لم تُحصنه بالخلق الحميد - يصير مطية الانحراف.

ملاحظة: لا يجوز وضع علامة من علامات الترقيم فى أول السطر إلا علامة التنصيص والقوسين

١١ - علامة التكملة الحديثة

[ ] وهى ما تسمى بالمعقوفتين؛ لحصر الزيادة المضافة من غير الأصول، ويحتاج إليها وينقصها النص، وكاد المحققون العرب جميعا أن يتفقوا على تصويرها بالصورة السابقة، وقلة منهم يضعون التكملة بين علامات أخرى كالنجوم * * أو الأقواس المعتادة ( ) والأولى بالمحقق أن يلتزم العرف الغالب.

١٢ - القوسان المزهران أو العزيزيان : ويرسمان هكذا ﴿ ﴾ ويوضع بينهما الآيات القرآنية .

١٣ - ومن المحققين من يشير بعلامة خاصة وهى الصليب + إلى المواضع غير المفهومة التى يخاف أن يكون النص فيها مضطربا ولم ينجح المحقق فى إصلاحها، وتوضع هذه العلامة فى أول القطعة المشكلة وآخرها.

١٤ - يوضع خط مائل قبل بدء كل صفحة من الأصل المخطوط، مع ثبات رقم الورقة فى المكان المقابل لكل منها، مع ذكر الوجه والظهر فى الهامش على أحد جانبى الصفحة مثل

١٣ أ و ١٣ ب. أو يوضع مثل هذا بين معقوفتين هكذا [١٣ أ] و [١٣ ب] خلال الكلام، ولا يوضع خط مائل.

١٥ - وإذا وجدنا فى الأصل بياضا وضعنا نقطا ، يدل عددها على عدد الكلمات الساقطة ، كلا ثلاث نقط بكلمة ونبهنا عليه بملاحظة فى الهامش.

١٦ - جرى العرف الآن على أن تبدأ الفقرة بسطر جديد، يترك بعض الفراغ فى أوله تنبيهًا إلى انتقال الكلام.

أما الأوربيون فقد اصطلحوا فى نشر الكتب اليونانية على استعمال الأقواس الآتية:

١ - < > لما يقترح إضافته أى ما يفقد فى النسخ ويخمَّنون أنه كان موجودًا.

٢ - [ ] أو { } لما يقترح حذفه أى ما يكون مرويا فى النسخ وليس من أصل الكتاب.

٣ - [ ] لإكمال النقص الناشئ عن إصابة مادية.

٤ - + للتحريفات التى لا سبيل إلى إصلاحها إذا أمكن تحديدها[1].

ولكن ما يصلح لنشر الكتب اليونانية قد لايصلح لنشر الكتب العربية، وقد تتوافر مثل هذه الأدوات الطباعية فى أوربا، ولا تتوافر فى الشرق، وما اصطلح عليه المحققون العرب أولى بالإبقاء والاتباع.

* * *

(١) انظر بول ماس «نقد النص التاريخى» : ٢٧٦ وبراجشتراسر : « نقد النصوص » ١٥٥ .

الإخراج

ومما يسهِّل الفهم تقسيم النص إلى فصول، وكذلك التنبيه إلى الأمور التى يبحث فيها الكتاب، وهو ما نسميه بالعناوين الجانبية، كما فى نشر دار الكتب لكتاب الأغانى وما صنعناه فى ربيع الأبرار من الهوامش الجانبية،وغير ذلك من الكتب، وإثبات عناوين الأبواب والفصول التى فى صلب النص بحرف أكبر من حرف النص:

١ – ويجب المحافظة على تقسيم المؤلف للكتاب، من حيث الأبواب والفصول والعناوين التى وضعها.

٢ – يراعى تجزئة المؤلف الأصلية فى إخراج الكتاب، إذا كانت متناسبة مع الأحجام المعتادة فى الطبع.

٣ – إذا لم يكن الكتاب مجزءًا فى الأصل، أو كانت تجزئته غير مسايرة للأحجام المعتادة يجب تجزئته تجزئة مناسبة.

٤ – إذا لم يضع المؤلف للكتاب أبوابًا أو فصولا أو عناوين، فللمحقق أن يضع من العناوين ما يعينه على تميز موضوعات الكتاب مع حصرها بين علامات الزيادة المعقوفتين [ ].

٥ – ترقم سطور الكتاب شعرًا كانت أم نثرًا والمألوف وضع ٥ و١٠ و١٥ إلخ بجانب السطور وقد ترقم ٣ و٦ و٩. وذلك تسهيلا للباحث فى الفهرس، وقد استغنى عنها فى أيامنا هذه.

٦ – يستحسن عدّ الأبيات فى الشعر، وتوضع الأعداد على الهامش بجانب المتن.

* * *

مقدمة التحقيق

والآن بعد أن فرغنا من الكلام على المتن والهوامش، ننتقل إلى الكلام على ما نسميه بـ (مقدمة التحقيق) وذلك لأن المحقق إذا فرغ من طبع النص، وضع مقدمته، لأنه قد يضطر أن يشير فيها إلى صفحات من الكتاب، وهذا لا يتم إلا إذا كان الكتاب طبع كله

والمقدمة يجب أن تتضمن:

١ - التعريف بمؤلف الكتاب تعريفًا موجزا مفيدًا، يتناول مكانته العلمية، وجهده في الكتاب، مع ذكر المصادر التي ترجمت له ، وعدد مؤلفاته ، والبرهنة على أن الكتاب مزور أو صحيح .

٢ - التعريف بالكتاب نفسه، ومنزلته، وطريقة معالجته للموضوع، والأشياء الجديدة التي يقدمها لنا، وإن كان الكتاب أو بعضه قد نشر قبل النشرة الحاضرة لزم وصف النشرة القديمة

ويقوم المحقق بوصف الأصول الخطية التي اعتمد عليها في تحقيقه، وينبغي أن توصف كل النسخ، والنسخة التي اعتمد عليها طبعا بتفصيل تام، دون إغفال أي نسخ حتى النسخ التي استبعدها، أو التي لن يستعين بها إلا في بضع مواضع، وأن يبين العلاقة القائمة بين هذه النسخ كلما أمكن بوضع جدول نسب، مع إثبات كل علامة بإيراد عدد من الأخطاء الخاصة المميزة مبينًا ما يأتي:

(أ) درجات هذه النسخ في الأصالة

(ب) وصف خطوطها التي كتبت بها، فيذكر نوع الخط، وكيفية تنقيطه وتشكيله، ويصف ما يشاهده فيه من: الزخرفة، وأنواع الحواشي، وجنسها، وهل قوبلت النسخة بأصلها أو بغيرها؟ وينقل ما كتبه مالك النسخة عليها، وما يوجد فيها من السَّمَاعات والخواتيم والتمليكات، ويقتصر في كل ذلك على ماله قيمة، ويبين إملاء النسخة وخصائصها التي تنفرد بها، ويحكم هل هي صحيحة أومغلوطة، أومتوسطة، وتقدير قيمتها، وهل الكتابة واضحة أو مطموسة، وهل النسخة سليمة أوممزقة أوتشتمل على تخريم من أكل العثة، أو الأَرَضَة، وهل هي كاملة أو ناقصة، وهل النقص في أولها أو آخرها؟ وفي أي مكان منها، ثم يصف الورق والتجليد، وإذا كان الكتاب غفلا من اسم المؤلف فيحاول المحقق عرفانه من الموضوع والأسلوب والأعلام المذكورة ممن يذكر أنه رآهم أو اجتمع بهم، وإذا لم يكن على الكتاب تاريخ نسخ فيقدر عمر المخطوط بمعرفة الخط والورق والحبر، ويذكر عدد ورقات المخطوط،

ومقاس المخطوطة من خارج الغلاف = الطول × العرض- والسطور ومتوسط عدد الكلمات فى السطر الواحد، والمداد، واختلاف ألوانه فقد يكتب النص بالأسود والعناوين بالأحمر، قد تكون النسخة مُجَدْوَلَةً بالذهب، وقد تكون فيها فواصل بالأحمر والأزرق فيشار إلى ذلك كله

ما يوجد على صفحة العنوان فى كل نسخة من اسم الكتاب ومؤلفه والتحقق من صحة ذلك.

اختيار صفحات من النسخ كنماذج تلحق بالمقدمة ويستحسن أن يكون من بينها صفحة العنوان، والصفحة الأولى والصفحة الأخيرة، لأنها أدق الصفحات فى التعبير عن تقدير المخطوطات، ويعقب النسخ قائمة بالرموز، رموز النسخ، رموز الأقواس التى ارتضاها، والإشارات والاختصارات.

وقد جرى بعض المحققين على أن يقدم على المقدمة فهرسًا موجزًا لموضوعات الكتاب كما فى صبح الأعشى ونهاية الأرب طبعة دار الكتب، وشرح ديوان المتنبى لأبى العلاء المعرى «معجز أحمد» بل إن بعض المحققين يقدم تصنيفًا للكتاب يذكر فيه أهم مواضعه وأهم أفكاره وهذا مهم جدًا، خاصة إذا كان الكتاب صعب الفهم، فالمختصر الجيد ينوب عن الشرح نوعا ما.

ومن المستحسن ألا يقدم كل ذلك إلى المطبعة إلا بعد الفراغ من طبع نصّ الكتاب، وذلك لتفسير الإشارة من المقدمة إلى ذلك النص، وليتمكن المحقق من تتميم دراسته على ضوء النسخة الأخيرة التى تخرجها المطبعة.

ويجب ألا يدع المحقق مجالا للشك فيما هو موجود فى النسخة أو للنسخ، وأن يقابلها بعناية تامة ويبين بصريح اللفظ ما ذهب إليه عند اختلاف النسخ،والأهم من هذا ألا يغير المحقق شيئًا دون أن ينبه قارئه عليه ويذكر ما هو، حتى يمكنه قبوله أو رفضه.

وكذلك يجب على المحقق الامتناع عن إسقاط شىء من النص إلا بعد أن ينبه قارئه على ذلك وتغيير النص أو إسقاط بعضه بغير إشارة إليه فى موضعه يعد تزييفًا للنص نربأ بالمحقق عنه.

* * *

والآن ننظر مدى نصيب القدماء فى مثل هذه المقدمات :

رأينا أنه فى عصر المخطوطات أن المصنف كان يضع رموزًا لمصطلحاته، وينبه عليها فى مقدمة الكتاب، ويشرح منهجه فى مقدمته، فإذا انتقلنا إلى ما نشرته مطبعة بولاق وجدنا أن

الناشرين قد اقتصر جهدهم على نقل ترجمة للمؤلف من كتاب، معين يضمّن هذه الترجمة فى صفحة العنوان أو الصفحة الخاتمة.

والواقع أن المقدمة بهذا المعنى الذى تناولناه من عمل المستشرقين، وكان أكبر وسيط عربى نقل هذا الفن عن المستشرقين هو المرحوم أحمد زكى باشا (شيخ العروبة) الذى لم يقتصر جهده على ذلك، بل أشاع معه كذلك استعمال علامات الترقيم التى كان لها أثر بعيد فى توضيح النصوص، وتيسير قراءتها وضبط مدلولها وأشاع معها كذلك العناية بالإخراج الطباعى، وصنع الفهارس الحديثة، والاستدراكات، والتذييلات، وذلك فى كتاب (الأصنام) لابن الكلبى الذى نشرته دار الكتب سنة ١٩١٤

* * *

تصحيح بروفات المطبعة

يحتاج الباحث عند التعامل مع المطبعة ، أن يلمّ بطريقة تداول المادة بين مسئول الطبع ، والعامل ، والمصحح .. وكذلك معرفة حجم الأبناط ، والمقاسات المختلفة فى الطباعة . مثل : بنط ٩ أسود، أو ١٢ أبيض ، أو ١٨ وهكذا .. وسنقتصر هنا على شرح أهم الرموز المستخدمة فى تصحيح البروفات التى قد يضطر الباحث لإجرائها بنفسه :

١ – [وتعنى البدء بفقرة جديدة هكذا :

أو هكذا : Z

إنما تعبر عن إحساس عام أو عاطفة

[معينة ! وتهتم الصحف اهتماماً خاصاً

أو Z

٢ – تقريب الكلمات :

إذا استخدمنا كلمة ⌐ الزيوت فمن الضرورى

٣ – أخطاء لغـــوية أو مطبعية :

الباحث هناك عدة مواقف تواجه الباحث

تستلزم أن يكون مرناً ويقظاً

٤ – وتعنى الحذف

وعلى ذلك فإن الصور تقسم قسمين

رئيسيين صور الموضوعات وصور

مباشراً بمتطلبات وضرورات الأمن

٥ – سطر مقلوب أو كلمة مقلوبة

أما علم الايكولوجيا فقد كان له

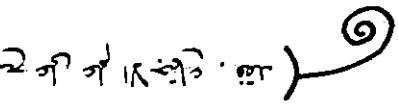

٦ – سطر فى غير مكانه .

يجب التفرقة بين طرق جمع البيانات
منها . إن طرق معالجة البيانات حقيقية
وطرق معالجتها وتلخيصها ، وتعميم النتائج

٧ – الدخول بالسطر

ومن البديهى أن قيمة الوثائق تزداد
كلما زادت قيمة المعلومات التى تضمها هذه
الوثائق .

٨ – توسيع الكلمات

كل هذه المسائل الدولية تتطلب من
الدبلوماسية العربية ، نظرة فاحصة . ،
لتتعرف أبرز العناصر المختلفة . . .

obeikandl.com

الفهرسة

كتبنا القديمة -إذا كانت كبيرة الحجم- لايستطاع الانتفاع بها انتفاعا حقيقيًّا ما لم يكن لها فهارس مفصلة؛ ذلك أن فيها كثيرًا من المعلومات والأسماء تأتى عرضا واستطرادًا، والباحث قد يكون فى أمسِّ الحاجة إلى هذه المعلومات والأسماء، ولكن كيف يعثر عليها وكيف يرجع إليها عند الضرورة مالم يكن لها مثل هذه الفهارس المفصلة؟! لهذا فإن كل كتاب يحقق ويطبع دون فهارس وافية يعتبر جناية عليه وعلى القارئين؛ إذ لا يعقل أن تقرأ كتابًا له عدة أجزاء بحثًا عن علَم، أو نصٍّ تائه بين مئات الصفحات!! فالفهارس تظهر ما فى باطن الكتاب من خفايا يصعب الاهتداء إليها، كما أن الفهارس فى بعض الأحيان تعتبر معيارًا أو ميزانًا، توزن به صحّة نصوصها وضبط أعلامها، يعرف هذا من عايش عملية الفهرسة؛ فإنه بمقابلة ما فيها من نظائر قد تكشف عن خطأ المحقق أو سهوه.

ونحن فى عصر أحوج ما نكون فيه إلى اختزال الوقت وإنفاقه فى أنفع الأمور، فهل صنع أسلافنا القدماء مثل هذه الفهارس؟

فى الواقع أن للفهارس سابقة قديمة عند العرب فى كتب الرجال، والتراجم، والبلدان ومعاجم اللغة، ففى كتاب مثل (أسد الغابة) لعز الدين بن الأثير (٥٥٥ - ٦٣٠هـ) فهرسة على أحدث أنواع فهرسة الأعلام فى الوقت الحاضر، ولعل فى ذكر منهج ابن الأثير فى الفهرسة طريقًا طيبا يجب أن نتبعه حين يقول: «أما ترتيبه ووضعه (أى كتاب أسد الغابة) فإننى جعلته على حروف (أ، ب، ت، ث) ولزمت فى الاسم: الحرف الأول والثانى والثالث، وكذلك أيضًا فى اسم الأب والجد ومن بعدهما، والقبائل أيضًا، مثاله: إننى أقدم (أبان) على (إبراهيم)؛ لأن ما بعد الباء فى أبان ألف، وما بعدها فى إبراهيم راء، وأقدِّم إبراهيم بن الحارث على إبراهيم بن خلاد، لأن «الحارث» بحاء مهملت و«خلاد» بخاء معجمة، وأقدم «أبان العبدى» على «أبان المحاربى»، وكذلك أيضًا فعلت فى التعبيد (يعنى فيما بدء بعبد من الأسماء) فإنى ألزم الحرف الأول بعد «عبد»، وكذلك فى الكنى، فإنى ألزم الترتيب فى الاسم الذى بعد (أبو) فإنى أقدم «أبا داود» على «أبى رافع»، وكذلك فى الولاء فإنى أقدم «أسود مولى زيد» على «أسود مولى عمرو»، وإذا ذكر الصحابى ولم ينسب إلى أبٍ بل نسب إلى قبيلة، فإنى أجعل القبيلة بمنزلة الأب مثاله: «زيد الأنصارى» أقدمه على «زيد القرشى»، ولزمت الحروف فى جميع أسماء القبائل، وقد ذكروا جماعة بأسمائهم ولم ينسبوهم إلى شىء فجعلت كل واحد منهم فى آخر ترجمة الاسم الذى به مثال: «زيد غير منسوب» جعلته فى آخر من اسمه «زيد»، وأقدِّم ما قلَّت حُروفه على ما كثرت، مثاله: أقدِّم (الحارث) على

(حارثة) وقد ذَكَر «ابنُ منده»، و«أبو نعيم»، و«أبو موسى» فى آخر الرجال والنساء جماعة من الصحابة والصحابيات لم تعرف أسماؤهم: فنسبوهم إلى آبائهم فقالوا: «ابن فلان»، وإلى قبائلهم وإلى أبنائهم وقالوا: «فلان عن عمه»، و«فلان عن جده وخاله»، وروى: «فلان عن رجل من الصحابة»، فرتبتهم أولا بأن ابتدأت بابن فلان، ثم بمن روى عن أبيه، لأن ما بعد الباء فى ابنه نون، وما بعدها فى أبيه ياء، ثم بمن روى عن جده، ثم عن خاله، لأن الجيم قبل الخاء، وهما قبل العين، ثم بمن نسب إلى قبيلة ثم بمن روى عن رجل من الصحابة، ثم رتبت هؤلاء أيضًا ترتيبا ثانيًا فجعلت من روى عن ابن فلان مرتبين على الآباء مثاله: «ابن الأدرع» أقدمه على «ابن الأسفع»، وأقدمهما على «ابن ثعلبه»، وأرتب من روى عن أبيه على أسماء الآباء مثاله: «إبراهيم عن أبيه»، أجعله قبل «الأسود عن أبيه»، وجعلت من روى عن جده على أسماء الأحفاد مثاله: أقدم «جدِّ الصلت» على «جدِّ طلحة»، وجعلت من روى عن خاله على أسماء أولاد الأخوات مثاله: أقدِّم «خال البراء» على «خال الحارث»، ومن روى عن عمه جعلتهم على أسماء أولاد الإخوة مثاله: «عن أنس» مقدم على «عن جبر»، ومن نسب إلى قبيلته ولم يعرف اسمه جعلتهم مرتبين على أسماء القبائل، فإننى أقدم « الأزدى » على « الخثعمى » وقد ذكروا أيضًا جماعة لم يعرفوا بصحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرتبهم على أسماء الراوين عنهم مثاله : « أنس بن مالك عن رجل من الصحابة »، أقدمه على « ثابت بن السمط عن رجل من الصحابة »، وإن عرفت فى هذا جميعه اسم الصحابى ذكرت اسمه ليعرف ويطلب موضعه.

«ورأيت جماعة من المحدثين إذا وضعوا كتابا على الحروف يجعلون الإسم الذى أوله «لا» مثل: «لا حق»، و«لا شر»، فى باب مفرد عن حرف اللام وجعلوه قبل الياء، فجعلتها أنا من حرف اللام فى باب اللام مع الألف فهو أصح وأجود، وكذلك أفعل فى النساء سواء وإذا كان أحد الصحابة مشهورًا بالنسبة إلى غير أبيه ذكرته بذلك النسب، «كشرحبيل بن حسنة» أذكره فيمن أول اسم أبيه حاء، ثم أبين أبيه، ومثله «شريك بن السمحاء»، وهى أمه أذكره أيضًا فيمن أول اسم أبيه سين، ثم أذكر اسم أبيه أفعل هذا قصدا للتقريب وتسهيل طلب الاسم.

«وأذكر الأسماء على صورها التى ينطق بها لا على أصولها مثل:(أحمر) أذكره فى الهمزة ولا أذكره فى الحاء ومثل (أسود) فى الهمزة أيضًا، ومثل (عمار) أذكره فى (عما) ولا أذكره فى (عمم)؛ لأن الحرف المشدد حرفان: الأول منهما ساكن، فعلته طلبًا للتسهيل، وأقدم الاسم فى النسب على الكنية إذا اتفقا مثاله: أقدم «عبد الله بن ربيعة» على «عبد الله ابن أبى ربيعة»، وأذكر الأسماء المشتبهة فى الخط وأضبطها بالكلام؛ لئلا يلتبس، فإن كثيرًا من الناس

يغلطون فيها وإن كانت النَّعْتِيَّةُ التى ضَبَطُها تعرِّف الاسم وتبيِّنه، ولكنى أزيده تسهيلا ووضوحا مثال ذلك: «سَلِمة فى الأنصار بكسر اللام»، والنسبة إليه سَلَمىّ بالفتح فى اللام والسين، وأما «سليم» فهو ابن منصور من قيس عيلان.

وأشرح الألفاظ الغريبة التى ترد فى حديث بعض المذكورين فى آخر ترجمته»[١].

هذا المنهج الفهرسى الدقيق هو المنهج الذى رسمه لنفسه ابن الأثير فى كتابه «أسد الغابة» والتزمه بكل دقة.

بل إن الإحالات فى فهرس الأعلام كانت معروفة أيضًا لأسلافنا، كالذى تراه فى آخر كتاب (تهذيب التهذيب) لابن حجر العسقلانى من ذكر الكنى والألقاب، وأن من عرفوا بهذا، قد سبقوا فى اسم كذا وكذا.

هذا هو أدق منهج عرفناه اليوم فى فهرسة أعلام الأشخاص، فضلا عن أن بعض المخطوطات وجدنا فيها ثبتا بموضوعاتها، يوضع غالبًا فى أول المخطوطة.

أما ترتيب مواد الكتاب ترتيبًا مفصلا بشكل فهرست، فأمْرٌ لم يكن معروفًا عند علماء العرب! وإن أخذ يظهر فى مؤلفات العصور المتأخرة ما يشبه الفهرست، فيذكر روزنتال: «أن الذهبى أعد فهرسا بأسماء الأعلام الواردة فى كتاب ابن حيان «الثقات» وكذلك فعل نجم الدين ابن فهد(توفى سنة١٤٨٠م) فإنه وضع فهارس لكتاب أبى نعيم «حلية الأولياء» ولكتاب عياض «ترتيب المدارك» ولكتاب ابن أبى أصيبعة «عيون الأنباء» ولكتاب ابن رجب «طبقات الحنابلة» ولكتاب الذهبى «طبقات الحفاظ» ولتكملته التى أضيفت إليه، وفى هذه الفهارس أشار ابن فهد إلى الجزء والطبقة أو إلى الطبقة التى يرد فيها اسم المترجم له ويقول : «إن غايته تيسر استعمال هذه الكتب لدى القارئ»[٢].

ولم تظهر أهمية الفهارس ونفعها إلا بعد اكتشاف الطباعة، سواء فى الشرق أو الغرب، وللمستشرقين فضل التوسع فى هذا التنويع الحديث الذى يتبعه ويسير على هداه محققو العرب اليوم، وإن زادوا عليه أكثر فقد كان «زكى باشا» أول من عرفناه مفهرسًا لكتاب الأصنام سنة ١٩١٤ على هذا الدرب، وكان من تلامذته الذين كانوا يعاونونه فى بيته ومكتبته الخاصة: محمد عبد الجواد الأصمعى، فتدرب على يديه فى صنع الفهارس، و كان الأصمعى هذا أول من فهرس فهرسة حديثة كتاب (الأمالى) لأبى على القالى وطبع فى دار الكتب، وقد عرفنا عن المستشرقين فهارس الأعلام، والقبائل، والبلدان، والشعر، والأيام، والأمثال،

---

(١) انظر مقدمة كتاب (أسد الغابة).

(٢) مناهج علماء المسلمين فى البحث العلمى: ١١١-١١٢.

والكتب. فاقتبس المصريون هذه الأنواع وزادوا عليها ضروبًا أخرى كثيرة، فمثلا رأينا أن العلامة المرحوم أحمد تيمور رأى أن (خزانة الأدب) للبغدادى فى أجزائها الكثيرة بعيدة المتناول عند الحاجة إليها فوضع اثنى عشر فهرسًا لها وسماها «مفتاح الخزانة» وهذا المفتاح فى الخزانة التيمورية لم يطبع بعد.

وقد رتب (مفتاح الخزانة) على ما يأتى:

الفهرست الأول: لأسماء المترجَمين فى الكتاب.

الفهرست الثانى: لذيل التراجم، وفيه المؤتلف والمختلف من الأسماء، ومن نسب إلى أمه أو لقب بشعره.. إلخ.

الفهرست الثالث: لأخبار العرب فى الجاهلية والإسلام، وفى أيامها ومقاتل فرسانها، ومنافراتها وأصنامها، وأسلحتها ولعبها وأسواقها وعاداتها ومزاعمها، وغير ذلك من أخبارها وأخبار ملوكها.

الفهرست الرابع: للأعلام التى نص المؤلف على ضبطها.

الفهرست الخامس: لأسماء الشعراء الواردة فى الكتاب، وأصله من وضع الأستاذ السنيور جويدى.

الفهرست السادس: للموضوعات العلمية والأدبية.

الفهرست السابع: للأمثال.

الفهرست الثامن: للمذكر والمؤنث، وله ملحق فى أحكام لاتختص بلفظ دون أخر.

الفهرست التاسع: للقبائل.

الفهرست العاشر: للقصائد المشهورة.

الفهرست الحادى عشر: لشروح القصائد.

الفهرست الثانى عشر: الشواهد الكبرى.

وقد صنع الأستاذ عبد العزيز الميمنى فهرسًا لأسماء الكتب المذكورة فى خزانة الأدب وسماه (إقليد الخزانة).

* * *

والغرض من الفهارس تيسير الإفادة مما فى الكتاب المنشور أو المحقق بسرعة الحصول على ما يطلبه الباحث وجعل ما فيه ميسرًا سهل الكشف عليه لدى الباحث. وقد أوصت لجنة إصدار الأغانى فى الهيئة العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧٠ أن تتناول الفهرسة متن

الكتاب وحواشيه، ولاتتناول المقدمة التى كتبتها الدار فى أول الكتاب.

وتختلف الفهارس باختلاف موضوع الكتاب، ويمكن أن يصنع لكل كتاب فهرسة قد لا تكون فى غيره، ولكن عرفنا أن هناك **فهارس تقليدية تشتمل على ما يأتى:**

١ - فهرس للموضوعات.
٢ - فهرس للأشعار.
٣ - فهرس للأعلام.
٤ - فهرس للكتب.
٥ - فهرس للألفاظ اللغوية.
٦ - فهرس للأماكن أو البلدان.
٧ - فهرس للأمم والقبائل والجماعات.
٨ - فهرس للأيام والغزوات.
٩ - فهرس للأمثال.
١٠ - فهرس للكتب الواردة فى النص.

ويفيد هذا الفهرس فى معرفة مصادر المؤلف أحيانا كثيرة.

وهناك من يفهرس مراجع التحقيق مع الطبعات. نهجت هذا النهج هيئة التأليف والنشر فى فهرسة الأغانى كما رأينا، ويجب أن يراعى اختيار الفهارس المناسبة لطبيعة الكتاب، إذ أن الفهارس ما وضعت إلا لتمكين القارئ من أن ينتفع بالكتاب غاية الانتفاع فى أسرع وقت.

وهناك بعض المحققين يجمعون فى فهرس الأعلام كل ما ينضم تحت اسم العلم، سواء كان علم شخص رجلا أو امرأة أو علم مكان أو نهر.

وكما قلت فإن لكل كتاب طبيعة خاصة، ففهرسة كتاب فى التاريخ تختلف عن فهرسة كتاب فى اللغة مثلا، وأكثر الأعلام صعوبة فى الفهرسة أسماء الأشخاص لكثرة الألقاب والكنى فيها.

وإذا وجدنا فى الكتاب اسما أو كنية فقط أو لقبًا فقط اجتهدنا أن نستخرج بقية الاسم من مراجع أخرى، فلا تجمع مثلا كل الأماكن من الكتاب التى ورد فيها اسم (محمد) بدون زيادة اسم أبيه أو كنيته، فإذا لم يمكن ذلك وجب أن نفرق بين هؤلاء المحمدين بما يدل عليه عصر كل واحد منهم أو بلده، وقد أوصت لجنة إصدار الأغانى فى الهيئة العامة للنشر سنة ١٩٧٠ وضع أبو، ابن، أم، ذات.. إلخ فى ترتيبها الهجائى فلا تحذف وذلك هو المتبع فى فهرسة أجزاء الأغانى القديمة طبعة دار الكتب.

ويجب أن تكون الصيغة الرئيسية التى تذكر معها الأرقام والبيانات هى صيغة الشهرة (وخصوصا الصيغ المذكورة فى عنوان الترجمة) ويحال إليها من الصيغ الأخرى.

فمثلاً:

أبو قطيفة: هى الصيغة الرئيسية، وليست:عمر بن الوليد بن عقبة ابن أبى معيط.

وأبو زبيد: هى الصيغة الرئيسية وليست:حرملة بن المنذر.

وأبو نواس: هى الصيغة الرئيسية وليست:الحسن بن هانئ.

المتوكل الليثى: هى الصيغة الرئيسية وليست:المتوكل بن عبد الله ابن نهشل بن مسافع.

والأفوه الأودى: هى الصيغة الرئيسية وليست:صلاة بن عمرو بن مالك.

وأما الشعراء فنذكر أسماءهم فى فهرست الأعلام.

وإن كان الكتاب خاصا بالشعراء أفرد مع ذكرهم فى الأعلام أيضًا فهرست خاص بالشعراء وعددنا أمام كل شاعر ما يخصه.

وهناك نوع مهم جدًا وإن كان متعبا فى صنعه ويحتاج إلى جهد كبير وهو:

فهرس الأعلام بمناسباتها:

فإذا ذكر الرجل - شاعرًا أو كاتبا أو غير ذلك - فى الكتاب عدة مرات لا نكتفى بذكر الأعداد الدالة على الموضع الذى ذكر فيه، بل نذكر اسم العلم بحروف كبيرة ونشير بحروف صغيرة بكلمة أو بكلمات عن المناسبة التى أوجبت ذكره فى هذه الأماكن، وهذا ما فعلته دار الكتب فى فهرسة كتاب الأغانى، فإذا ذكر.

حماد الرواية - صوت من المائة المختارة من شعره ٦٩ : ١ -٧ بحثه وأخباره ٧٠ - ٩٥ نسبه وولاؤه وعلمه بأخبار العرب وأيامهم ٧٠ : ٢ - ١٢ سأله الوليد بن يزيد عن سبب تلقيبه بالراوية فأجابه ٧٠ : ١٣-٧١ : ٩ ما كان بينه وبين مروان بن أبى حفصة فى حضرة الوليد ٧١ : ١٠ - ٧٢ : ٨ سأله الهيثم بن عدى عن معنى شعر معجز ٧٢ : ٩ - ٧٣ : ٣ كذب الفرزدق فى شعر نسبه لنفسه فأقر ٧٣ : ٤ - ١٠ كان منقطعا ليزيد فجفاه هشام، ولما ولى الخلافة كتب ليوسف بن عمر بإرساله له ليسأله عن شعره وأكرمه ٧٤ : ١٤ - ٧٨ : ١٠ رد على مغنية أخطأت فى شعر ٨٤ : ١٤ - ١٨ كان لصًا ثم تاب وطلب الأدب والشعر ٨٧ : ٣ - ٧ يرى المفضل أنه أفسد شعر العرب بتخليطه ونحله شعره للقدماء ٨٩ : ٦-١٣ أنشده الطرماح شعرًا فزاد فيه وادعاه لنفسه : ٩٤ : ١٥ - ٩٥ : ٨ .

* * *

وكذلك فهرس الأمم والقبائل والعشائر والجماعات ونحوها، تذكر أرقام الصفحات التى وردت فيها، وقد نهجت هذا المنهج دار الكتب المصرية فى فهرسة الأغانى ففيها الأمم

والقبائل والعشائر ونحوها مذكورة بالمناسبات مثال ذلك من الجزء السادس من الكتاب المذكور.

بنو أمية : كانوا يمنعون البناء فى عرصة العقيق ٢٩ : ٢١ – ٢٣ كان يفد على ملوكهم حماد الراوية فيصلونه ٧٠ : ٣ – ٦ لم يجف حماد الراوية منهم غير هشام ٧٤ : ١٤ – ٧٥ : ٢ ذكرهم حماد الراوية فمدح عهدهم ٨٢ : ٢ – ٣ ، ٨٣ : ١ – ٢ لم يفد على ملوكهم عبادل ٩٦ : ٤ أمر المنصور رسوله إلى ابن هرمة أن ينتسب إليهم ١١٢ : ٤ – ١١٣ : ٤ كان يحيى المكى يكتم ولاءه لهم لخدمته الخلفاء من بنى العباس ١٧٣ : ٢ – ١٦ كان حرب بن أمية قائدهم يوم عكاظ ٣٤١ : ٩ – ١٢ أشار أبوسفيان على عثمان بأن يجعل الملك فيهم ٣٥٥ : ٥ – ٩ ، ٣٥٦ : ٣ – ٩ ، ذكروا عرضًا ٢٣ : ٩ .

هذا منهج الدار وإن كانت مسبوقة به.

وهناك فهرس أهم من ذلك وهو الفهرس اللغوى الذى ينفرد به الشاعر أو الأديب، فمثل هذا الفهرس يعرفنا على منهج المؤلف، ومعجم ألفاظه التى انفرد بها، ولم ترد فى المعاجم العربية، ومن مجموع مثل هذا الفهرس يمكن صنع معجم من الألفاظ لم تذكرها معاجمنا القديمة؛ لأنها لم تمش مع تطور اللغة واتساعها، وقد عمل فيشر فى مجمع اللغة العربية على استخراج مثل هذه الألفاظ من الشعر العربى؛ لعمل معجم بذلك، ولكن فيشر عاجلته المنية، وقد ذهب المستشرق الإنجليزى ليال(Lyall)إلى ذلك فإنه عندما نشر ديوان عبيد بن الأبرص، وعامر بن الطفيل ألحق بهما فهرسًا خاصًا لما امتاز به عبيد من المفردات، فلم يذكر فى الفهرست الكلمات المألوفة، ولا الغريبة التى لا ترد إلا مرة واحدة، بل جمع مايرد عند عبيد مرتين أو أكثر، من الكلمات النادرة التى لا تذكر فى شعر غيره، وكذلك فعل كرنكو(F. Krenkow)عند نشره لشعر طفيل ابن عوف الغنوى، رواية أبى حاتم السجستانى عن الأصمعى.

وهناك نوع من الفهارس يسمى فهرس المفردات اللغوية، كالقاموس الخاص فى آخر الكتاب، ويحتوى على ما يرد فى الكتاب من الكلمات اللغوية، مع تعديد الأماكن التى وردت فيها، ويجوز فيه الاكتفاء بالغريب من الألفاظ[1]، ولا يظنن أن هذا الفهرس مثل الفهرس الذى سبقه. فإن هذا الفهرس يجمع الكلمات العربية سواء وردت فى المعاجم أو لم ترد.

وفى بعض كتب النحو يحتاج إلى فهرست للكلمات الاصطلاحية التى شرح معناها فى الكتاب، وفى أكثر الكتب العلمية يحتاج إلى فهرست للمصطلحات العلمية .

---

(١) يعمد كثير من محققى هذا العصر إلى صنع مثل هذه الفهارس، راجع الكتب المحققة للدكتور حسين نصار والأستاذ عبدالسلام هارون والدكتور عبدالمجيد دياب وغيرهم .

فهرست آى الذكر الحكيم

أما فهرس آى الذكر الحكيم وفهرس الأحاديث فقد جرى كثير من المحققين فى الفهرس الأول على اتباع ذكر السورة ورقم الآية، وبعضهم يرتب السور على حسب ورودها فى المصحف وقد اتبع الدكتور محمد رشاد سالم يرحمه الله، هذه الطريقة فى فهارس الكتاب الذى حققه ووضع فهارسه : (جامع الرسائل) لابن تيمية .

سورة	الآية	ص	س
يوسف	٢٤	١١٥	١١ - ١٢
	٣٢	٧١	١ - ٢
	٧٧	١٣٣	٤ - ٥
	١٠١	٢٢٤	١٦
	١١١	٥٦	١٤ - ١٥

وهكذا يرتب السور حسب ورودها فى المصحف، ثم يرتب ترقيم الآيات داخلها، ثم يذكر الصفحة فى الكتاب المحقق والسطور التى استغرقتها الآية.

وقد جرى فى فهرسة الأحاديث على النحو التالى:

obeikandl.com

فهرست الأحاديث

الحديث	الصحابى الراوى	ص	س	ت ** / *
أ «أبو بكر وعمر سيد كهول أهل الجنة.. لا تخبرهما يا على.	على بن أبى طالب	٢٦١-٢٦٢	١١ - ١٢	(١)

والكثير من المفهرسين يفهرسون الأحاديث وفق أوائلها، فما أوله همزة ثم ما أوله باء إلى آخره.

فهرست الشعر

صدر البيت	عجزه	بحره	عدد الأبيات	قائلة	ص	س	ت
أتهجوه	الفداء	وافر	١	حسان بن ثابت	١٣٣	٧	(١)
صاحب	أجرد	طويل	١		١٢٤	١٢	(٢)

فهرست الأعلام*

ابن الجوزى (أبو الفرج عبد الرحمن بن على):

(٦) ، ١٠ ، ١٨ ، ٣١ ، ٤٠ ، ٤١ إلخ ، واعتبر أب وابن فى فهرسته للأعلام[٢] والرقم الموضوع بين القوسين يدل على الصفحة التى ترجم للعَلَم فيها . وهذا منهج طيب فى عمل الفهارس وأكثر تيسيرا لكشف الأغراض التى فى كتابه .

---

* الكلام على هذه الأحاديث فى التعليقات المشار إليها.

** = تعليق.

* الأرقام التى بين الأقواس (٦) تشير إلى الصفحات التى ترجم فيها الأعلام .

(٢) حصل المحقق على جائزة الدولة التشجيعية للتحقيق سنة ١٩٧١ بواسطة هذا الكتاب الذى قدمنا نماذج من فهارسه

ويرى الأستاذ عبد السلام هارون أنه قد اهتدى إلى طريقة ميسرة للهداية إلى آيات القرآن الكريم بترتيبها فى نطاق المواد اللغوية اعتمادا على بروز بعض كلمات الآية.

مثال ذلك:

أرب : ولى فيها مآرب أخرى ص ٥
بتل : وتبتل إليه تبتيلا ص ١٠
ترب : يخرج من بين الصلب والترائب ص ١٥
ثوب : وثيابك فطهر ص ٢٠
وهكذا[١]

ويرى أن مثل هذا يستحسن أن يصنع فى ترتيب (الأحاديث النبوية) التى ينبغى أن ترتب على حسب المواد اللغوية أيضًا.

والكنى والألقاب التى لم يعرف لها اسم تردُّ إليه ، فإنها توضع كما هى فى ترتيبها .

وقد جرى بعض المفهرسين على عد كلمة (ابن) و (أبو) و (ذو) فى الترتيب فيضع ابن وأب فى الألف ويضع (ذو) فى الذال، ومن ذلك ما جرى عليه العرف فى فهرسة دار الكتب على الإطلاق ولكن كثيرًا من المفهرسين يهمل هذه الألفاظ ونعرف منهم من القدماء: ابن الأثير فى أسد الغابة، ومن المحدثين: الأستاذ عبد السلام هارون، والأستاذ أبو الفضل إبراهيم فى كتبه الأخيرة.

وعلى ذلك فهم يرتبون ما أضيفت إليه هذه الألفاظ فقط، فابن الأحمر فى الألف، وابن الحسن فى الحاء، وأبو الحمد فى الحاء، وأبو اليسر فى الياء وذو الأصبع فى الألف، وهو النظام الغالب بين المفهرسين الآن وقد أسقطها الزركلى أيضًا فى ترتيبه لكتابه « الأعلام » وكذلك عمر كحاله فى ترتيبه لـ « معجم المؤلفين » .

وأما ترتيب الشعر فهو متنوع الضروب، وأقل صورة لترتيبه أن يرتب على القوافى من الهمزة إلى الياء، ثم الألف اللينة فى آخرها، ثم ترتب كل قافية على أربعة أقسام:

الساكنة، فالمفتوحة، فالمضمومة، فالمكسورة، ويضاف إلى آخر كل قسم من هذه الأقسام مايمكن أن يختم بالهاء الساكنة ثم المفتوحة ثم المضمومة ثم المكسورة .

ويرى شيخنا الأستاذ إبراهيم الأبيارى أن الترتيب هو: الساكن، فالمضموم، فالمفتوح،

---

(١) انظر فهرس القرآن الكريم الملحق بشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى ص ١٠٦-١٠٧.

فالمكسور معللا ذلك، بأن اللغويين قدموا باب المرفوعات على المنصوبات على المجرورات وقد جرى فى تحقيقاته على هذا العمل.

وقد يضم إلى هذا الترتيب ترتيب آخر، وهو ترتيب البحور الست عشر أى: الطويل، ثم الوافر، ثم البسيط، ثم الكامل، ثم الهزج إلخ.وفقا لترتيب الخليل بن أحمد وقد يضم إليها ترتيب ثالث هو الشاعر ورابع عدد الأبيات، وخامس رقم السطر، وفى كل ذلك ترتيب الصفحات فى كل قافية على حدة، ولنا أن نأخذ بيتا من أول القطعة لندل به على القافية والبحر ولا نذكر باقى الأبيات فندع الباحث يكشف فى القطعة عن البيت الذى يريده.

ومن المفهرسين من لا يرتضى إلا ذكر صدر كل بيت وقافيته فى القصيدة الواحدة أو القطعة الواحدة، نذكر من هؤلاء مؤلف الكتاب الذى بين يديك عندما نشر كتاب «إشارة التعيين» والدكتور رمضان عبد التواب فإنهما يذكران صدر كل بيت وقافيته فى الكتاب الذى ينشرانه، ولكن الكثير من المحققين يكتفى بذكر صدرى وقافيتى البيتين الأوّلين من القطعة أو القصيدة.

ومنهم من يجعل «مشطور الرجز» بيتا قائما بذاته،وذلك عندما تتوحّد القافية وهو الأصوب، ومنهم من يذكر بيتين من مشطور الرجز على أنهما شطرين،وهذا خطأ فى بعض صوره.

وقد يرد الرجز تاما، ومجزوءا، ومشطورا، ومنهوكا.

(١) فالرجز التام: هو الذى يتكون شطره من التفعيلة «مستفعلن» مكررة ثلاث مرات أى:

مستفعلن + مستفعلن + مستفعلن

(٢) مجزوء الرجز: ويتكون شطره من نفس التفعيلة مكررة مرتين:

مستفعلن + مستفعلن

والرجز الذى تكون كل أشطره مقفاة بقافية واحدة، فقد سماه أهل العروض حين يكون تاما (بالمشطور) وسموه حين يكون مجزوء (بالمنهوك).

فالرجز التام المتحد القافية فى الشطر مثل قول شوقى فى قصيدة «توت عنخ آمون»:

١- قم الساعة واسبق وعدها ٢- الأرض ضاقت عنك فاصرع غمدها
٣- واملأ رحاها غورها وبحرها ٤- وافتح أصول النّيل واستردّها
٥- شلالها وعذبها وعدَّها ٦- واصرف إلينا جزرها ومدّها
الأبيات

فالرجز هنا تام تنتهى كل أشطره بقافية واحدة وذلك هو المشطور فتكتب أبياته هكذا :

١ - قم الساعة واسبق وعدها
٢ - الأرض ضاقت عنك فاصرع غمدها
٣ - واملأ رحاها غورها وبحرها
٤ - وافتح أصول النّيل واستردّها
٥ - شلّالها وعذبها وعدّها
٦ - واصرف إلينا جزرها ومدّها

ومثال المنهوك :

١ - هذا الأصيل كالذهبْ ٢ - يسيل بالمرأى عجبْ
٣ - على الوهاد والكثبْ
٤ - الرقص يبعث الطربْ ٥ - هلمّ ياجن العربْ
٦ - هلم رقصة اللهب ٧ - إذا مشى على الحطبْ

* * *

فالأشطر كلها مقفاة بقافية واحدة فى مجزوء الرجز وذلك هو المنهوك فالأصوب أن تكتب هكذا :

١ - هذا الأصيل كالذهبْ
٢ - يسيل بالمرأى عجبْ
٣ - على الوهاد والكثبْ
٤ - الرقص يبعث الطربْ
٥ - هلمّ ياجن العربْ
٦ - هلم رقصة اللهب
٧ - إذا مشى على الحطبْ

* * *

فهرس أنصاف الأبيات: بحسب أوائلها أى يرتب على حسب أوائل كلماتها.

فهرس أيام العرب والغزوات والوقائع: ترتب هجائيًا بحسب الكلمات التالية لكلمة يوم، أو وقعة، أو غزوة إلخ

فهرس الأمثال: ويرتب ترتيبا هجائيا بحسب الكلمة الأولى من المثل، وهذا هو المتبع عند غالبية المحققين، وقد رأيت الأمثال مرتبة هجائيا ليس بحسب أوائل المثل، ولكن بما فى

هذا المثل من أعلام مثلا «سبق السيف العزل» توضع فى سيف وهكذا، فإن لم يوجد فى المثل علم فُهْرِس وفقًا للمادة اللغوية التى فيه وذلك مثل: «تحت الرغوة اللبن الصبوح» فإنه توضع تحت الرغوة أو (الصبوح) بعد تجريد المادة من الزيادة .

وقد يعترى الفهرس من الصعوبات ما يحتاج إلى إعمال فكر والتحرر من إسار التقليد ما دام العمل فى حدود الدقة والضبط والحرص الصادق على إفادة الباحث من أيسر طريق وأسرعه .

وأما ترتيب الفهرس مع غيره من الفهارس فى الكتاب، فإن المنهج المنطقى تقديم أهم الفهارس وأشدها مساسا بموضوع الكتاب، فإن كان الكتاب كتاب تراجم وتاريخ قدِّم فيه فهرس الأعلام، أو كتاب أمثال قدم فهرس الأمثال، أو كتاب خطط فيقدم فهرس الأماكن، ثم تساق بعده سائر الفهارس مرتبة على حسب ترتيبها المألوف.

ولتسهيل المراجعة فى الفهارس تطبع فى أعلى كل صفحة منها عنوانا دالا على أن الفهارس تتبع هذه الصفحة.

أما طريقة صنع الفهارس: فالمفروض فيمن يتصدى للتحقيق معرفتها والتمرس بها، وإلا فإن الكتاب الذى يحقق وينشر دون فهارس يعتبر عملا ناقصاً محتاجا إلى أن يستكمل بالفهارس .

ثَبَت المراجع

طبعًا رجع المحقق فى تحقيق الكتاب إلى مراجع تقلُّ أو تَكْثُر، يذكرها فى المقدمة أو فى الهوامش .

ومن الواجب وضع ثبت لها فى آخر الكتاب يلحق بالفهارس، ويبين المحقق فيه اسم الكتاب واسم مؤلفه، وتاريخ طبعه ونشره ورقمه إن كان مخطوطا والمكتبة التى يوجد فيها أو الجهة التى قامت بنشره .

والكتب المحققة يذكر إلى جانب مؤلفيها أسماء الذين حققوها مثال: كتاب الأصنام، لابن الكلبى-تحقيق أحمد زكى-القاهرة سنة ١٩١٤.

وإذا كان المحقق اتبع طريقة اختصار أسماء المصادر والمراجع التى ذكرت فى الهوامش فتذكر المختصرات فى الثبت مع اسم المصدر أو المرجع بالكامل مثال ذلك:

أنساب = أنساب الخيل لابن الكلبى-بتحقيق أحمد زكى-القاهرة سنة ١٩٤٦

الاستدراك والتذييل

مهما أجهد المحقق نفسه وفكره فى إخراج الكتاب، فلا بد أن تفوته بعض الهنات، سواء كانت مطبعية -وهذا هو الغالب- أوعلمية، كتحقيق أمر، أوالتعليق على فكرة، أوتوضيح مبهم، وقد يزلُّ فكرُه وقلمه زلّةً تقتضى المعالجة.

ففى الاستدراك والتذييل الذى يلحق غالبًا بآخر الكتاب مجال واسع لتدارك ما فات محقق الكتاب، أو مازلَّ فكره أو قلمه فيه، وبعض المحققين لا يحل هذا الأمر محله من العناية، ليُسْدِلَ ثوب الجلال على عمله، فيزعم لنفسه بتركه هذا الاستدراك أن كتابه قد سلم من الخطأ، فكان بذلك كالنعامة التى تخفى رأسها، زاعمة أن أحدًا لن يراها لأنها لا تراه !!

- « إن الخطأ فى معالجة النصوص أمر مشترك بين العلماء جميعا لا إثم فيه ولا حوب، ولكن كتمان الخطأ فيه الإثم والتقصير فى أداء الأمانة، ومراجعة الحق خير من التمادى فى الباطل »[1].

* * *

(١) الأستاذ عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشر الكتب ص ٩٣.

الخلاصـة

ونخلص من كل ما سبق إلى أن قواعد تحقيق النصوص :

أولا : جمع الأصول :

١ – يستوفى البحث عن جميع الأصول الخطية، للكتاب المراد نشره

٢ – يستعان على ذلك بفهارس المخطوطات العربية ومظانها فى الكتب المختلفة

٣ – يقوم المحقق باختيار النسخ الخطية ذات الأصالة التى يعتمدها فى التحقيق

٤ – ترتيب النسخ المعتمدة حسب درجاتها فى الأصالة، ويوضع لكل منها رمز مناسب للدلالة عليها .

٥ – علاوة على مراجعة الأصول، يقوم المحقق بالبحث عن المصادر التى استقى منها المؤلف كتابه : للرجوع إليها أثناء تحقيق النص .

ولكى نتوصل إلى معرفة النسخ المختلفة للكتاب الواحد، ينبغى الرجوع إلى فهارس المكتبات والأعمال البيليوجرافية التى تحصى تراثنا المخطوط وتحدد أماكنه فى مكتبات العالم من مثل كتابى :

١ – تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان .

٢ – تاريخ التراث العربى لفؤاد سزجين .

والكتابان يسجلان المخطوطات العربية الموجودة فى مكتبات العالم تحت أسماء مؤلفيها، فكل مؤلف تذكر مؤلفاته التى وصلتنا، وكل كتاب منها تذكر نسخه والمكتبات التى توجد بها ويمكن تلخيص أهم الفروق بين الكتابين فى النقاط التالية :

(ا) أن أولهما مرتب ترتيبا زمنيا وأن الثانى مرتب ترتيبا موضوعيا .

(ب) أن أولهما يغطّى قطاعا زمنيا كبيرا، يمتد من العصر الجاهلى حتى العصر الحديث بينما يتوقف الثانى عند سنة ٤٣٠هـ ومعنى هذا أن مجال كتاب بروكلمان أوسع من مجال سزجين .

(جـ) أن أولهما اعتمد على الفهارس المطبوعة فأغفل مقتنيات المكتبات التى لم ينشر لها فهارس، كما أغفل مجموعات المخطوطات التى تشملها الفهارس المطبوعة كالمكتبات الخاصة التى أضيفت إلى دار الكتب بالقاهرة مثل : مكتبة تيمور ومكتبة طلعت ومكتبة حليم وغيرها مما يضم كنوز تراثنا المخطوط الذى لا يستهان به .

واعتماد بروكلمان على الفهارس أصاب كتابه بالنقص كما أوقعه فى كل الأخطاء التى وقعت فيها تلك الفهارس سواء أكانت أخطاء فى الأسماء أو فى التواريخ .

أما سزجين فقد آثر المسح الميدانى ورؤية المخطوطات، على الاعتماد على الفهارس المنشورة، ولهذا جاء كتابه أوفى من كتاب صاحبه بالنسبة للفترة التى يغطيها .

ومعنى هذا أنه بالنسبة للمؤلفات التى ترجع إلى ما قبل سنة ٤٣٠هـ يمكن الاعتماد على الكتابين، وإن كان كتاب سزجين أوفى وأدق من كتاب صاحبه أما بالنسبة لما بعد هذا التاريخ فليس أمامنا سوى كتاب بروكلمان رغم قصوره ونقصه الذى يجب أن يستوفى بالبحث فى المجموعات التى لم تنشر لها فهارس، وفيما نشر من فهارس بعد تأليف بروكلمان لكتابه بملاحقه الثلاثة وكما قلت، فقد نشر كتاب بروكلمان كله مترجما إلى العربية، فى الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٣ وما بعدها .

وفى جميع الحالات لايستطيع باحث أن يزعم أنه قد عثر على كل نسخ الكتاب الذى يتصدى لتحقيقه، فما أكثر المكتبات الحكومية التى لم ينشر لها فهارس حتى الآن، وما أكثر مكتبات الأفراد التى تضم مجموعات من المخطوطات لايعرف عنها أحد شيئا ولعل هذا هو ما يفسر ما نراه من أن الكتاب قد يحقق تحقيقا جيدا، ثم يعاد تحقيقه بعد فترة، حين يعثر على نسخة أو أكثر لم تكن معروفة وقت تحقيقه فى المرة الأولى .

وتحديد منازل النسخ، يتمخض عن اختيار النسخة التى تتخذ أصلا للتحقيق تقابل عليها النسخ الأخرى، كما ينتج عنه تحديد النسخ التى أخذت عن بعضها بحيث يمكن الاستغناء عن النسخ المتشابهة والاكتفاء بالأصل الذى أخذت عنه.

وبعد جمع النسخ وتحديد منازلها تأتى المرحلة الثانية وهى مرحلة التحقيق بكل ما ينطوى تحته من تثبت من مؤلف الكتاب، وعنوانه، وتحرير لنصه .

أما عنوان الكتاب واسم المؤلف فغالبا ما يذكران فى المقدمة.هنا (تذكرّ ماقلته فى مقدمة تحقيق كتاب إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين» وفى حالة فقد أجزاء من المقدمة، أو طمس إحدى هاتين المعلومتين،أو جزء من أيهما كأن نعثر على عنوان الكتاب، ولانعثر على اسم المؤلف، أو نعثر على اسم الكتاب أو اسم المؤلف ناقصين، فى مثل هذه الحالات يلزم الرجوع إلى الكتب الببليوجرافية التى تحصى أسماء المؤلفين والمؤلفات، فإذا كان عندى اسم المؤلف، وأريد التثبت من عنوان الكتاب يمكن الرجوع إلى فهرست ابن النديم، وإلى مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم، لطاشكبرى زاده، وإلى هدية العارفين لأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لاسماعيل البغدادى،مع التنبيه إلى ما بين هذه الكتب الثلاث من تفاوت فى الفترة التى يغطيها كل منها، وفى طريقة الترتيب ومنهج المعالجة .

وإذا كانت المعلومة المتاحة لدىّ هى عنوان الكتاب،وأريد التثبت من صحته ومعرفة مؤلفه، فيمكن الرجوع إلى كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون، لحاجى خليفة وذيله المسمى: إيضاح المكنون لإسماعيل البغدادى.

أما إذا فُقِدت المقدمة وفقد معها اسم الكتاب واسم مؤلفه فلايمكن التعرف على شخصيته إلا من خلال قراءة النص وتحديد موضوعه والتمرس بأساليب المؤلفين، وخصائصهم، والرجوع إلى الكتب الموسوعية، أو كتب التخصص التى تكون قد نقلت نصوصا عن هذا الكتاب وسمّته أو ذكرت مؤلفه،وتلك كلها أمور تحتاج إلى خبرة واسعة بالتراث، وإحاطة شاملة بخصائص المؤلفين.

ثانيا: تحقيق النص:

١ – نختار احدى النسخ الخطية أصلا يدور عليه التحقيق، لكونها بخط المؤلف مثلا، أو مقروءة عليه، أو منقولة عن نسخته أو ما شابه ذلك، مما اقتناه بعض الأعلام وقرأه.

٢ – إذا لم يتوافر أحد الاعتبارات السابقة فى أحد الأصول يترك للمحقق اختيار الأصل الذى يريد التحقيق عليه.

٣ – يثبت النص الذى يرى صحته فى صلب الكتاب، وينبه فى الحاشية على اختلاف الروايات وأسباب الترجيح.

٤ – يضاف إلى النص الزيادات التى توجد فى غير الأصل المعتمد، إذا ترجح للمحقق أنها من أصل الكتاب، مع الإشارة إلى ذلك فى موضعه، وفيما عدا ذلك توضع الزيادات فى الحواشى مع التنبيه على ذلك.

إذا وجدت زيادة فى أحد مصادر الكتاب ومراجعه، وترجّح لدى المحقق أنها مكملة، توضع فى مكانها بين علامتى الزيادة، وفيما عدا ذلك توضع الزيادات فى الحواشى مع التنبيه على ذلك.

٦ – إذا اتفقت جميع الأصول والمصادر فى سقط يتوقّف سياق النص عليه فللمحقق إضافته بوضعه بين علامتين مميزّيتين مع الإشارة إلى ذلك.

٧ – إذا وجد سقط فى إحدى النسخ مما لا ضرورة له فى فهم النص، يكتفى بالإشارة إليه فى الهامش.

٨ – إذا وجد خرم فى أصول الكتاب توضع مكانه ثلاث نقط (...) لكل كلمة ساقطة، مع الإشارة إليه فى الحواشى، وعلى الجملة يجب أن يكون رائد المحقق إخراج النص صحيحا

سليما، مع تصحيح ما يوجد من الخطأ أو التحريف أو التصحيف والتنبيه إلى ذلك.

التعليق:

١ – الإشارة فى الهوامش إلى أسماء السور وأرقام الآيات، وفق رسم المصحف.

٢ – الإشارة إلى مصادر الأحاديث أو مراجعها مع بيان أرقامها إذا كانت مرقمة.

٣ – تخريج الشواهد الأدبية واللغوية: من شعرٍ، ونثرٍ، وأمثالٍ، ونحو ذلك بالرجوع إلى مصادرها ونسبتها إلى قائليها، وإثبات الخلاف بين الروايات إذا كان ذلك ضروريا.

٤ – تفسير الألفاظ الغريبة وتوضيح المبهم من المعانى، وكذلك المصطلحات الخاصة، مع الإيجاز.

٥ – التعريف بالأعلام، والكتب، والأماكن، تعريفا موجزا يعين على فهم النص.

٦ – تجنب الاستطراد والإسراف فى التعليق، حتى لا يثقل الكتاب دون حاجة.

٧ – إذا وجدت مشكلات نحوية أو لغوية مثلا يجب توضيحها فى إيجاز، مع الإشارة إلى المصادر التى عنيت بهذه المسائل.

٨ – إذا وجدت فى أصول بعض الكتب تعليقات، أو تعقيبات تفيد فى تحقيق النص، أثبتها المحقق فى الحواشى ونبّه عليها.

٩ – يعتمد المحقق فى عمله على المراجع الأولى فيما يحققه، مع ذكر اسم الجزء والصفحة دون ذكر الطبعات اكتفاء بثبت المراجع فى آخر الكتاب.

ثالثا: الرسم والترقيم والعنوان:

(أ) الرسم:

١ – يراعى فى الرسم قواعد الإملاء كما وردت فى كتب الرسم المعتمدة، مع التنبيه على ما قد يخالف ذلك فى الأصول عند وصف النسخ فى المقدمة.

٢ – ضبط الآيات القرآنية.

٣ – ضبط ما يحتاج إلى ضبط من نص الكتاب، ولا سيما ألفاظ الحديث والشعر.

٤ – ما يرد من الألفاظ مختصرًا فى بعض الأصول الخطية، يكتب كاملا فى النص المحقق مثل (صلعم) لـ(صلى الله عليه وسلم)، و (تع) لتعالى، (ثنا) فى حدثنا، و (أنا) فى أخبرنا. ويستثنى من ذلك ما ورد فى كتب الحديث والرجال من الرموز.

(ب) الترقيم:

- تراعى قواعد الترقيم الحديثة، من النقط والفواصل، والأقواس، وعلامات التنصيص، والتعجب، والاستفهام:

(أ) القوسان المزهران يحصران الآيات القرآنية: ﴿ ﴾

(ب) القوسان المفردان اللذان يحصران نصوص الأحاديث: ( )

(جـ) القوسان المربعان [...] وتسمى معقوفتان.لحصر الزيادة المضافة من غير الأصول ويقتضيها النص.

(د) يوضع خط مائل، أو معقوفتان، هكذا [١٧٣ أ] قبل بدء كل صفحة من الأصل المخطوط، مع إثبات رقم الورقة فى المكان المقابل لكل منها، مع ذكر الوجه والظهر فى الهامش أو بين المعقوفتين فى النص أو على أحد جانبى الصفحة.

(هـ) توضيح الجمل المعترضة بين شرطتين قصيرتين.

(جـ) الاخراج: التجزئة والعناوين:

١ - المحافظة على تقسيم المؤلف للكتاب، من حيث الأبواب، والفصول، والعناوين، التى وضعها.

٢ - يراعى تجزئة المؤلف الأصلية فى إخراج الكتاب، إذا كانت مناسبة مع الأحجام المعتادة فى الطبع.

٣ - إذا لم يكن الكتاب مجزّءا فى الأصل، أو كانت تجزئته غير مسايرة للأحجام المعتادة يجب تجزئته تجزئة مناسبة.

٤ - إذا لم يضع المؤلف للكتاب أبوابا، أو فصولا، أو عناوين، فللمحقق أن يضع من العناوين ما يعينه على تمييز موضوعات الكتاب مع حصرها بين علامات الزيادة.

ثالثا: تقديم الكتاب:

١ - يضع المحقِّق مقدمة للكتاب المحقَّق تتضمن ما يأتى:

(أ) التعريف بمؤلف الكتاب، تعريفا موجزا مفيدا، يتناول مكانته العلمية وجهده فى الكتاب.

(ب) التعريف بالكتاب نفسه ومنزلته وطريقة معالجته للموضوع.

رابعا: دراسة الأصول الخطية للكتاب:

يقوم المحقق بوصف الأصول الخطية التى اعتمد عليها فى تحقيقه مبينا ما يأتى:

١ - درجات هذه النسخ فى الأصالة.

٢ - وصف خطوطها التى كتبت بها مع ذكر اسم ناسخها وتاريخ النسخ.

٣ - ذكر عدد الأوراق أو الصفحات والسطور ومتوسط عدد الكلمات فى السطر الواحد.

٤ - ما يوجد على صفحة العنوان فى كل نسخة من اسم الكتاب ومؤلفه والتحقّق من صحة ذلك.

٥ - اختيار صفحات من النسخ كنماذج تلحق بالمقدمة على أن يكون من بينها صفحة العنوان والصفحة الأولى والصفحة الأخيرة.

خامسا: الفهارس:

يوضع لكل كتاب فهارس عامة تشتمل على ما يأتى:

١ - فهرس للأشعار

٢ - فهرس للاعلام

٣ - فهرس للكتب

٤ - فهرس للألفاظ اللغوية

٥ - فهرس للبلدان أو الأماكن

٦ - فهرس للقبائل

٧ - فهرس للأيام والغزوات

٨ - فهرس للأمثال.. مع مراعاة اختيار الفهارس المناسبة لطبيعة الكتاب.

سادسا: يلحق بالفهارس، ثَبَت بالمراجع التى استخدمها المحقق، مع بيان اسم الكتاب، ومؤلفه وتاريخ طبعه، ورقمه إذا كان مخطوطا.

* * *

obeikandl.com

توصيات

دور الجامعات العربية فى تحقيق النصوص

رأينا أنه لابد من اعتماد الباحث على النص المحقق، المضبوط، الواضح النسبة تماما، وتلك هى الخطوة التى يقوم بها المحقق.

ومن الغريب أن تسمح الجامعات العربية بتسجيل نص للحصول على شهادتها العليا، دون أن تزوِّد الطالب بما يعينه على تحقيق ذلك النص: من معرفة لمنهج التحقيق، وقراءة المخطوطات، وتوثيق النقول، وتخريج الشواهد، وصنع الفهارس، وكيفية التعليق على النص، والتقديم له، ثم الوقوف على أمهات المراجع العربية، ومعرفة التعامل معها والإفادة منها.

غير أنه يجب أن يضاف إلى هذه الخطوة خطوة أخرى، فى الواقع هى الخطوة الحقيقية التى يقوم بها مؤرخ الأدب، أو العالم بوجه عام.

وهى: أن يركب من هذه النصوص المحققة صورًا صادقة، أقرب ما تكون إلى ما كانت عليه الوقائع الأدبية تماما.

فتحقيق النصوص قد يثير الازدراء عند عامة الناس، لأنهم يرون أن تحقيق النصوص وضبطها لا يساوى ما يبذله العقل الإنسانى فيها من الجهد، وما يضيع فيها من الوقت. والخصومة - خصوصا فى القرن الماضى. وأوائل هذا القرن - بين العلماء المحققين وكاتبى الأدب كانت عند بعضهم، وكل فريق يسخر من الفريق الآخر، ففريق المحققين يسخر من فريق المتأدبين، باعتبار أن الفريق الآخر لا يعتمد على النصوص، ويبنى تركيباته على غير عُمُد، وبالتالى فهى تركيبات أكثرها خيالية، مع أن أى بحث لا يقوم على النصوص ولا يعتمد عليها فى كل خطوة يخطوها هو عمل باطل، فضلا عن أن عدم امتحان صحة النصوص كثيرًا ما أدى إلى تصورات زائفة كل الزيف، فضلا عن أن كثيرًا من الأخطاء الناشئة عن التحريف والتصحيف فى النص، قد أدت إلى تصوّرات وهمية فى غاية الشناعة، ومن هنا وجب أن يعتمد كل باحث عن الحقيقة على النصوص المحققة وحدها.

ولكننا نجد بعض المتأدِّبين يسخرون من أولئك العلماء الذين قد جللهم تراب الوثائق والمخطوطات، زاعمين أنهم لم يستطيعوا أن يخرجوا من هذه الوثائق إلى تركيبات عامة حقيقية، بل انحصروا فى متاحف هذه الوثائق، ولم يستطيعوا إخراج بحث أدبى مضىء فيه

تتركب الواقعة الإنسانية تركيبًا يعتمد غالبًا على ذكاء ووجدان حاسة أدبية لا تتوافر لدى هؤلاء المتخصصين المنحصرين فى عالم المخطوطات والوثائق.

فيستحسن أن يجمع الباحث بين الناحيتين متى أمكن له ذلك، وتوافرت له الأسباب؛ وذلك لأن منهج التحقيق لا يمكن أن يُكْتَفى به فى تاريخ الأدب؛ لأنه وسيلة، وإعداد فحسب، وسيأتى وقت طال أو قصر، ستكون فيه كل المخطوطات المتعلقة بعصر من العصور قد نشرت ونقدت، ويستطيع كل إنسان أن ينظر فيها، ولكن ليس فى وسع كل إنسان أن يستخدمها بالدقة وأن يصير مؤرخا للأدب من مجرد استيعابه لها، ولن يكون مجرد نشرها معناه: أن التاريخ الخاص بذلك العصر قد اكتشف كله، وذلك لأن تحقيق نصوص هذا العصر ما هى إلا مشاعل على الطريق، وليست هى كل الحقيقة، فالذين حققوا الدواوين التى نراها اليوم بين أيدينا مثل ديوان امرئ القيس والنابغة وسحيم وحميد بن ثور.. إلخ قد لا يستطيعون أن يكتبوا عن امرئ القيس والنابغة مثل ماكتب مؤرخو الأدب.

فعلى الباحث أن يجمع بين الناحيتين ناحية تحقيق النصوص وضبطها، والناحية التركيبية الاستنتاجية القائمة على الحاسة الأدبية، فإن لم يتيسر الجمع بين الناحيتين فى شخص واحد، فيجب أن تحاول الجامعة خلقه قدر المستطاع.

وقد تناول (لانسون) وزميله (مايبه) الكلام على مثل هذا المنهج فى الأدب الفرنسى فقالا: «قد يكون فى المنهج الذى وصفته ما يبعث الرهبة، ولقد يتساءل المرء أى حياة إنسانية تتسع لدراسة الأدب الفرنسى، إذا كانت مقتضيات المنهج على هذا النحو من التعدد والقسوة ؟! والذى لا ريب فيه هو أنه لا يمكن أن تكفى حياة واحدة للمعرفة الكاملة، ولكن ما يعجز عنه عُمْرٌ تستطيع أعمار أن تعمله. إن تاريخ الأدب الفرنسى مشروع جماعى، فليحمل كل حجره وقد أحسن تسويته، وهذا لن يمنع أى إنسان أن يقرأ مايريد للذته الخاصة.. إن تنظيم العمل فى الدراسات الأدبية هو وحده التنظيم العقلى المنتج، فيتعهد كل فرد بالعمل الذى يتناسب مع قواه وذوقه، فيكون هناك باحثون ينصرفون إلى تهيئة المواد الأولية والكشف عن الوثائق ونقدها وإعداد وسائل العمل، ويخصص آخرون للتأليف، ولأنواع الأدب المختلفة أبحاثًا منفردة، كما يحاول البعض التأليف فى المسائل الكلية، وأخيرًا يتولى نفر أمر تبسيط النتائج التى تصل إليها الأبحاث الأصلية وإذاعتها.. ومع ذلك فهناك زمن لايكون فيه هذا التقسيم ضروريًا ولامرغوبًا فيه،وذلك هو زمن التمرين. وإنه لمن الخير أن يمرن طلبة الأدب فى الجامعة على كل العمليات التى يبنى بها التاريخ الأدبى، وأن يألفوا كل المناهج الواحد تلو الآخر، فيتعلمون كيف يعدون ثبتا بالمراجع ويبحثون عن تاريخ، ويتابعون تأثيرًا، ويوضحون أصول حركة أدبية، ويميزون العناصر التى تدخل فى مركب

مختلط، وليحاولوا التأليفات الجزئية، وليعرضوا بعض المسائل عرضًا لا يذهب فيه التبسيط بما فى المعرفة من دقة، وبعد ذلك فليعملوا فى الحياة ما يريدون وما يستطيعون، فإنهم سيكونون عندئذ قد مروا بكل (الأقسام) وسيكون قد علّموا كيف تصنع المعرفة الأدبية، وكيف تستخدم، وإذا كانوا لا يتعلمون هذين وخصوصًا أولها فى الجامعة فأين ومتى سيتعلمونها.. ومبادلة الاختصاص على هذا النحو تحتفظ للنفوس بمرونتها، ووقتها، وتقى البعض من الهزال، والآخرين من التقلص، كما تحول دون ذلك الجفاف الذى يولده تقسيم العمل حتى فى النشاط العقلى، والجفاف داء لا يفلت منه متخصص، ولو كان تخصصه فى الخفة والاستهتار»[١].

ومثل هذا يجب أن يكون فى جامعاتنا نحن العرب لأن لنا تراثا طويلا، وذخيرة طيبة.

وقد عرفْتُ من الذين كانوا يدرِّسون مناهج التحقيق العلمى ضمن منهج البحث، فى الجامعات المصرية: الدكتورة عائشة عبد الرحمن، والأستاذ عبد السلام هارون ومؤلف هذا الكتاب والدكتور رمضان عبدالتواب. وفى الجامعات العراقية: الأستاذ المرحوم مصطفى جواد فى كلية الآداب ببغداد والدكتور خليل العطية فى كلية الآداب جامعة البصرة. إلا أن هذا العمل كان موقوفًا برغبة المحاضر للدراسات العليا.

ولكن تلك الجهود لم تتم، ولم يكتب لها الشيوع فى سائر الجامعات، ولم تبق إلا تلك الإشارات العاجلة الخاطفة عن تحقيق النصوص، والتى تجئ فى ثنايا مادة «مناهج البحث» التى تدرس لطلاب السنة التأهيلية للحصول على الماجستير ومعظمها مما يسقط إلى أساتذة هذه المادة من الترجمات الغربية! ولا يجد الطالب الذى يتصدى لتحقيق نص، سبيلا أمامه إلا أن يركض هنا وهناك، ويتخبط بين منهج وآخر، ولا يخرج بشىء لأنه دخل بغير شىء.

وفى ١٩٧٢/٥/١ جاء فى نشرة أخبار التراث العربى التى تصدرها الجامعة العربية بالقاهرة: «بحث المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، شئون معهد المخطوطات فى مؤتمره الذى عقد بالقاهرة خلال المدة من ٤ إلى ١٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧١ واتخذ توصية بشأن إدخال التحقيق العلمى للمخطوطات ضمن المنهج الدراسى فى مرحلة التعليم الجامعى، لدرجة البكالوريوس وأبلغ المعهد هذه التوصية إلى الدول العربية».

وكانت الجمهورية العربية السورية أول دولة تنفذ هذه التوصية، فقد اجتمع المجلس الأعلى للجامعات السورية فى دمشق فى ١٥، ١٩٧٢/٣/١٦ وناقش الموضوع وأوصى

---

(١) منهج البحث فى الأدب واللغة، ترجمة الدكتور محمد مندور ملحق بالنقد المنهجى عند العرب ٤٢٢ – ٤٢٣ ط دار النهضة.

الجامعات السورية بدراسة الطريقة العملية لتنفيذ هذا الاقتراح. وفيما يلى فقرة من الرسالة المؤرخة ١٩٧٢/٣/٢٩ من رئيس المجلس الأعلى للجامعات فى سورية إلى الجامعة العربية معهد المخطوطات «ورأى - أى المجلس - أن فكرة إدخال التحقيق العلمى للمخطوطات العربية ضمن المنهج الدراسى فى مرحلة التعليم الجامعى فكرة قيمة، لأنها ترتبط بفكرة الحفاظ على التراث القديم، وعلى هذا فإن المجلس قد أوصى الجامعات السورية بدراسة الطريقة العلمية لتنفيذ هذا الاقتراح»، وإنا لنرجو أن يعمم هذا الاقتراح فى كل الجامعات العربية.

وقد أنشىء بأخرة عدة مراكز لتحقيق التراث فى مصر نذكر منها : مركز تحقيق التراث الملحق بكلية الدراسات العربية - جامعة المنيا - الذى كافح من أجل إنشائه الدكتور عبدالحميد إبراهيم عميد الكلية آنذاك، ومركز تحقيق التراث الملحق بآداب قنا - فرع أسيوط - فضلا عن مركز تحقيق التراث فى الهيئة المصرية العامة للكتاب، والدورات التدريبية على تحقيق التراث، والتى تنظم بإشراف الجامعة العربية.

* * *

ولا شك أن الدراسة الجامعية تمكن الأساتذة - وهم أهل خبرة - من تمييز الطلاب الذين يملكون بذور الاستعداد، لكى يكونوا علماء محققين، وبين من ليسوا بطبيعتهم أهلا للقيام بأعمال التحقيق.

فلنبحث الآن عن الاستعدادات الطبيعية التى تهيئ الطالب لمهمة التحقيق .

* * *

الأمور التى يجب توافرها فى المحقق

يشترط لإجادة أعمال التحقيق: الشغف بها، والاستمتاع، ويلاحظ أن الذين عندهم مواهب فكرية يتبرَّمون بمثل هذا العمل ولا يزاولونه، وإن احترموا القائمين به.

ولا يكفى أبدًا أن يجد المرء شغفًا واستمتاعا لكى ينجح فى أعمال التحقيق، بل لابد من خصال لا تغنى الإرادة عنها شيئًا، وهى خصال أخلاقية أكثر منها عقلية، هذه الخصال تتمثل فى الصبر، والدقة، والأمانة على النصّ، فالعجلة والاندفاع قد يكونان مصدرًا لأخطاء لا تعد، ولا تحصى، وقد صدق من قال: إن الفضيلة الأساسية فى المحقق هى الصبر. لا تشتغل بسرعة، اعمل وكأن فى الإبطاء فائدة دائمًا، امتنع خير من أن تؤدِّى عملا ناقصا، هذه نصائح سهل قولها أما اتباعها فيحتاج إلى دقة تامة، فالناس العصبيون الشديدو الانفعال المتعجلون دائما للانتهاء، المتعطشون للتغيير بسرعة، المولعون بالبهر وإحداث الضجيج حولهم يمكنهم أن يعملوا أعمالا حسنة فى فن آخر غير فن التحقيق، لأن المحقق الأصيل هادئ الطبع متحفظ محتاط، ولماذا يتعجل؟ المهم أن يكون عمله سديدًا.

وينبغى أن يتحلى المحقق بالفطنة، وبقوة انتباهٍ نادرة. إن أعمال التحقيق لها لذَّتها عند بعض الناس، ويجدون فيها متعة فريدة، وكثير من هؤلاء كرّسوا كل قواهم لها، وكان فى وسعهم على أسوأ الفروض أن يقوموا بغيرها.

وقد يكون بين من يقومون بالتحقيق نفر تدفعهم روح تجارية أكثر منها علمية، ويبتغون تحقيق نجاحٍ سريع بطريقة غير منهجية، ويقولون فى أنفسهم: إن عمل التحقيق يتطلب – حتى يتم وفقا لقواعد المنهج – احتياطات ومجهودات لا نهاية لها. ولكن ألسنا نشاهد بعض أعمال التحقيق التى ارتكب أصحابها مخالفات متفاوتة فى الشدة ضد القواعد؟! فهل قلل هذا من شأنهم؟ ولما كان العمل الرديء أسهل من العمل الجيد، وكان المهم فى نظرهم هو النجاح، فإنهم يستنتجون من هذا كله أنه لا يهم أن يكون العمل رديئا ما دام يؤدى إلى النجاح!.

ولكنا نقول: إنه بفضل العلماء المحققين اليوم، ونقاد التحقيق المعاصرين، أصبحت مثل هذه الأفكار هابطة كريهة، فليحذر كل امرئ يريد أن يعمل فى التحقيق مستقبلا أن يخاطر بنشر عمل من الأعمال التحقيقية دون أن يكون قد اتخذ كل الإجراءات اللازمة لذلك، كى يكون بمنأى عن النقد والهجوم، ولا يزال بعض السذج الغافلين يخاطرون من حين إلى آخر

بدفع أنفسهم فى ميدان التحقيق دون أن يعدُّوا للأمر عدته، وقد يكونون راغبين فى أداء خدمة للعلم ولكن !

كتب الدكتور أبو العلا عفيفى مقدمة لكتاب (مشكاة الأنوار) المنسوب للغزالى ينقد فيها النشرات الهزيلة للتراث العربى فقال: «نحن فى أمس الحاجة إلى نشر علمى دقيق لأصول تراثنا العربى القديم، فإنه عن طريق هذا النوع من النشر تحيا النصوص وتستبين، ويسهل على المشتغلين بموضوعاتها قراءتها والإفادة منها، وليس أجدى على الباحث من أن تكون بين يديه الوثائق الأولى مضبوطة محققة خالية من شوائب التحريف والتصحيف، وقد ابتليت كتبنا القديمة بأن قام على نشر الكثير منها والإشراف على إخراجها ناشرون من غير العلماء المتخصصين، لاهم لهم سوى جَنْى الرِّبح المادى من طبعها، ونحن نعانى من نشراتهم ما نعانى، من أخطاء مطبعية ولغوية، ونقص فى النصوص هنا، وزيادة هناك، وخلوٍّ تام من التحقيق، والتعليق والتفسير، والفهارس العلمية بشتى أنواعها، وكثيرًا ما نقف من نص من النصوص حيارى مكتوفى الأيدى لا نفهم له معنى، ولا نستطيع له توجيهًا، أو نوجهه توجيها خاطئًا لم يخطر للمؤلف ببال ! لا لسبب سوى أن فى النص تحريفًا أو نقصًا أو إضافة من ناسخ، أو خلطا بين متن النص وشرح وضع عليه، ويكفى أن يسقط حرف النفى «لا» من جملة من الجمل أو توضع كلمة «إذْ» بدلا من «إذا» أو العكس أو تكتب كلمة «العارفين» «بدل العراقين» أو نحو ذلك من التحريفات لكى يضطرب النص ويفسد معناه، وكثيرًا ما يؤدى بالباحث إلى فهم خاطئ قد يفضى إلى رأى باطل أو نظرية لا أساس لها»[1].

أما العلماء الحصيفون فى هذا الميدان فلا يخاطرون؛ لأن أعمال التحقيق - وهى طبعًا شاقة ولا تحقق مجدًا كبيرًا ولا شُهْرَةً - لا تغريهم، ويعرفون جيدا أن أهل الاختصاص قليلو الرأفة بالدخلاء يترصدون لهم، ويدركون أنه لا أمل لهم فى هذا الباب.

وربما كان من الأفضل أن يقدّم المرء إنتاجا قليلا جيدًا يعود على العلم بالنفع، بدلا من أن يجنّد أجهزةً من الأجراء، أو تلاميذه المبتدئين لكى يحققوا له نصوصًا يضعها تحت اسمه، لكنها تثير إشفاق العلماء وتنتهى بأن تكشف للناس عن مدى جهده وطاقته، فى مجالٍ أراد أن يوهم فيه بأنه من كبار المحققين للنصوص.

ولا نعدم أن نجد بعض المحققين الجديرين بهذا الاسم ممن ينتجون إنتاجا ضخما بسبب ما حصلوه من خبرة، لاعتمادهم أولا وأخيرًا على ما وهبوا من استعدادات نادرة، كقوة

---

(١) تصدير (مشكاة الأنوار).

الإرادة واليقظة وصدق الحدس، والانصراف التام عن زحمة الحياة وصخبها، ورغبة شديدة فى حل المشكلات، وقدرة على تخيل الحلول لفك طلاسم الوثائق.

غير أن هذه الصفات النادرة التى تدفع صاحبها إلى التخصص المفرط فى عملية التحقيق تنتهى بأن تعزله عن متابعة الثقافة العامة التى تطرد فى الزيادة، فى مقابل تحقيق مخطوطات قد تكون عديمة القيمة، هذا إلى أن المحقق قد يصاب بالغلو فى النقد بمعنى أنه يطبق قواعد النقد على كل ما يلقاه فى طريقه فيرى الألغاز والمشكلات حيث لا توجد مشكلات ولا ألغاز.

ويرى لنجلوا أن: «الإفراط فى النقد هو الذى يؤدّى - شأنه شأن الجهل الفاحش - إلى ارتكاب أخطاء، إنه تطبيق لعمليات النقد فى أحوالٍ لا يرجع الحكم فيها إلى النقد، والإفراط فى النقد نسبته إلى النقد كنسبة الحذلقة إلى الدقة، فبعض الناس يبصرون ألغازًا فى كل شىء، حتى حيث لا توجد، فيتحذلقون فى نصوص واضحة، إلى حد أنهم يجعلونها مشكوكا فيها، بدعوى تطهيرها من تحريفات موهومة»[١].

* * *

وبعد أن ذكرت بعض الجهود التى بذلت فى مجال التحقيق من هيئات علمية وثقافية ودور للنشر، أعتقد أن هذه الجهود تحتاج إلى تنسيق، وأعتقد أنه لن يتاح لها بغير تشكيل هيئة عليا للتراث تمثل فيها كل المراكز والهيئات والمؤسسات الثقافية الطباعية ذات الاتصال بالتراث[٢].

وطبيعة الموضوع تتجه إلى جامعة الدول العربية وتفرض أن تكون الهيئة المقترحة من بين مراكزها الثقافية، إذ أن التراث لا يخص قطرًا دون آخر من أقطار الوطن العربى، وإنما هو تراث أمتنا ينبغى أن تتعاون الأمة على حمايته وإحيائه وتوجيهه لخدمة الحياة، مثل هذه الهيئة المقترحة تستطيع أن تخطط لإحياء التراث وحمايته ونشره نشرًا علميا، بحيث تتكامل الجهود فلا تتكرر أو تضيع، وتتآزر فلا تتبعثر، وتتناسق فلا يأخذ كل منها طريقه بمعزل عن سواه.. فتكون مهمة.

معهد المخطوطات فى جامعة الدول العربية:

السعى الجاد لإحصاء تركتنا من ذخائر المخطوطات، وإعداد سجل جامع يتابع رصد كل ما فى خزائن المخطوطات العربية بالعالم، وعمل فهرست علمى لهذه الذخائر؛ ليكون مرجعًا

---

(١) النقد التاريخى ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى ١١٧.

(٢) راجع ما ذكرناه ص٩٩ عن مدرسة الوثائق فى فرنسا.

للهيئات والمؤسسات العامة فى الميدان تختار منه ما يجب نشره، طبقا لبرنامج واضح ينفّذ على مر السنين.

وهنا يجب ألا نقدس الماضى لذاته دون تمييز، فالإحياء ليس على إطلاقه، فننشر كل ما يسمى تراثًا لنا، وبعبارة أكثر تحديدًا ليسَ إحياءً لكلِّ شىء، حتى ما هو ميت أو ما قد أصبح ميتًا، فليس إحياء التراث هدفًا لذاته، وإنما يجب أن يكون إعادة الاعتبار لما هو حىّ بالفعل من هذا التراث، لكى ندل على مكانه الواقعى والحقيقى من مسيرة التطور، ولكى نرفع عنه الاضطهاد الذى أصابه فى ظروف الإرهاب الفكرى، ثم لكى نجد فيه حلقة الصلة الضائعة أو المطموسة بين الحاضر والماضى. وكما أن فى التراث الثمين.. فيه الغث.. من تمائم وأحجبة، فيجب أن ننتقى ونختار من هذا التراث ما يستحق الإحياء والنشر.

المجامع العلمية:

تكون مهمتها الإشراف على تحقيق ما ينشر من نصوص هذا التراث، فتختار لها الخبراء من المحققين والمراجعين، على أن ينسق العمل بينها فيختص كل مجمع منها بفرع معين من التراث، كأن يتولى مجمع دمشق - مثلا - الإشراف على تحقيق النصوص واللغة، ومجمع بغداد على الذخائر التاريخية، ومجمع القاهرة العلمى يتولى الإشراف على تحقيق تراثنا من العلوم البحتة، ومجمع اللغة العربية يتولى الإشراف على تحقيق تراث الأدب. ويوزع تراث العلوم الإسلامية على الهيئات والجامعات والمؤسسات الإسلامية فى مصر والسعودية وليبيا وتونس والجزائر والمغرب.

وفى مثل هذه الحالة يجب أن تكون دور الكتب فى العالم العربى - خاصة - تحت طلب المحققين والمراجعين، فتدبّر لهم ما يحتاجون إليه من نسخٍ مصوَّرة للمخطوطات التى يحققونها، وتمدهم بالمصادر والمراجع للنص الذى يحققونه، وتعد لهم قاعات خاصة مزودة بأجهزة الخدمة والتحقيق، يتاح لهم أن يعملوا فيها دون إرهاقهم بإجراءات الاستعارة المكتبية كل يوم، أو يضنيهم السعى وراء نسخ المخطوطات التى يحتمل وجودها فى دور أخرى ولا يمكن استعارتها أو تصويرها إلا عن طريق هيئة رسمية.

ومهمة الطبع والنشر تتولاها المؤسسات الثقافية الكبرى العاملة فى الميدان، كوزارت الثقافة، والأوقاف: فى الكويت ومصر وسوريا ولبنان والعراق والمغرب، ودور الطباعة والنشر ذات الخبرة والكفاية فى هذا المجال، كمؤسسة دار المعارف، ومكتبات الحلبى والخانجى بالقاهرة، وعبيد بدمشق، والمثنى ببغداد، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

وعلى هذا النحو يتم لمّ الجهود المبعثرة والتنسيق بينها لخدمة حياتنا بتراثنا، وتتآزر الطاقات العلمية والمادية وفاء بحق الأمة فى أن تستضىء بتراثها، وتستكمل وعى ذاتها وفهم

تاريخها، ومعرفة مواقع خطاها من ماضٍ إلى حاضر.

وقد شغلت الدكتورة عائشة عبد الرحمن منذ سنة ١٩٦٣ بما سيئول إليه حال ما بقى لنا من التراث عندما تمضى القلة من الأساتذة المتخصصين فى علم التراث ومنهج تحقيق النصوص، وهم فى الغالب من أساتذة الدراسات العربية والإسلامية، موزَّعين على مختلف الجامعات فى الوطن العربى، حيث لاتتاح لهم فرصة إعداد جيل يخلفهم؛ نظرًا لتقييدهم بالمقررات التى تلزمهم لوائحُ الجامعات بتدريسها، وليس فيها مجال لمثل هذا التخصص الدقيق. وكلهم من الكهول، وسوف يصلون إلى سن التقاعد واحدًا بعد الآخر، دون أن يخلفوا بعدهم من يتلقى الأمانة ويحمل العبء! فنادت بإنشاء (معهد عال للتراث)[1] على غرار معهد الآثار، ليتيح للشادين أقصى الانتفاع بخبرة علماء التراث إلى أقصى مدى مستطاع،لإعداد فوج جديد من المتخصصين، ورأت أن المعهد المقترح لا يمكن أن يلحق بالمرحلة الجامعية الأولى قسما من أقسام كلية الآداب أو دار العلوم أو الدراسات العربية بالأزهر؛ لأن الدراسة به نوع من التخصص العالى الدقيق، لا تسمح بطبيعة هذه المرحلة الأولى بعموميتها ومستوى طلابها، فضلا عن كونها تحصره فى المجال الدراسى للكلية التى يلحق بها، وتوصده فى وجوه من ترجو إعدادهم لتحقيق التراث فى الطب والطبيعة والفلك والرياضيات والصيدلة والزراعة والقانون... إلخ.

وترى أنه: إنما يبدأ التخصص لمن أتمّوا دراساتهم الجامعية فى هذه الكليات العملية إلى جانب من أتموها فى علوم العربية والإسلام، ويفتح المعهد أبوابه للطلاب الوافدين من الجامعات والدور العلمية فى مختلف أقطار الوطن العربى والعالم الإسلامى.

وتكون مدة الدراسة فيه عامين يدرسون فى أولها: مجال التراث وأبعاده الموضوعية والزمانية والمكانية، وتاريخ الكتابة وموادها، وحركة التدوين عند العرب وما لابسها من ظروف دينية ومذهبية، وحركة الترجمة والتعريب لتراث الشعوب القديمة، ودور الكتب العربية فى عصر الحضارة الإسلامية، ومعابر انتقال كنوز التراث إلى الغرب، وحركة الاستشراق فى مراحل تطوره، وميادين نشاطه، ومراكزه وأعلامه وكتبه ومؤتمراته ومنشوراته من ذخائر تراثنا، كما يدرسون فهارس المكتبة العربية من العصور الإسلامية الأولى إلى مطلع العصر الحديث، وفهارس المخطوطات فى الشرق والغرب، وكتب الطبقات ومعاجم أعلام الأشخاص والبلدان والمعاجم اللغوية، ثم يدرسون قواعد المنهج النقلى القديم والحديث وضوابط الرواية والإسناد فى بيئة علماء الحديث وعلماء اللغة والأدب.

---

(١) نشرت الدعوة إلى إنشاء هذا المعهد فى الملحق الأدبى لأهرام الجمعة ١٣/١٢/١٩٦٣ ثم تابعت بيان منهجه المقترح فى الأعداد التى تلت هذا العدد من أعداد الجمعة.

وفى السنة الثانية يدرسون علم الخط العربى، ثم علم توثيق المخطوطات.. وهو علم بالغ الدقة والصعوبة يضع الضوابط للتحقيق من أصالة المخطوط، والتثبت من صحة نسبه إلى مؤلفه عن طريق فحص إسناده وورقه ومداده وخطه ونسق كتابته والتوقيعات التى قد يحملها لناسخه أو ممن قرءوا المخطوط أو تملكوه أو وقفوه، ولا يغنى عن هذا الفحص أن يحمل المخطوط توقيع مؤلفه وتاريخ كتابته أو نسخه لاحتمال أن يكون كل هذا منقولا بنسخ متأخر أو مزورا بتقليد.

وينقسم الطلاب بعد هذه الدراسة المشتركة إلى شعب متخصصة تبعًا لنوع الدراسة التى تلقّوها من قبل فى الجامعة، ويتلقّى طلّاب كل شعبة المنهج العلمى لخدمة النصوص التى يتخصصون فيها من: تفسير ألفاظ النص، وتحديد دلالاتها التى يعيّنها السياق من بين الدلالات المعجمية التى تتعدد للفظ الواحد، ثم التعريف بأعلام النص وخدمة شواهده من حيث تدخل كل هذه الجهود لخدمة النص فى توثيقه، والتحقق من صحة نسبه إلى مؤلفه وعصره، فقد يكشف لفظ منه أو علم فيه لشخص أو بلد متأخر عن عصر المؤلف عن زيف المخطوط وتعديل طارئ عليه. ويمارسون التطبيق النظرى للمنهج فى تقديم عدد من كتب التراث التى نشرت فى البلاد العربية، أو فى البلاد الأوربية مما يدخل فى مجال التخصص لكل شعبة كى يميز الطلاب ما نشر منها على الأصول المنهجية وما أعوزه التوثيق أو شابته شوائب من خطأ أو تشويه أو قصور.

أما التدريب العملى فيمارسونه فى التدريب على مخطوطات لم تنشر، يحققونها تحت إشراف أساتذتهم، على أن يزود المعهد بوسائل هذا التحقيق من مصورات (ميكرو فيلم) وجهاز قراءة، وصور لنسخ المخطوطات ونماذج تاريخية لأنواع الورق، والخطوط التى صحت نسبتها إلى العصور المختلفة، وما يمكن الاطمئنان إليه من معاجم لغوية، وكتب طبقات، يدخل فيها عصر المخطوط الذى يتدرب الطالب على تحقيقه.

وقد يكون من المجدى فى الفترة الأولى لإنشاء المعهد أن يعد الملتحقون به طلاب بعثات داخلية، ويوفد المتفوقون منهم بعد إتمام الدراسة فى المعهد فى بعثات علمية أو على منح التبادل الثقافى إلى معاهد الاستشراق الكبرى فى أوربا مثل: ليدن فى هولندا، ولينتجراد، وطشقند، وموسكو بالاتحاد السوفيتى، وروما، وصقلية، بإيطاليا. يعودون بعدها أعضاء فى هيئة التدريس بالمعهد، أما بقية المتخرجين فيعينون فى وظائف تتصل بأعمالهم فى دور الكتب والجامعات والمعاهد العليا، والهيئات والمؤسسات العلمية والثقافية، هذه فكرة المعهد كما دعوت إليها، وناديت بها أكثر من مرة.

* * *